جمهوريّة العراق
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كليّة التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

فَوَائِدُ الصَّبّانِ (١٢٠٦هـ) النَّحْوِيَّةُ في حاشِيتِهِ على شَرْحِ الأشْمُونِيِّ

رسالةٌ قدّمَتْ

إلى مجلسِ كليّة التّربيّة للّعلومِ الإنسانيّة/ جامعةِ بابلَ

وهي جُزءٌ مِنْ متطلّباتِ نَيل دَرَجَة ماجستير في التربية/ اللّغةِ العربيّةِ/ اللّغة

مِنْ قِبَلِ

أحْمَد مُوسَى حَمِيْد الحَطّاب

بإشرافِ

أ.د. نَجْلاء حَمِيْد مَجِيد

١٤٤٣هـ.

٢٠٢٢م.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

[سورة يوسف: من الآية ١٧٦]

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى:

ـ بقيّة الله في أرضه الإمام الحجّة المنتظر (عجّل الله تعالى فرجه وسهّل مخرجه) أرواحنا لتراب مقدمه الفداء.

ـ رفقاء دربي المجاهدين والشهداء، وأخصُّ منهم شهداء قوة الإمام المجتبى (عليه السلام) / لواء عليّ الأكبر (عليه السلام).

ـ فؤادي -أمي الحبيبة - غفر الله ذنبها وأسكنها فسيح جناته.

ـ سندي في حياتي والدي العزيز.

ـ عائلتي (زوجي وطفليّ علي وعبد الله) التي أخذت من وقتها الكثير.

ـ أساتذتي الأجلّاء في قسم اللغة العربية.

ـ كلّ الأخوة والأصدقاء والذين أسدوا إليّ معروفا ولو بكلمة.

إليكم جميعا أُهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سورة النمل من الآية: ١٩]

أول من أشكر صاحبة الفضل الأول والأخير بعد الله سبحانه وتعالى مشرفتي الأستاذ الدكتورة (نجلاء حميد مجيد) التي وقفت إلى جانبي وتابعت هذا البحث وتخطت حدود الإشراف كثيراً إذ أفاضت عليه من سعة علمها، وكانت نعم الناصح ونعم الموجّه، أسأل الله أن يجازيها خيراً بمحمد وآل محمد.

و أتقدّم بوافر الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لما سيبذلوه من جهد في تصحيح هذا البحث ولما سيضيفوه من علم وافر في مناقشته.

واتقدّم بالشكر الجزيل إلى رئاسة قسم اللغة العربية المتمثلة بالأستاذ الدكتور محمد عبد الحسن، وكلّ من أفادني في جواب من أساتذة وزملاء، وأخصّ منهم الأستاذ الدكتور محمد نوري الموسوي، والأستاذ الدكتور حامد عبد المحسن والأستاذ الدكتور شعلان عبد علي، الذين أفاضوا علينا بعلمهم ورعايتهم مدّة مرحلتي البكالوريوس والماجستير.

والشكر موصول للأستاذ المساعد الدكتور حمزة خضير أفندي الذي أوصل إلينا عنوان البحث هذا الذي اقترحته الأستاذ الدكتورة لطيفة عبد الرسول الضايف متفضلة، والشكر جزيل الشكر إلى كلّ من أمدني بكتاب، وأخصّ منهم الدكتور حيدر عبد الرسول عوض، وفي الختام أشكر كل من تفضّل عليّ بدعاء في ظهر الغيب فجزاهم الله خير الجزاء.

الباحث

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات	أ–ب
المقدمة	ت–خ
التمهيد: محمد بن علي الصبان ومفهوم الفائدة	١–٦
الفصل الأول (فوائد الأسماء)	٧–٤٧
مفسّر ضمير الغائب	٨–١٤
المصدر الصريح والمصدر المؤول	١٥–٢٠
ترتيب المفعولات في الجملة	٢١–٢٦
عطف المقدار المخلوط	٢٧–٣١
نعت النعت	٣٢–٣٦
وصف الأسماء المختصة بالنداء	٣٧–٤١
ضمير الربط	٤٢–٤٧
الفصل الثاني (فوائد الأفعال)	٤٨–٨٨
حذف الخبر من الأفعال الناقصة	٤٩–٥٥
الأوجه الإعرابية لـ(كان)	٥٥–٦١
الموقع الإعرابي للجملة بعد المعلق	٦٢–٦٨
إعراب المضارع الداخل بين الشرط والجزاء	٦٩–٧٣
حالات المضارع بعد فاء الجواب	٧٤–٧٨
إعراب المضارع بعد (أن) الصالحة للتفسير	٧٩–٨٣
اجتماع شرطين	٨٤–٨٨
الفصل الثالث(فوائد الأدوات)	٨٩–١٣٦

عدم اقتران الجملة المعترضة بـ(ثمّ)	٩٠-٩٤
حرفا الجر (اللام) و(الباء) بين الفتح والكسر	٩٥-١٠٠
دخول همزة الاستفهام على حروف العطف	١٠١-١٠٦
في جواب الاستفهام المقترن بـ (أم)	١٠٧-١١٢
العطف على التوهم	١١٣-١٢٠
الإعراب بالعارية	١٢١-١٢٥
المعاني التي يخرج إليها الحرف المشبّه بالفعل (كأنّ)	١٢٦-١٣١
حذف أمّا	١٣١-١٣٦
الخاتمة	١٣٧-١٣٩
ثبت المصادر والمراجع	١٤٠-١٦٠
ملخّص الرسالة باللغة الإنكليزية	A

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله الواحد الأحد العليم الذي علمّ الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

أمّا بعد: فعنوان بحثنا (فوائد الصبان (ت ١٢٠٦هـ) النحوية في حاشيته على شرح الأشموني)، والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

ـ اهتمامي بمادة النحو ورغبتي في فهمها، فهي المادة الأولى بالنسبة لي، وهذا دفعني لطلب موضوع في علم النحو وقد حصل، فبهذا الموضوع أستطيع الاطلاع على أغلب أبواب النحو.

ـ لم أجد من أفرد دراسة لفوائد الصبان التي وردت في هذه الحاشية على الرغم من أهميتها الكبيرة، فقد ذكرها الصبّان لينبّه على ما فات الناظم والشارح، ذاكراً فيها آراء قيّمة للنحويين.

ـ وجود مادة كافية ووافية في الفوائد وصالحة للدراسة.

ـ إظهار علمية الصبّان وسعة اطلاعه بعرضنا لآرائه، واستدراكاته، واستشهاداته النحوية التي بثها في الفوائد.

ـ مكانة الحاشية العلمية عند أهل العلم، فإنّها من أشهر الحواشي التي كتبت، وقال بعضهم إنّها قد فاقت الشرح.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الفوائد، وتحليلها ليستفيد منها الباحثون، وإبراز القضايا النحوية التي تضمنتها.

وقد تناول عدّة من الباحثين في مرحلة الدكتوراه حاشية الصبان بالدراسة، والبحث ومن هذه الدراسات:

ـ (الفكر اللغوي عند الصبّان في حاشيته على الأشموني) للدكتور زياد محمد سلمان، أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة مؤته سنة ٢٠٠٦م، تحدّث فيها عن شخصية الصبّان اللغوية وسيرته العلمية وقيمة الحاشية، وتحدّث عن أصول الاحتجاج عند الصبّان.

ـ (شواهد الصبّان ت١٢٠٦هـ في حاشيته على شرح الأَشموني دراسة تحليلية) لأستاذتنا الدكتورة أسيل عبد الحسين حميدي الخفاجي، أطروحة دكتوراه نوقشت في جامعة بابل سنة ٢٠٠٧م، تحدّثت في التمهيد عن منهج الصبّان في حاشيته فضلاً عن المؤلفات الواردة في الحاشية، أمّا فصول الأطروحة فكانت عن نظر الصبان في شواهد القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي، والشاهد الشعري، والشاهد النثري، وبيّنت الدكتورة موقف الصبّان من هذه الشواهد.

ـ (حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك دراسة نحوية)للدكتور جاسم محمد سلمان أطروحة دكتوراه نوقشت في الجامعة الاسلامية /بغداد، كلية الآداب/ قسم اللغة العربية، سنة ٢٠١٠م، درسَ فيها أهمية الحاشية وأثرها في الدراسات النحوية، وتحدّث عن الأصول النحوية عند الصبّان، واحتوت الأطروحة على إحصائية لشواهد الصبّان التي استشهد بها في حاشيته، وتحدّث عن شخصية الصبّان النحوية، واهتم الباحث بالمصطلحات النحوية التي استعملها الصبّان، والمعاني اللغوية الجديدة.

ـ (المقاصد في حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك) للدكتور أحمد بشير نذير بشير الطائي أطروحة دكتوراه، نوقشت في جامعة الموصل سنة ٢٠١٣م عرَّف فيها بالمقاصد، وبيّن أن المقاصد أو ما سمى بالعلل النحوية نابعة من طبيعة اللغة، وقصد المتكلم، ودارت محاور هذه الدراسة حول غرض الكلام ومقصوده وبحث هذا المفهوم ـ الذي أصّله عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) ـ عند الصبّان في حاشيته.

وقد تميّزت دراستنا عن هذه الدراسات بكونها سلّطت الضوء على جانب معين من الحاشية لم يدرسه أحد من قبل، وقد ميّز الصبّان هذا الجانب عن كلامه في الشرح وسمّاه بـ (فائدة) فقد ذكر الصبّان في حاشيته (إحدى وثمانين) فائدة متنوعة بين الصرف والنحو والسيرة والتأريخ، اختصّت دراستنا بالفوائد النحوية فقط .

واقتضت دراستنا للفوائد النحوية خطة بحث تتألف من:

مقدمةٍ: وفيها عرض لعنوان الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف الموضوع، وبعض الدراسات السابقة التي تناولت حاشية الصبان، وهيكل البحث، ومصادر البحث، ومنهجنا في البحث، ومعوقات البحث.

تمهيد: بعنوان (محمد بن علي الصبّان، ومفهوم الفائدة) وفيه مطلبان:

المطلب الأول : عرّفت فيه بالصبّان تعريفاً موجزاً، لكثرة المصنفات التي أفردت فصولاً كاملة للتعريف به وبشيوخه وبتلامذته.

المطلب الثاني: عرّفت فيه بالفائدة تعريفاً موجزاً.

وثلاثة فصول جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: تكلمت في هذا الفصل على فوائد الصبّان النحوية التي تخص الأسماء، وضم هذا الفصل سبع فوائد.

الفصل الثاني: اهتم هذا الفصل بالفوائد النحوية التي تخص الأفعال فقط، وكان عددها سبعاً أيضاً.

أمّا الفصل الثالث: فقد تناولت فيه الفوائد التي تخص الأدوات، وبلغ عددها ثمانية.

وبعدها خاتمة للبحث ذكرت فيها أبرز نتائجه، وختمت البحث بقائمة تضم مصادر ومراجع ودراسات وبحوث استعنت بها في كتابة هذه الرسالة .

واستعنت في كتابة هذه الرسالة بمصادر عدّة، فقد رجعت إلى أمات مصادر النحو كـ(الكتاب، والمقتضب، والمحتسب، والخصائص) والمصادر المعاصرة للصبّان فضلاً

عن المصادر التي أشار إليها الصبّان في فوائده واستقى مادته منها كـ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مغني اللبيب، همع الهوامع) و استعنت بعدة مصادر حديثة كـ(النحو الوافي، ومعاني النحو)، لتوضيح ما استقرت عليه القاعدة النحوية، فضلاً عن كتب التفسير.

ودرست الموضوع على وفق المنهج الوصفي التحليلي متبعين الخطوات الآتية:

ـ أضعُ للمسألة عنواناً.

ـ أذكرُ مقدمةً مناسبةً لموضوع الفائدة تسهّل على القارئ فهمها.

ـ أذكرُ ما قاله الشيخ الصبان وعنونه (بفائدة) نصّاً.

ـ أقومُ بتخريج الفائدة، وتخريج الآراء النحوية التي ذكرها الصبان في الفائدة وأتحقق من صحتها ونسبتها إلى قائلها.

ـ أفصّلُ القول في الفائدة مبيّناً آراء النحاة فيها مراعياً الأقدم فالأقدم من النحاة، مع ذكر آراء النحاة المحدثين في الفائدة إن كان لهم رأي مخالف أو تفصيل معيّن في المسألة.

ـ أوجزُ القول في نهاية كل مسألة ببيان أثر الصبّان فيها، وذكر أهم ما جاء في المسألة.

وفي كتابتي لهذا البحث واجهتني معوقات أذكر منها:

ـ عاش الصبان في فترة مظلمة، وعاصر علماء لم تصلنا نتاجاتهم العلمية، وقد ذكرهم في هذه الفوائد، وهذا كلّفني وقتاً كثيراً للبحث عن مؤلفاتهم والرجوع إليها.

ـ لغة الصبّان كانت صعبة فاحتاجت إلى التدقيق والبحث والشرح.

ـ طبيعة البحث في الفوائد فكلّ فائدة تحتاج إلى بحث جديد، ومقدمة جديدة، ومصادر جديدة، فلم أتسلسل بموضوع واحد.

وفي نهاية هذه المقدمة أحب أنْ أجدد شكري لمشرفتي الأستاذ الدكتورة (نجلاء حميد مجيد) التي لم تبخل عليّ بوقتها فقد رافقتني مدّة الكتابة مصحّحة ومرشدة، جزاها الله عني خير الجزاء.

وهذا ما كتبتُ وقد بذلتُ فيه ما بوسعي فإن وفقت فبفضل من الله ومشرفتي، وإن قصّرت وأخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، أسال الله أنْ يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأنْ يوفّقنا لكل خير. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

أحمد موسى حميد

١٢/ ٥ /٢٠٢٢

التمهيد

محمدُ بن علي الصبّان
ومفهوم الفائدة

التمهيد:

محمدٌ بن علي الصبّان ومفهوم الفائدة

المطلب الأول: تعريفٌ موجزٌ بالصبّانِ

اسمه وكنيته: هو الإمام العلّامة الشيخ محمد بن علي الصبّان الشافعيّ ولد بمصر ويكنّى بـ(أبي العرفان).[١]

منزلته العلمية: اجتهد الصبّان في تحصيل العلم وطلبه، وتميّز بمكانة علميّة قيّمة، وكان محقّقاً ومدقّقاً ومناظراً، شاع ذكره بين العلماء[٢] فقد قال عنه عبد الرحمن الجبرتي(١٢٣٧هـ): ((الإمام الذي لمعت أفق الفضل بوارقه وسقاه من مورده النمير عذبه ورائقه، لا يدرك بحر وصفه الإغراق، ولا تلحقه حركات الأفكار، ولو كان لها في مضمار الفضل السباق العالم النحريرُ واللوذعيّ الشهير))[٣] ووصفه البناني(بعد ١٢٣٧هـ) بقوله: ((شيخنا العلّامة الفاضل، والهمام الكامل، سيد المحقّقين وسند المدقّقين، كشّاف المشكلات ومزيل المعضلات، لوذعيّ زمانه وألمعيّ عصره وأوانه، أستاذنا فخر الأقران وتحفة الزمان، المحفوف برعاية المنّان الشيخ محمد الصبّان))،[٤] وقال فيه يوسف سركيس الدمشقي(١٣٥١) ((واشتهر في التحقيق والتدقيق والمناظرة والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام وألّف الكتب المعتبرة)).[٥]

شيوخه: التقى الصبّان بعِدّة علماء أخذ عنهم العلم والمعرفة في مختلف العلوم، ومن أشهر شيوخه[٦]:

---

(١) فهرس الفهارس لعبد الحي الكتّاني:٧٠٥/٢.

(٢) يُنظر: النحو العربيّ نشأته تطوره مدارسه رجاله، للدكتور صلاح روّاي: ٦٥٩.

(٣) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي: ١٣٧/٢.

(٤) مقالات منتخبة في علوم اللغة، لعبد الكريم الأسعر: ٣٩٥- ٣٩٦.

(٥) معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف سركيس : ١١٩٤/٢.

(٦) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار في التراجم والاخبار: ١٣٧/٢- ١٣٨.

ـ الشيخ الملوي: درس عنده شرحه الصغير على السلم، ودرس شرح الشيخ خالد على قواعد الأعراب، ودرس شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة التوحيد وشرح المكودي على الألفية.

ـ الشيخ حسن المدابغي درس عنده صحيح البخاري.

ـ الشيخ محمد العشماوي: درس عنده الشفا للقاضي عياض، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي.

ـ الشيخ أحمد الجوهري: درس عنده شرح أم البراهين.

ـ الشيخ عطية الاجهوري: درس عنده شرح الأشموني على الألفية، والعصام على السمرقندية، وشرح المنهج مرتين، وشرح الاجرومية لريحان اغا، وشرح جمع الجوامع للمحلي، وشرح التلخيص الصغير، وشرح السلم للشيخ الملوي، وشرح الجزرية، وشرح أم البراهين للحفصي.

تلاميذه: تتلمذ على يده العديد من الطلاب ذكر المصنفون منهم:

ـ إبراهيم ابن الشيخ محمد الحريري مفتي مذهب السادات الحنفية.[١]

ـ مصطفى بن محمد بن عبد الخالق البناني.[٢]

ـ موسى البشبيشي الشافعي الأزهري(١٢٠٢هـ).[٣]

مصنّفاته: تلقى الصبّان علوماً عِدّة فمن الطبيعي أن يكون له نتاجات كثيرة فقد ألّف في السيرة النبوية كتاب إسعاف الراغبين، وفي الحديث النبوي ألّف منظومة تتألف من ستمئة بيت، وفي المنطق ألّف حاشية على شرح الملوي على السلم.

وألّف في علوم اللغة العربية مؤلفات عدّة منها:

(١) يُنظر: المصدر نفسه :٣/ ٢٨٠.

(٢) يُنظر: الأعلام، للزركلي: ٢٤٢/٧.

(٣) يُنظر: تاريخ عجائب الآثار: ٦٣/٢، وحلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، لعبد الرزاق الدمشقي: ١٥٦٥.

ـ في النحو: حاشية على شرح الأشموني على الألفية.

ـ في العروض: أرجوزة في العروض مع شرحها.

ـ في البلاغة: رسالة في علم البيان، ورسالة في الاستعارات، وحاشية على السعد في المعاني والبيان، وله مؤلفات أخرى عديدة في شتى العلوم، ولعلّ أبرز مصنّف له هو حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، وشهد بذلك أهل العلم والدراية.[١]

المطلب الثاني:

تعريفٌ موجزٌ بالفائدةِ

عرّف اللغويون الفائدة بأنّها: ((ما أَفادَ اللهُ العِبادَ من خَيْرٍ يستفيدونَه ويَستحدِثونه، وقد فادَتْ له من عندنا فائدة، وجمعها الفوائد. ويقال: أفادَ فلان خَيراً واستفادَ))[٢]، وأصل الفائدة من الفيد والفائدة ((مَا اسْتَفَدْتَهُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ))[٣]

أمّا في الاصطلاح فلم نجد من عُني بإفراد تعريف لها بوصفها مصطلحاً علمياً، إلا أنّ الكفوي(١٠٩٤هـ) ذكر أنّ (الفائدة) في الاصطلاح هي: ((مَا يَترتَّب على الشَّيء وَيحصل منه من حيثُ إِنَّها حاصل منه))،[٤] وعُرّفت على أنّها:((الشيء المتجدد عند السامع يعود إليه لا عليه)).[٥]

هذا المصطلح صار عرفاً شائعاً في التأليف، والشروح والحواشي والتعليقات، ولا يختص بالنحو وعلوم العربية فقط، بل نجده في مؤلفات علوم القرآن، والحديث، والسيرة، والفلسفة، وقد وظّف العلماء هذا المصطلح في مؤلفاتهم لغرض ((تقييدُ ما يمرُّ بهم من الفوائد، والشوارد، والبدائع؛ من نصٍّ عزيز، أو نقلٍ غريب، أو استدلالٍ

(١) ينظر: حلية البشر: ١٣٨٤-١٣٨٦، وفهرس الفهارس: ٧٠٥/٢، والأعلام للزركلي: ٢٩٧/٦.

(٢) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي: ٧٩/٨ (باب الدال والفاء).

(٣) مختار الصحاح، للرازي : ٢٤٥(ف ي د).

(٤) الكليات للكفوي : ٦٩٤ (فصل الفاء).

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين المناوي: ٢٥٦(فصل الألف).

محرَّر، أو ترتيبٍ مُبتكر، أو استنباطٍ دقيق، أو إشارةٍ لطيفة، يُقيِّدون تلك الفوائد وقتَ ارتياضهم في خزائن العلم ودواوين الإسلام، أو ممّا سمعوه من أفواه الشيوخ أو عند مناظرة الأقران، أو بما تُمليه خواطرهم وينقدح في الأذهان)).[1]

وكثر استعمال هذا المصطلح عند العلماء في هذه المدّة الزمنية التي كثر فيها كتابة الشروح والحواشي، فنجد أنّ الأشموني(٩٠٠هـ) في شرحه على ألفية ابن مالك(٦٧٢هـ) استعمل (تنبيه) و(تنبيهان) و(تنبيهات). أمّا الصبّان فاستعمل مصطلحاً مغايراً للشارح فقال (فائدة)، و(فائدتان)، و(فوائد) لكي لا يقع القارئ أو الباحث في الشبهة بين كلام الشارح وكلام المحشّي، وهذه المصطلحات مترادفة وتؤدي الغرض نفسه.

ويورد الصبّان لفظة (فائدة) في حاشيته عندما يريد أن يزيد كلاماً على كلام الشارح، فيه رأي أو توضيح في الموضوع نفسه، لم يذكره الناظم ولا الشارح أو أنّهما تطرقا للموضوع لكنّ الصبّان يذكر في الفائدة آراءً تزيد الشرح وضوحاً، وتُكمّله علمياً، وذكر الصبّان (إحدى وثمانين) فائدة في حاشيته مقسّمة على النحو الآتي:

الفوائد النحوية وبلغ عددها ثلاث وستين فائدة مقسّمة إلى:

ـ إحدى وثلاثين فائدة تخص الأسماء.

ـ ثماني فوائد تخص الأفعال.

ـ أربع عشرة فائدة تخص الأدوات.

ـ عشر فوائد مشتركة بين الاقسام الثلاثة الاسم والفعل والحرف.

الفوائد غير النحوية وبلغ عددها ثمانية عشر فائدة متفرّقة تنوّعت موضوعتها بين الصرف، والتأريخ، والسيرة.

ومنهج الصبّان في ذكر الفوائد لم يكن واحداً، فتارة نجده ينقل آراء للنحاة نصّاً دون تغيير، وتارة يكون النقل بالمعنى، وفي بعض الأحيان ينسب القول إلى صاحبه

(١) بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية: ٥-٦(مقدمة المحقق).

وفي أحيان كثيرة يذكر النصّ دون الإشارة إلى صاحبه فيقول: (قولهم) و(قوله) و(ذكر جماعة)...

أمّا في مسألة إبداء الرأي فنجده يذكر رأيه في مسائل قليلة في الفوائد، فالغالب في الفوائد هو ذكره لآراء النحاة، وفي بعض الأحيان يبدي رأيه، أو يرجّح أحد الآراء، أو ينقل رأياً معيناً دون الآراء الأخر.

والمؤلفون بكتابتهم لهذه الفوائد والتنبيهات((يتفاوتون في جَوْدة الاختيار، وطرافة الترتيب، وعُمْق الفكرة تفاوتَ علومهم وقرائحهم، وفهومهم ومشاربهم، فاختيار المرء - كما قيل وما أصدق ما قيل! - قطعةٌ من عقله، ويدلُّ على المرء حسنُ اختياره ونقله.))[1]

(١) بدائع الفوائد: ٥-٦(مقدمة المحقق).

الفصل الأول

فوائد الصبّان المتعلقة بالأسماء

مفسِّر ضمير الغائب

يعدّ الضمير أحد أنواع المعارف الخمسة التي ذكرها النحويون وهي: الاسم المضمر، والعَلَم، والمبهم -وهو اسم الإشارة-، وما عُرِّف بالألف واللام، وما أُضيف إلى أحد هذه المعارف[١] أمّا أعرف هذه المعارف فمختلف فيه فمن النحويين من ذهب إلى إنّ الاسم العلم، ومنهم من ذهب إلى أنّ اسم الاشارة، إلا أنّ هنالك من رجّح الاسم المضمر وقالوا: هو أعرف هذه المعارف؛ لأنّه لا يُوصف ولا يُوصف به[٢] ويحتاج هذا المضمر إلى مفسّر يعود إليه يبيّن ما يُراد به، إذ يعتري هذه الضمائر الإبهام والغموض ولاسيما ضمير الغائب؛ لأنّه يعود على شخص غير موجود فلابدّ من مفسّر لهذا الضمير[٣] فذكر الصبّان فائدة حول هذا المفسّر قال فيها:

((قال في التسهيل[٤]: ولا يكون أي مفسّر ضمير الغائب غير الأقرب إلا بدليل. انتهى. قال الدماميني[٥][٨٢٧هـ]: وينبغي أن يكون المراد بالأقرب غير المضاف إليه أمّا إذا كان الأقرب مضافًا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل. ثمّ قال: فإن قلت: هذا [أي ما ذكره المصنّف] إذا لم يمكن عود الضمير إلا إلى أحدهما [أي الشيئين المتقدمين] كما في قولك: جاءني زيد وعمرو وأكرمته، وأمّا إذا أمكن عوده إلى أحدهما وعوده إليهما معًا كما في قولك: جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك. قلت[٦]: لم أرَ فيه بخصوصه نصًا وينبغي أن يجري على مسألة ما إذا تعقّب الاستثناء أو الصفة مثلًا أشياء معدودة فمن قال هناك بالعود إلى الأخير يقول

(١) يُنظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري: ٢٤١.

(٢) يُنظر: الأصول في النحو، لابن السراج: ٢٦/١- ٢٧، والمرتجل في شرح الجمل لأبي محمد بن الخشاب: ٢٨٦.

(٣) يُنظر: عود الضمير في القرآن الكريم لـ أ. د. دريد حسن أحمد الصالح : ١٧٦(بحث).

(٤) تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٢٧.

(٥) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: ١٠٦/٢-١٠٧.

(٦) الكلام للدماميني أيضا.

هنا كذلك ومن قال هناك بالعود إلى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدّم لا إلى الأقرب فقط فتأمله))[1]

يلاحظ أنّ الصبّان اعتمد في هذه الفائدة على ابن مالك والدماميني؛ إذ نقل نص كلامهما ولم يغيّر فيه شيئاً إلا ما ذكره من شرح بسيط مقتضب لعبارة الدماميني. وقد خصّ هذه الفائدة بالحديث عن مفسّر الضمير الغائب فالضمير - كما ذكرنا- اسم مبهم لا معنى له من دون مفسّر، فلو قال أحدهم (هو مجتهد) من دون معرفة من يقصد في كلامه لما كانت هناك فائدة من هذا الكلام، إذ يحتاج الضمير إلى هذا المفسّر ليعود إليه فيفسّره لما يَعتَروه من إبهام وغموض، ويجب أن يكون هذا المفسّر اسما فلا يكون فعلا أو حرفاً.[2]

وذكر النحويون أنّ مفسّر ضمير المتكلم وضمير المخاطب هو المشاهدة ((أمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يُفسّره))[3] سواء أكان هذا المفسّر ملفوظاً به نحو قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ﴾ [سورة طه : من الآية ١٢١] فالضمير الهاء في (ربّه) عائداً على المفسّر الملفوظ قبله وهو (آدم)، أم عائداً على متضمن للمفسّر كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾[سورة النساء: من الآية ٨] فالضمير في (منه) عائد على المقسوم وقد دلّ عليه القسمة، أو لدلالة المعنى عليه ففي قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[سورة القدر:١] فالضمير الهاء عائد على القرآن لدلالة (أنزلنا) عليه[4]، و((لمّا

(١) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، للصبّان: ١٨٧/١.

(٢) يُنظر: الصفوة من القواعد الإعرابية للدكتور عبد الكريم بكّار: ٩٨-٩٩ .

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي: ٢٥٢/٢.

(٤) يُنظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي : ٤٦٣/٣، و الكليات للكفوي: ٥٦٨.

و((لمّا كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفَسِّره خلفًا عمّا فاته من مُقارنةِ المشاهدة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسّر كما يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعَبَّر عنها بضمير حاضر))[١]. ولهذا الضمير حالات ثلاثة[٢]:

١ـ أن يتقدّم المفسّر في اللفظ والرتبة (أكرم محمدٌ أخاه) فالضمير الهاء في (أخاه) عائد على (محمد) وهو متقدّم عليه في اللفظ والرتبة.

٢ـ أن يتقدّم المفسّر في اللفظ ويتأخر في الرتبة (أكرم محمدا أخوه) فالضمير عائد على (محمد) وهو متقدم على الضمير لفظا لكنّه متأخر في الرتبة فحق المفعول (محمداً) أن يكون بعد الفاعل.

٣ـ أن يتقدّم المفسّر في الرتبة ويتأخر في اللفظ (أكرم أخاه محمدٌ) فالضمير عائد على محمد المتأخر لفظا المتقدم في الرتبة، وقد يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، أو يعود على غير مذكور في حالات معيّنة ذكرها النحاة[٣].

والأصل في ضمير الغائب أنْ يعود على مفسّر واحد، فإن تعدد المفسّر والمعنى يتطلب عائداً واحداً، وجب أن يعود هذا الضمير على المفسّر الأقرب كما في قولنا (حضر محمدٌ و زيدٌ فأكرمته) فإنّ مرجع ضمير الغائب في (فأكرمته) عائد على (زيد) لأنّه الأقرب، ولا يمكن أنْ يعود على (محمد) و(زيد) معاً؛ لأنّ الضمير مفرد[٤]، ولم يجوّز النحاة عود الضمير على غير الأقرب، إلا أنّهم أجازوا ذلك عند وجود الدليل[٥]

(١) شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ١٥٦/١ـ ١٥٧.

(٢) يُنظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٧٦.

(٣) يُنظر: عود الضمير في القرآن الكريم : ١٧٦(بحث).

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل :٢/ ٢٥٢ـ٢٥٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل: ١٠٩/١، والنحو الوافي، لعباس حسن : ٢٦١/١.

(٥) يُنظر: البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي: ٢٩٩/١، و دراسات لأسلوب القرآن للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة: ٢٨/٨.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [سورة العنكبوت: من الآية ٢٧]، فالضمير في (ذرّيته) عائد على (إبراهيم)؛ لأنه المتحدّث عنه من بداية القصة إلى نهايتها فلم يرجع إلى الأقرب وهو (يعقوب)[١].

ويعود الضمير إلى المفسّر الأقرب كما بيّنا، إلا إذا كان الأقرب مضافا إليه فحينئذٍ يعود إلى الأبعد وهو المضاف نحو (التقيت بوالد صديقي فصافحته) فإنّ الضمير في (صافحته) عائد على المضاف وهو (والد)، ولا يمكن أنْ يعود على (صديقي)، إلا إذا وجد دليلا على أنّ الضمير عائد على المضاف إليه لا المضاف فحينئذٍ يصح ذلك كما في قولنا (عرفت حكم المباراة فشاهدتها) فإنّ الضمير في (شاهدتها) مؤنث فلا بد أنْ يعود على المضاف إليه وهو (المباراة) وكذلك إذا كان المضاف كلمة (كل) أو (جميع) كما في قولنا (شاهدت جميع المتفوقين وأكرمتهم) فإنّ الضمير يعود على المضاف اليه.[٢]

وقد يحتمل الوجهين أي عود الضمير على البعيد أو على القريب كما في قوله تعالى: ﴿**وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا**﴾ [سورة آل عمران : من الآية ١٠٣]، فقد ذكر الرازي (٦٠٦هـ) أنّ الضمير في (منها) يعود على البعيد (حفرة)؛ لأنّه لمّا أنقذهم من الحفرة فقد أنقذهم من شفا الحفرة، وقد يعود على القريب (النار) لأنّ الإنجاء يكون من النار لا من شفا الحفرة.[٣] ((وإذا احتمل الضمير العود على شيئين كان عوده على الأقرب أرجح))[٤]

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢/٢٥٢-٢٥٣، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش: ١/٥٣٩-٥٤٠.

(٢) يُنظر: النحو الوافي: ١/٢٦١- ٢٦٢.

(٣) يُنظر: مفاتيح الغيب، للرازي : ٨/٣١٣، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام : ٦٦٦.

(٤) دراسات لأسلوب القرآن: ٨/٣٦.

إنّ تطابق الضمائر وعودها على مفسّر واحد أولى من تفريقها ففي قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى ﴿٣٨﴾ أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ﴾ [سورة طه: ٣٨- من الآية٣٩] فإنّ الضمير في (اقذفيه) الأولى والثانية عائد على موسى، ومن قال إنّ الضمير في الثانية عائد على التابوت ففيه تكلّف وتنافر في النظم.(١)

ذكر الدماميني أنّه إذا أمكن عود الضمير إلى أحد المفسّرين أو أمكن عوده على كلا المفسّرين كما في قولنا (أقبل الزيدون والعمرون وأكرمتهم) فليس هناك نص يعيّن الضمير إلى أي مفسّر يعود، وقاس هذه المسألة بمسألة إذا تلا الاستثناء أو الصفة أشياء معدودة ففي الاستثناء احتمالات خمسة هي(٢):

١- يعود الاستثناء على الجملة الأولى والثانية معاً، مع عدم وجود دليل على عودته على إحدى الجمل.

٢- يعود الاستثناء للجملتين معاً إن كانتا لغرض واحد، وإلا عاد للجملة الأخيرة فقط.

٣- إن كان العطف بالواو عاد الاستثناء للكل أمّا إذا كان العطف بالفاء أو بثم عاد للجملة الأخيرة فقط.

٤- إنّ الاستثناء عائد على الجملة الأخيرة فقط

٥- إن اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة خاصة.

فإنّ حكم عود الضمير في مسألة (إذا أمكن عود الضمير إلى أحد المفسّرين أو أمكن عوده على كلا المفسّرين) مشابها لحكم الاستثناء المذكور آنفاً؛ لأنّه مبنيٌ عليه، وقد ذكر الدماميني أنّ الضمير هنا يعود على الأخير عند من يقول بعود الاستثناء على

(١) يُنظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: ٦٣/٣.

(٢) يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي : ٢٦٣/٢-٢٦٤، و حاشية الصبّان : ٢٢٦/٢.

الأخير. أمّا من قال بعود الاستثناء على جميع ما تقدم فيقول بعود الضمير على الجميع هنا أيضا، ويرى الدماميني أنّ الرأي الثاني (عود الضمير على الجميع) هو الصحيح مصرحا بعدم وجود نص للنحويين يحدد عود الضمير على أحد المتقدمَين أو كليهما في هذه المسألة.

ويرى الباحث أنّ للمعنى والظروف المحيطة بالقصة الأثر الأكبر في مسألة عود الضمير، ومثالٌ على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ [سورة التوبة: من الآية ٤٠] فاختلف النحاة والمفسرون حول عود الضمير في (عليه) فهناك من قال بعوده على أبي بكر[١] وهناك من قال بعوده على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وهناك من قال بعود الضمير عليهما معا[٢]، وذكر السيد الطباطبائي (١٤٠٢هـ) أدلة عدّة على كون المعنى يتناسب مع كون الضمير عائد على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم[٣] ثم قال ((قوله: (فأنزل الله سكينته عليه) متفرع على قوله: (فقد نصره الله) في حين أنّه متفرع على قوله: (إذ يقول لصاحبه لا تحزن) فإنّ الظرف ظرف للنصرة على ما تقدم، والكلام مسوق لبيان نصره تعالى إياه صلى الله عليه واله وسلم لا غيره))[٤] فقد استدلّ على عود الضمير إلى الرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) من المعنى الذي يفرض ذلك، فضلاً عن الظروف المحيطة بالنص.

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ هذه الفائدة وإن كانت نصوصاً منقولة إلا أنها ضمّت نكتاً لطيفة منها ما لم يذكره الناظم ولا الأشموني وهي مسألة عود الضمير على الأقرب، ومنها مالم يذكره

(١) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٦٤٥/٢.

(٢) يُنظر: الميزان في تفسير القران، للطباطبائي : ٩/ ٢٩١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه : ٩/ ٢٨٩-٢٩٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢٩٠/٩.

النحويون عامة وهي مسألة عود الضمير على أحد المتقدمين وعليهما معا. وهذا يدلّ على حسن اختيار الصبّان لفوائده.

ـ جاءت هذه الفائدة متمّمة لكلام الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك فبعد أن عرّف الأشموني الضمير وتحدّث عن أنواعه، ذكر الصبّان هذه الفائدة مبيّنا أنّ المفسّر قد يتعدد والضمير يعود على المفسّر الأقرب.

ـ أنّ الضمير يعود على المفسّر الأقرب لكنّه مع القرينة يجوز أن يعود على الأبعد، ويعود الضمير على المفسّر الأبعد إذا كان مضافا، ويجوز أن يعود على الأقرب المضاف إليه مع الدليل.

ـ أنّ للمعنى والظروف المحيطة بالنص الأثر الكبير في تحديد عود الضمير إلى أي مفسّر.

ـ قاس الدماميني عود الضمير في (الجمل التي يصح فيها عود الضمير إلى أحد الشيئين المتقدمين أو إلى الشيئين المتقدمين معا) بمسألة (إذا تعقّب الاستثناء أو الصفة أشياء معدودة).

المصدر الصريح و المصدر المؤول

عرّف المصدر بأنّه ((اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل، أو صادر عنه، حقيقة أو مجازا، أو واقع على مفعول، وقد يسمّى فعلاً وحدثاً وحدثاناً))[١] والمصدر على نوعين مصدر صريح وهو : ((وهو ما يدلّ على معنى مجرد، وليس مبدوءاً (بميم) زائدة، ولا مختوماً بياء مشدّدة زائدة، بعدها تاء تأنيث مربوطة، ومن أمثلته: علم، فهم، تقدم))،[٢] ومصدر مؤول وهو ((كل حرف أُوّل مع صلته بمصدر))[٣] وعَدّ الأشموني هذه الحروف التي تؤول مع صلتها بمصدر ستة وهي: (أنّ، أنْ، ما، كي، لو، الذي) إلا أنّ الصبّان أسقط منها (الذي) وجعلها خمسة[٤] وذكر فائدةً بيّن فيها فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول والفرق بينهما قائلا:

((في حاشية السيوطي[٩١١هـ] على المغني[٥] عن ابن القيم[٦] [٧٥١هـ] إنّ فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور: دلالتهما على زمان الحدث؛ من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم، وماض في نحو أعجبني أن قمت، والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالته، والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبني أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل أن إعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته. ثم نقل عن ابن جني[٧](٣٩٢هـ) فرقين: أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال: ضربت أن اضرب، ولا يوصفان فلا يقال: يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما انتهى. أقول: بقي أمران؛ أحدهما: سدّ

---

(١) تسهيل الفوائد : ٨٧.

(٢) النحو الوافي: ٣/١٨١-١٨٢.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٨٢، و حاشية الصبّان: ١/٢٧٩.

(٤) يُنظر: حاشية الصبّان : ١/٢٧٩.

(٥) يُنظر: الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب للسيوطي: ٣٤٧.

(٦) يُنظر: بدائع الفوائد:١/٢٥٠.

(٧) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ : ٢/٣٠١، لم أجد - في حدود اطلاعي- هذا هذا الكلام في مصنفات ابن جني.

أن والفعل مسدّ الاسم والخبر في نحو عسى أن تكرهوا شيئًا بناء على نقصان عسى، ومسدّ المفعولين في نحو ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [سورة العنكبوت: من الآية٢**] .**

ثانيهما: صحة الإخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم في نحو (زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت) لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح)).[١]

إنّ المصدر المؤول يختلف عن الصريح فهو قد يقع في مواقع لا يقع فيها الصريح والعكس صحيح و يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر، وذكر اللغويون أنّ المعاني تتغير بتغير الألفاظ وهو ما أشار إليه الجرجاني بقوله: ((فأمّا إذا تغيَّر النظم فلا بدّ حينئذٍ من أنْ يتغيّر المعنى)).[٢]

وأبرز من تحدّث عن اختلاف المعاني بين المصدرين الصريح والمؤول هو أبو القاسم السهيلي(٥٨١هـ) إذ ذكر ثلاثة أسباب للعدول من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول، هي:

أولا: أنّ الكلام قد يكون في زمن معين، والمصدر الصريح في صيغته لا يدل على هذا الزمن، فجيء بالفعل المشتق منه مع الحرف المصدري ليدلّ على الحدث والزمن معا فالمصدر المؤول[٣] ((فيه الزمن الماضي أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذي دخل دخل في السبك)).[٤]

ثانيا: أنّ المصدر المؤول فيه دلالة على إمكانية حصول الفعل من دون الوجوب والاستحالة،[٥] فالمصدر المؤول يضيف للحدث شيئاً من الإمكانية والرجاء ونلحظ ذلك

(١) حاشية الصبّان: ٢٨١/١.

(٢) دلائل الإعجاز في علم المعاني، للجرجاني: ٢٦٦/١.

(٣) يُنظر: نتائج الفكر في النحو، للسهيلي: ٩٧.

(٤) النحو الوافي: ٤١٩/١.

(٥) يُنظر: نتائج الفكر في النحو: ٩٧.

ذلك في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٣- ١٨٤] فهنالك مناسبة بين استعمال المصدر الصريح ـ الصيام ـ و فرض الصيام، وهنالك مناسبة أيضا بين استعمال المصدر المؤول ـ أنْ تصوموا ـ واختيار الصوم مع المشقة أو المرض أو السفر.[١]

ثالثا: في المصدر الصريح عندما نقول (أفرحني نجاحك) فإنّ القائل هنا قد يكون الذي أفرحه المثابرة أو السعي للنجاح لا النجاح ذاته أمّا إذا قلت (أفرحني أن تنجح) فإنّ المُفرح هو النجاح بنفسه، ففي المصدر المؤول ((تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص من شوائب الاحتمال)).[٢]

هذه الأسباب الثلاثة ذكرها السهيلي كما قلنا، وقد نقلها الصبّان عن ابن القيم بوساطة السيوطي في هذه الفائدة إلا أنّ هناك أسباباً أخرى ذكرها النحاة للعدول من المصدر الصريح إلى المؤول منها:

أولا: عند ذكر المصدر الصريح فإنّ التركيز يكون على الحدث وحده من دون الفاعل، ولا يقدر فاعلاً لهذا المصدر،[٣] أمّا في المصدر المؤول فإنّ الفعل ((لا يخلو عن ذلك

(١) يُنظر: العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول في القرآن الكريم دراسة دلالية، ل أ. د إسلام محمد عبد السلام :١٥(بحث).

(٢) نتائج الفكر في النحو: ٩٧.

(٣) يُنظر: المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة، لطه محمد الجندي: ٨١.

الاسم مضمرًّا أو مظهرًا))[1]

ثانيا: إنّ للحروف المصدرية الداخلة على الفعل في المصدر المؤول معانيَ خاصة، والمصدر الصريح لن يكشف عن هذه المعاني ومن هذه المعاني ما يأتي:

١- تأكيد العلة: ففي قولنا (تمرنت لكي أفوز) فالحرف المصدري (كي) خلّص دلالة الفعل المضارع إلى المستقبل وزاد في تأكيد الفعل بعد أن كان مؤكدا باللام.[2]

٢- التمني مصاحبا شعور استحالة تحقق الحدث: ففي قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[سورة البقرة: من الآية ٩٦] فالفعل (ودّ) دال على التمني، والحرف المصدري (لو) أضفى معنى استحالة تحقق الحدث، أو أنّ الحدث صعب المنال.[3]

ما تقدّم ذكره أسباب العدول من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول، إلا أنّ هناك فروقا في الاستعمال بين المصدرين المؤول والصريح قد ذكر النحويون منها:

أولا: إنّ المصدر الصريح يصحّ وصفه، أمّا المصدر المؤول فلا يصح فيه ذلك كما في قولنا: (يعجبني نجاحك الباهر) فإنّه يصح وصف المصدر الصريح (نجاحك) ولا يصح الوصف في قولنا: (يعجبني أنّ تنجح الباهر)[4]

ثانيا: المصدر الصريح يؤكّد فعله كما في قولنا (انطلقت انطلاقا) ويُبيّن نوعه (انطلقت انطلاق السهم) وعدده (انطلقت انطلاقتين) أمّا المصدر المؤول فلا يستعمل هذا الاستعمال.[5]

(١) بدائع الفوائد: ٤٩/١.

(٢) يُنظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: ٤٤٣/١.

(٣) يُنظر: المصدر المؤول لطه محمد: ٩٤ -٩٦.

(٤) يُنظر: معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي: ١٤٧/٣.

(٥) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠١/٢، ومعاني النحو :١٤٧/٣.

ثالثا: يسدّ المصدر المؤول مسدّ المسند والمسند اليه نحو: (حسبت أنّك ناجح) فالمصدر المؤول (أنّك ناجح) سدّ مسدّ مفعولي حسب، ويسدّ مسدّ خبر فعل الرجاء كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [سورة البقرة: من الآية ٢١٦] أمّا المصدر الصريح فلا يصلح لذلك، وذلك أنّ المصدر المؤول في الأصل جملة بيد أنّ الحرف المصدري الداخل على هذه الجملة جعلها بمنزلة المفرد، أمّا المصدر الصريح فهو مفرد أصلا وهو قاصر على أن يسد هذه الوظيفة النحوية.(١)

رابعا: المصدر المؤول يصح الاخبار به عن الجثة كما في قولنا: (كاد الولد أن يغرق)، أمّا المصدر الصريح فلا يصح وما ورد من ذلك فقد حمله النحاة على النادر كما في قول تأبط شراً:

فَأبتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيبا وَكَمْ مِثْلِها فَارَقَتْهُا وَهْى تصْفِرُ(٢)

ف(آيبا) مصدر صريح وهو خبر لكاد.(٣)

هذه الفروق الأربعة قد ذكرها الصبّان في الفائدة بيد أنّ هناك فروقاً أخرى ذكرها النحاة منها:

أولا: المصدر الصريح ينوب عن ظرف الزمان فتقول: (جئتك غروب الشمس) أي وقت غروبها، ولا يصح ذلك مع المصدر المؤول فلا تقول: (جئتك أن تغرب الشمس).(٤)

ثانيا: يجوز حذف حرف الجر مع (أنّ و أنْ) المصدريتين نحو: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[سورة المائدة: من الآية ٢] والتقدير: لأن

(١) يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: ٤٧٨/١-٤٧٩، ومعاني النحو: ١٤٦/٣-١٤٧.

(٢) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان تأبط شراً :٣١ .

(٣) يُنظر: البديع في علم العربية، لابن الأثير: ٤٨٥/١.

(٤) يُنظر: همع الهوامع: ١٧٠/٢.

صدوكم، والحذف هنا قياسي إذا اتّضح المعنى، ولا يصح الحذف مع المصدر الصريح.[١]

ثالثا: إنّ المصدر الصريح ينوب عن فعله فتقول:(سعيا لك) و(ضربا زيدا) أمّا المصدر المؤول فلا ينوب عن فعله.[٢]

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان لم يذكر أسباب العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول التي نقلها عن ابن القيم على سبيل الحصر، فقد ذكر النحاة أسبابا أُخر.

كذلك الفروق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول فقد نقل فرقين عن ابن جني وزاد فرقين آخرين وهذه الأربعة التي ذكرها لم تكن على سبيل الحصر، فقد ذكر النحاة فروقا أُخر بيّناها سابقاً.

(١) يُنظر: معاني النحو: ١٤٧/٣.

(٢) يُنظر: المقتضب، للمبرد: ١٥٧/٤، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٩٣/٣.

ترتيب المفعولات في الجملة

إنّ الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ولا يمكن أنْ تكون هنالك جملة خالية من هذين الركنين؛ لانّهما الأساس في الجملة، وما زاد عن المسند والمسند إليه يسمى فضلة كالحال والتمييز والمفعولات الخمسة، ولهذه الفضلات أهمية كبيرة في تكوين الجملة فقد تكون أحيانا بمنزلة الإسناد في إتمام المعنى الأساسي للجملة، ولكن لا يمكن لهذه الفضلات، وإنْ اجتمعت من تكوين جملة بمفردها خالية من الإسناد.(١) وذكر الصبّان فائدةً بيّن فيها ترتيب المفعولات إذا اجتمعت في جملة واحدة قال فيها:

((قال الفارضي[٩٨١هـ] إذا اجتمعت المفاعيل قُدّم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، كضربت ضربا زيدا بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوعَ الشمس. انتهى باختصار. والظاهر أنّ هذا الترتيب أولى لا واجب.))(٢)

المفعولات جمع لكلمة مفعول وهي خمسة (٣):

١ـ المفعول المطلق: وهو المصدر الفضلة ويأتي هذا المصدر لثلاثة أمور إمّا لتأكيد الفعل نحو : ركضت ركضاً، أو لبيان نوع الفعل نحو: ركضت ركضاً شديداً، أو لبيان عدد مرات وقوع الفعل نحو: ركضت ركضتين، ويعود سبب تسميته بالمطلق ((لأنّ الفعل أطلق عليه من غير تقييد بحرف، لا في اللفظ ولا في المعنى، ولا في اللفظ ظاهر ولا في المعنى مقدر؛ لأنّه لو قيل لك: من فعل الضرب؟ . لقلت: فعله فلان))(٤)

(١) يُنظر: رسائل في اللغة، لابن للسيد البطليوسي: ١٥٧، والتذييل والتكميل : ٨١/٥، و المساعد على تسهيل الفوائد :٦/٢.

(٢) حاشية الصبّان: ٢٠٧/٢.

(٣) يُنظر: الفصول في العربية لابن الدّهان النحوي: ٢١، ٢٣.

(٤) شرح المقدمة المحسبة : ٣٠١/٢.

٢ـ المفعول به: ما يقع عليه فعل الفاعل، فهنالك أفعال تحتاج إلى مفعول واحد في الجملة نحو: ضربتُ زيداً، وأفعال تحتاج إلى مفعولين نحو: ظننت زيداً قائماً، وأفعال تحتاج إلى ثلاثة ليتم المعنى بها نحو: أنبأ محمدٌ زيداً عمراً قائماً.

٣ـ المفعول فيه: وهو على نوعين: ظرف زمان، وظرف مكان. فـ(الظرف): ما حَسُنَ تقدير (في) فيه، و(الزمان): نحو ليلة وغدوة وسحر ... ، أمّا (المكان): فهو ما استقرّ فيه وتصرّف عليه. نحو: (سافرت يوم الجمعة). فـ(يوم الجمعة) مفعول فيه ظرف زمان، و (غرّد العصفور فوق الشجرة) فـ(فوق الشجرة) مفعول فيه ظرف مكان.

٤ـ المفعول له: وهو السبب الذي لأجله فُعِلَ ذلك الفعل، ويصلح أن يكون جوابا لـ(لِمَ؟) نحو: ضربت الولد تأدبا. فـ(تأدبا) مفعول لأجله.

٥ـ المفعول معه: وهو الاسم المتعدي إليه الفعل بواسطة (الواو) نحو: سرتُ والنهرَ أي مع النهر.

وزاد بعض النحويين مفعولا سادساً سمّوه الـ (مفعول منه) ونُسب هذا المفعول إلى السيرافي نحو قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [سورة الاعراف: ١٥٥]، فـ(قومه) مفعول منه وذلك لصحة تقدير (من) قبله[١]، وهذا مخالف لسائر العلماء فهو مفعول به ولم يقولوا بالمفعول منه[٢]، وورد عند سيبويه(١٨٠هـ)[٣] وبيّن ناظر الجيش(٧٧٨هـ) أنّه مفعول منه بالمعنى ولكنّه مفعول به في اللفظ[٤].

(١) يُنظر: البديع في علم العربية: ٤٤١/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام : ٢٠١. لكننا لم نجد في حدود اطلاعنا أنّ السيرافي قد ذكر المفعول منه في مصنفاته.

(٢) يُنظر: الكتاب، لسيبويه: ٣٧/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام : ١٦٦/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٢٧٤/١.

(٤) يُنظر: تمهيد القواعد : ٣٦٨٠/٧.

وهذه المفعولات الخمسة كلّها منصوبة وإنّما نُصبت ((للفرق بينها وبين الفاعل، ولمناسبة بين كثرتها وخفّة النّصب))[١] وتشترك هذه المفعولات في النصب مع منصوبات أخرى (كالحال، والتمييز، والاستثناء، وخبر كان واخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والفعل المستقبل إذا كان معه ناصب)، وهذه الستة الأخيرة مشبّهة بالمفاعيل وليست مفاعيل حقيقية، أمّا المفاعيل الخمسة فهي حقيقية و((في الفعل على كل واحد منها دلالة قوية، فهي تدلّ على المفعول المطلق بلفظه، مثل: ضربت ضرباً. وعلى المفعول به بمعناه واقتضائه له، مثل: ضربت زيدا. وعلى المفعول فيه - وهو ظرف الزمان والمكان - بمحله، إذ لا يفعل فعل إلا في زمان أو مكان مثل: فعلت كذا وكذا في وقت كذا وكذا في مكان كذا وكذا. وتدل على المفعول له بعلّته إذ لا يفعل الفاعل فعلا إلا لعلّة)) [٢]

ولابدّ للفعل من فاعل واحد، ولكن يجوز أن يكون له أكثر من مفعول ((فإذا قيل لك - وقد ضربتَ زيداً - : ما صنعت؟ قلت: الضّرب، فإذا قيل لك: بمن أوقعته؟ قلت: بزيد، فإذا قيل: متى؟ وأين؟ قلت: يوم الجمعة في السّوق، فإذا قيل: لم ضربته؟ قلت: ليتأدّب)).[٣] وقد تجتمع هذه المفاعيل الخمسة في جملة واحدة نحو: (ضربت ضرباً زيدا بسوط نهارا أمام الدار تأديباً وطلوعَ الشمس)، وذكر النحاة أنّ ترتيب المفاعيل يكون حسب دلالة الفعل عليها، فأقوى هذه المفاعيل في الدلالة هو المفعول المطلق ويكون الأول في الترتيب وذلك لعدّة امور:

ـ الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود

ـ جميع الأفعال متعدّية إليه وتعمل فيه أي أنّ الفعل يتعدى مصدره ويعمل فيه وان كان لازما نحو (ذهب ذهاباً) وفي ذلك يقول سيبويه: ((واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى

(١) البديع في علم العربية: ١٢١/١.

(٢) شرح المقدمة المحسبة : ٣٠٠/٢ .

(٣) البديع في علم العربية: ١٢٠/١.

الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث))[1] ففي قولنا (ضَرَبَ زيدٌ) فان الضرب ممكن أن يقع على أكثر من اسم كمحمد، وبكر، وخالد، فالمفعول هنا لم تدلّ عليه صيغة الفعل المتقدم (ضرب)، أمّا المفعول المطلق فان صيغة فعله تدلّ عليه نحو (قام زيدٌ قياماً).

ـ يمكنه أن ينوب عن الفعل في بعض الأحيان كما في قولك (ضرباً زيداً).[2]

ويأتي بعد المفعول المطلق في الترتيب المفعول به فإنه ينقص عنه مرتبة، وإنّ الفعل يحتاج إلى المفعول به كما يحتاج إلى الفاعل، وقد ينوب عن الفاعل أحيانا ((وإنّما أُخّر عن المصدر؛ لأنّ في الأفعال ما لا يتعدّى إلى مفعول، وكلّها تتعدّى إلى المصدر))[3] وقد يتقدم المفعول به على المفعول المطلق في الجملة استطرادا لا قصدا.[4] والمفعول به على نوعين الأول ما يتعدى إليه الفعل بنفسه نحو: (ضربتُ زيدا)، والثاني ما يتعدى إليه الفعل بواسطة حرف جر نحو: (مررتُ بزيدٍ)، فالمفعول الذي تعدى إليه الفعل بنفسه يكون مقدماً على المفعول الذي تعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر كما ذكر الصبّان في الفائدة. وكان المبرد(٢٨٥هـ) يرى تقديم المفعول به على المفعولات الأُخَر؛ لأنّ عامله أقوى[5]

ويأتي بعد المفعول به المفعول فيه ظرف الزمان؛ لأنّ في الفعل دلالة على زمن الحدوث، فإنْ كان الفعل ماضيا نحو (ذهب) فإنّ الذهاب قد وقع فيما مضى من الزمن، وإن كان مستقبلا نحو(سيذهب) فإنّ الذهاب سيكون في المستقبل من الزمان، ففي الفعل دلالة على ظرف الزمان، وقُدّم ظرف الزمان على المكان؛ لأنّ الفعل تكون دلالته على الزمن أقوى فيدل الفعل في صيغته على زمن محدد بالتضمين والالتزام، لكنّه لا يدلّ

(١) الكتاب: ٣٤/١.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٦٤/١- ٢٦٦، البديع في علم العربية: ١/ ١٢٠- ١٢٢.

(٣) البديع في علم العربية: ١/ ١٢١- ١٢٢.

(٤) يُنظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، لمحمد الخضري : ٣٧٦/١.

(٥) يُنظر: توجيه اللمع، لابن الخباز : ١٦٦

على مكان محدد من دون غيره، ودلالته على المكان بالالتزام فقط، فلذلك كان تقديم ظرف الزمان على المكان أولى.[١]

وبعد المفعول فيه يأتي المفعول له والمفعول معه وإنّما أُخِرا لعدم احتياج كل فعل إليهما؛ إذ يمكن أن يستغنى عنهما؛ وذلك لأنّ المفعول له إنّما يؤتى به لبيان غرض الفعل، والمفعول معه يُبيّن من يشارك الفاعل في الفعل ويلابسه به ((ولو أن إنساناً تكلّم وهو نائم، أو فعل فعلا وهو ساه، ولم يكن له فيه غرض، لم يكن في فعله مفعول له، ولو فعل فعلا لم يشاركه فيه غيره لم يكن مفعول معه))[٢] في حين أنّ المفاعيل الأربعة الأولى لا يمكن أن يستغني عنها الفعل، وقد أشار السيرافي إلى ترتيب سيبويه للمفاعيل بقوله: ((اعلم أنّ سيبويه لمّا رتب المفعولات، قدّمَ المفعول الذي تدلّ عليه صيغة اللفظ وهو الحدث والزّمان، ثم جعل المفعول الذي يدلّ عليه المعنى محمولا على ذلك، وهو المكان، وسائر المفعولات، لأنّه قد علم هذا في المعنى، كما علم ذلك في اللفظ، فاشتركا في العلم بوقوعه، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ، والآخر من غيره)).[٣] فعند اجتماع المفاعيل ترتب كما في قوله :

مفاعيـلهم رتـّب فصـدِّر بمـطلق وثن بـِه فِيه لَه مَعَهُ قد كـمل

تقول: ضَرَبَتُ الضَربَ زيداً بِسَوطِه نهـارا هنا تأديبه وامرأ نكل[٤]

ويرى الصبّان أنّ هذا الترتيب المذكور للمفاعيل ليس واجبا، أي يجوز عدم الالتزام به ومخالفته فيمكن للمتحدث أن يرتب هذه المفاعيل حسب ما يشاء لكنّه يرى اعتماد هذا الترتيب مع عدم الوجوب، أولى، أي: أفضل.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٦٧/١- ٢٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢٦٥/١.

(٣) المصدر نفسه: ٢٦٩/١- ٢٧٠.

(٤) البيتان من البسيط ولم نهتدِ لقائلهما، يُنظر: حاشية الخضري: ٣٧٦/١.

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان قد ذكر رأي الفارضي في ترتيب المفعولات إذا اجتمعت في جملة واحدة ولم نجد خلافا في ذلك عند النحويين، إلا قول المبرد بتقديم المفعول به على المفعول المطلق.

ـ الترتيب يكون من باب الأَوْلى لا الوجوب، وذكرتُ أنّ المفعول به قد يتقدم على المفعول المطلق في بعض الحالات استطرادا.

ـ ذكر الصبّان هذه الفائدة بعد أن انتهى من الكلام على المفاعيل، فرتّبها وهذا الترتيب لم نجده عند ابن مالك ولا الأشموني.

ـ أنّ مسألة (ترتيب المفاعيل) لم يتناولها كثير من النحويين، بالرغم من أنّ هذه المسألة قد تناولها سيبويه، وقد يعود السبب في ذلك أنّ الكلام في هذه المسألة لا يترتب عليه فائدة كبيرة، أو لأنّها مسألة شبه محسومة بينهم فلا داعي للكلام عنها، أو لأنّ هذا الترتيب ليس واجبا كما قال الصبّان بل هو أولى.

عطف المقدار المخلوط

التمييز هو أحد منصوبات الأسماء في العربية ويعرّف على أنّه ((تخليص الأجناس بعضها من بعض ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير.))[١] فالتمييز هو من الأسماء الجامدة ويكون نكرة، أمّا وظيفته فهي البيان، فيجب أنْ يُسبق التمييزُ بمبهمٍ يحتاج إلى بيان، وهذا المبهم قد يكون اسماً مفرداً وقد يكون جملةً فيها إبهام فتحتاج إلى الإيضاح والبيان. بالنظر إلى المبهم السابق للتمييز فإنّ التمييز يقسم إلى قسمين هما تمييز للجملة وتمييز للمفرد وكل قسم من هذه الاقسام يقسم إلى أربعة اقسام.[٢]

ذكر الصبّان فائدته عن التمييز إذا كان المبهم السابق له (مفرداً مكيلاً) والتمييز مخلوطا من جنسين فقال:

((إذا كان المقدار مخلوطاً من جنسين فقال الفرّاء[٢٠٧هـ][٣]: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال (عندي رطل سمنا عسلا) على حد (الرمان حلو حامض)، وقال غيره[٤]: يعطف بالواو لأنها للجمع الصادق بالخلط وجوّز بعض المغاربة[٥] الأمرين كذا في الهمع[٦])).[٧]

ذكرنا أنّ التمييز يقسّم بالنسبة إلى الإبهام الذي يفسّره إلى قسمين:

---

(١) اللمع في العربية، لابن جني: ٦٤.

(٢) يُنظر: حاشية الصبان: ٢/ ٢٨٩- ٢٩١.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي: ١٦٣٢/٤، و التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩، و همع الهوامع : ٢/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٣٢/٤، و التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩.

(٦) يُنظر: همع الهوامع : ٢/ ٣٣٨-٣٣٩ .

(٧) حاشية الصبّان: ٢٩١/٢.

ـ تمييز المفرد أو ما يسمّى بـ(تمييز الذات) وهذا التمييز ينقسم إلى أربعة أقسام: تمييز للأعداد نحو قوله تعالى: ﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً** ﴾ [سورة الأعراف من الآية :١٤٢]، و تمييز المقادير كالوزن نحو (اشتريتُ رطلاً زيتاً)، والمساحة نحو (اشتريتُ شبراً أرضاً) ، والكيل نحو قولهم: (اشتريتُ صاعاً تمراً).، وتمييز لشبه المقادير نحو قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ**﴾ [سورة الزلزلة:٧]، والقسم الرابع يكون التمييز فيه أصلاً للمميز كقولهم: (هذا خاتم حديدا).[١]

ـ تمييز النسبة أو ما يسمّى بـ(تمييز الجملة) يُقصد بهذا النوع ((رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل، فعلًا كان أو ما جرى مجراه: من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله: من فاعل أو مفعول))[٢] كقولهم: (زرعت الحديقة زهراً) وأقسام تمييز النسبة أربعة أيضا وهي: أن يكون التمييز محولا عن الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [سورة مريم من الآية: ٤] ، وأن يكون التمييز محولا عن المفعول كقولهم: (غرست الأرض شجراً)، وأن يكون التمييز محولا عن غيرهما كقوله تعالى: ﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا**﴾[سورة الكهف من الآية: ٣٤]، وغير محوّل وغالبا ما يكون في أسلوب التعجب كقولهم:(لله دره فارسا).[٣]

فمن أقسام تمييز الذات ما يميز المقادير (الوزن، المساحة، الكيل) فبالتمييز يُحدّد نوع من مجموع، أمّا إذا تعددت الأنواع المذكورة فإنّ الغاية ـ إزالة الإبهام ـ حاصلة أيضاً، لكنّ النحاة اختلفوا في معاملة التمييز في حال تعدّدت أنواعه كما في قولهم (عندي رطلٌ سمناً عسلاً) بين من يعامل هذا التمييز(سمنا عسلا) معاملة الاسم الواحد

(١) يُنظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام:٣٣٠- ٣٣٣ .

(٢) شرح الأشموني: ٢٦٢/١.

(٣) يُنظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام: ٣٣٣-٣٣٦.

ولا يجيز العطف بين الاسمين، وبين معاملته كاسمين مختلفين والعطف بينهما بواسطة الحرف.

والفرّاء ممن لا يجوّز عطف أحد الاسمين على الآخر فيجب أن تقول: (عندي رطل سمنا عسلا) بلا عطف بين الاسمين؛ لأنّ من فسّر الرطل ليس السمن وحده ولا العسل وحده، وإنّما من فسّره مجموع السمن والعسل، فجعل (سمنا عسلا) اسما للمجموع،[١] ومثل هذا موجود في كلام العرب كما في قولهم (الرمان حلو حامض) أي أنّ الرمان قد جمع الطعمين معا ولا يُراد نقض الحلاوة بالحموضة، فلا يصح أن يكون حلو هو خبر للرمان وحده، ولا يصح حامض أن يكون خبرا وحده.[٢]

وهناك من جوّز عطف الاسمين بالواو الجامعة فتقول: (عندي رطل سمنا وعسلا)[٣] والواو الجامعة ((هي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده، كقولك: اختصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، فإنّ (الواو) ها هنا تجمع بين الاسمين في العامل، فكأنك قلت: اختصم هذان، واجتمع الرجلان، إذا قلت: اجتمع زيد وعمرو... ومنه قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [سورة القيامة :٩]غلّب المذكر على المؤنث لاجتماعهما، ولو قلت: طلع الشمس والقمر، يقبّح ذلك، إلا أن تريد الواو الجامعة، وأمّا في الآية فلا بد أن تكون جامعة، لأن لفظ (جمع) يدلُّ عليها)).[٤]

فالواو الجامعة تجعل ما بعدها وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد، فعندما نقول: (هذان زيد وعمرو) فقد أخبرنا بـ(زيد) و(عمرو) معا عن (هذان) ولا يمكن أن نجعل (زيدا) لِوحده خبراً و (عمرو) خبراً ثانياً معطوفاً على (زيد)، لأنّ من شروط الخبر أن يطابق

(١) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٣٢/٤، و التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩، و همع الهوامع : ٢/ ٣٨١٣-٣٣٩.

(٢) يُنظر: المقتضب : ٣٠٨/٤، والأصول في النحو: ١٥١/١.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب: ١٦٣٢/٤، و التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩.

(٤) نتائج الفكر في النحو: ١٩٦.

المبتدأ في الإفراد والتثنية، والمبتدأ (هذان) مثنى فلابدّ أن يكون خبره مطابقاً له، فلا يمكن الإخبار عن المثنى بمفرد.[١]

وذكر أبو حيان(٧٤٥هـ) أن بعض النحويين جوّز الأمرين العطف على أنّ الواو جامعة وعدمه إذ قال : ((قال بعض أصحابنا: وكلا القولين سائغ عندي))[٢]

والحقُّ أنّ الكثير من النحويين لم يتحدثوا عن هذه المسألة (عطف المقدار المخلوط) وإنّ الصبّان قد نقل هذه المسألة من السيوطي، والسيوطي - كما يبدو- قد نقلها من أبي حيان، إذ إنّ أبا حيان ذكر أنّ من أجاز الأمرين بعض أصحابه فقال السيوطي نقلا عنه(بعض المغاربة)، وقلة الحديث عن هذه المسألة لم تقتصر على النحويين القدماء، بل حتى المحدثين، فلم أرَ – في حدود اطلاعي- أحداً منهم تحدّث عنها، وأبدى رأيه فيها إلا الأستاذ عباس حسن إذ قال: ((إذا كان التمييز مخلوطًا من شيئين جاز تعدده بعطف وغير عطف، نحو: عندي رطل سمنًا عسلًا، أو: سمنًا وعسلًا))[٣] فهو يذهب إلى جواز الأمرين العطف بالواو الجامعة وعدم العطف.

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩، والمقاصد الشافية، للشاطبي : ٩١/٥.

(٢) التذييل والتكميل: ٢٣٣/٩.

(٣) النحو الوافي: ٤٢٢/٢.

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان في هذه الفائدة سار على النهج الذي اتبعه في ذكر أغلب فوائده إذ إنّ ابن مالك والأشموني لم يذكرا المقدار المخلوط فبيّن آراء النحاة إذا كان التمييز واقعا بالمخلوط.

ـ بيّن الصبّان آراء النحاة في المقدار إذا كان مخلوطا فمنهم من رفض العطف بين الاسمين ومنهم من جوّز العطف بالواو الجامعة، ومنهم من جوّز الأمرين العطف وعدمه.

ـ قلة من تحدّث عن هذه المسألة من العلماء السابقين والمحدثين، فهي من المسائل التي قل شيوعها

ـ أنّ الصبّان سلّطَ الضوء على هذه المسألة لقلة من ذكرها وأشار إليها، وكما هو الحال في أغلب فوائده.

نعت النعت

يعرّف النعت بأنّه ((الاسم الدال على بعض أحوال الذات))[١] و يساق للتفرقة بين المشتركين في الاسم، والنعت مصطلح يستعمله الكوفيون وربّما قاله البصريون، لكن الأكثر عند البصريين الوصف والصفة،[٢] ويخرج النعت إلى معاني عدّة كالتوضيح نحو: (جاءني محمد التاجر)، ويراد بالتوضيح: رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وللتخصيص نحو: (جاءني رجل تاجر)، ويراد بالتخصيص: تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات، ومن المعاني الأخرى التي يخرج إليها النعت هو الإعمام نحو: (يرزق الله عباده الطائعين والعاصين) ، و المدح نحو: (أقبل محمد المؤدب)، وللذم نحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، فالرجيم صفة للذم ولا مانع من كونها تأكيداً لما فهم من لفظ الشيطان، وللتَرَحُّم نحو: (اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه)، وللتوكيد نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [سورة الحاقة: ١٣]، وللإبهام نحو: (تصدّقت بصدقة كثيرة أو قليلة) ، وللتفصيل نحو: (مررت بصديقين عربي وأعجمي).[٣]

وهذه المعاني التي بيّنها الأشموني في شرحه ثم ذكر تنبيهات عدّة منها: جواز عطف النعت على نعت آخر مختلف في المعنى نحو : (أتى زيد المؤمن والشجاع والمخلص)[٤]. فذكر الصبّان فائدة بعد هذه التنبيهات قال فيها:

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٣٢/٢.

(٢) يُنظر: همع الهوامع: ١٤٥/٣.

(٣) يُنظر: شرح الأشموني: ٣٩٣/٢، و حاشية الصبّان: ٨٦/٣.

(٤) المصدر نفسه: ٤٠١/٢-٤٠٢، و المصدر نفسه: ١٠٥/٣.

((يجوز نعت النعت عند سيبويه[١] ومنه: يا زيد الطويل ذو الجمة، ومنعه جماعة منهم ابن جني قاله في الارتشاف[٢]))[٣]

إنّ دلالة النعت هي التعريف بالاسم أو تقريبه من المعرفة، فالنعت يكون للنكرة من دون المعرفة فتحتاج النكرة إلى النعت لتقترب من المعرفة ولتحصل الفائدة بها، أمّا المعرفة فتستغني بنفسها، ولكن عندما يطرأ عليها ضرب من التنكير فإنّها تحتاج إلى النعت[٤]، فالنعت يستخدم للتفرقة بين المشتركين في الاسم ـ كما ذكرنا ـ ، فتكون مع النكرات للتخصيص ومع المعارف للتوضيح[٥] فمثال النعت مع النكرات قولهم: (هذا رجل عالم) (فرجل عالم) أخص من (رجل) ، ومثال النعت مع المعارف نحو قولهم : (رأيت زيدا الشجاع) فالنعت (شجاع) وضّح وميّز (زيد) الشجاع عن آخر غير شجاع فيقول ابن يعيش(٦٤٣هـ): ((الأصلُ في الأعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاءِ مسمّى، فينفصِلُ المسمَّيات بالألقاب، إلّا أنّه ربّما ازدحمتِ المسمّياتُ بكَثْرتها، فحصل ثم اشتراكٌ عارضٌ، فأُتي بالصفة لإزالة تلك الشركة، ونفي اللَّبس. فصفة المعرفة للتوضيح والبيان، وصفة النكرة للتخصيص، وهو إخراجُ الاسم من نوع إلى نوع أخصَّ منه)).[٦] وينقسم هذا النعت باعتبار المعنى إلى ثلاثة أقسام:

١ـ نعت (تأسيسي) أو (مؤسِّس) هو النعت الذي يدل على معنى جديد ، ويكون وجوده في الجملة لازماً ولا يتم المعنى المراد إلا من خلاله نحو: (راقني الخطيب الشاعر). فـ(الشاعر) نعت أفاد معنى جديدًا، فلو حذفنا هذا النعت لما علمنا إنّ الخطيب شاعر.

٢ـ نعت (تأكيد) أو (مؤكِّد) وهو النعت الذي يفهم معناه من الجملة مع عدم وجوده نحو: (تخيّرت من الأطباء النَطَاسِيّ البارعَ). فـالبراعة واضحة من الجملة فالتخيير لا

(١) يُنظر: الكتاب: ١٩٣/٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٩٣٢/٤ .

(٣) حاشية الصبّان:١٠٦/٣.

(٤) يُنظر: الأصول في النحو: ٢٣/٢.

(٥) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري : ١٤٩.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٢/٢-٢٣٣.

يكون إلا للبارع في الأغلب، و (النَطاسِيّ) هي بمعنى بارع أيضا، فالنعت بالبارع مفهوم من الجملة التي سبقته.[١]

٣ـ نعت (التوطئة) أو (الموطِّئ) أو (التمهيد)، وهذا النعت لا يكون مقصودا لذاته والمقصود ما بعد هذا النعت، فيكون النعت الأول تمهيدا للنعت الثاني نحو: (استعنت بأخ أخٍ مخلصٍ). فـ(أخ) الثانية غير مقصودة بالنعت وإنّما المقصود بالنعت هو (مخلص)[٢] أو نحو: (هذا ورقٌ أبيضُ ناصعٌ). ((أي: شديد البياض، فالورق يشتمل مدلوله على جسم ولون مطلق، والنّصاعة إنما هي تحديد للونه)).[٣] فالنعت قد يحتاج إلى نعت آخر، وإنّ (أبيض)، و (أخ) يصح أن يُنعتا ويُنعت بهما، وهذا ما يسمى بـ(نعت النعت).

ومما يصلح لأن يُنعتَ ويُنعت به المشتقات وما جرى مجراها تقول: (مررت بزيد الشجاع العالم) فـ(العالم) نعت للشجاع عند بعض النحاة وهذا مذهب سيبويه[٤] الذي أجاز في (يا زيد الطويل ذو الجمة) جعل (ذو الجمة) نعتاً للطويل، وجعل منه قول جرير:

ظَلِلْنا بِمُسْتَنِّ الحَرُورِ كأنَّنا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صائِمِ[٥]

إذ جعل المشتق (صائم) صفة لـ(مستقبل الريح)، وهذا النعت جائز عند سيبويه ومن تبعه، وأمّا على قول من قال إنّ الاسم المشتق لا ينعت فلا يجوز أن يكون (كريم) نعتاً لـ(عالم) في قولهم (رأيت رجلاً عالماً كريماً) بل هو نعت ثان لـ(رجل)، وسبب ذلك أنّ النعت :

(١) يُنظر: عروس الأفراح، للسبكي : ٢١٨/١ـ ٢١٩، والنحو الوافي : ٤٥٦/٣.

(٢) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي٢٩١/٣(الهامش رقم٢)، و النحو الوافي: ٤٥٦/٣.

(٣) النحو الوافي: ٥٠٠/٣.

(٤) يُنظر: الكتاب: ٤٢٥/١ـ٤٢٦ ، ١٩٣/٢.

(٥) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان جرير: ٢/ ٩٩٤ .

ـ ينبئ عن الاسم المضمر وعن الصفة، والمضمر لا ينعت.

ـ صار بمنزلة الجملة من حيث دلَّ على الفعل والفاعل، والجملة لا تنعت.

ـ يجري مجرى الفعل في رفعه للأسماء، والفعل لا ينعت.[١]

أمّا إذا كان النعت الأول جامدا فلا يجوز أن ينعت. وجوّزه السهيلي إذ قال: ((ولا يمتنع عندي نعته في بعض المواطن، بعد أن يجري النعت الأول مجرى الاسم الجامد فيكون خبراً عن مبتدأ أو بدلاً (من اسم جامد، وأمّا نعتاً محضا يقوى فيه معنى الرفع، فما أراه) يجوز ذلك فيه)).[٢]

بيد أنّ ابن جني وجماعة من النحويين لا يجوزون نعت النعت سواء أكان مشتقا أم جامدا، وذكروا لذلك عدة أسباب منها:

ـ إنّ من خواص الوصف ألّا يقبل الوصف.

ـ لا ينعت النعت مع وجود المنعوت.

ففي قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة:١]، (الرَّحمَنِ) هنا نعت للفظ الجلالة، أمّا (الرَّحِيمِ) فهو نعتٌ ثاني للفظ الجلالة، فإنْ تعددت الصفات عادت للموصوف الأول فان لم يكن الموصوف مذكورا فيقدّر.[٣]

كلامنا السابق كان حول نعت النعت في حال أنّ المنعوت مذكور، ولكن قد يحذف المنعوت ويحل النعت مكانه فيقال (صلاة الأولى)، فقال النحاة في تأويله (صلاة الساعة الأولى) فحذف المنعوت وأقيم النعت مقامه،[٤] وقد ذكر السهيلي أنّ لحذف

(١) يُنظر: نتائج الفكر في النحو: ١٦٣- ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٩٣٢/٤-١٩٣٣.

(٤) يُنظر: مفاتيح الغيب للرازي : ٦٠٢/٢٤.

المنعوت من الجملة خمس حالات فتارة يكون الحذف جائز وتارة يمتنع الحذف[1]، ويكثر حذف المنعوت للعلم به كما في قوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [سورة ص: ٥٢] فذكر ابن الناظم(٦٨٦هـ) أنّ المنعوت قد حذف من الآية، واقيم النعت (قاصرات) مقامه [2] والنعت (قاصرات) هنا منعوت بـ(أَتْرَابٌ)[3]

فيتبيّن لنا أنّ نعت النعت جائز إذا حذف المنعوت وحلّ النعت محلّه، والشواهد على هذا الموضع كثيرة.

يتّضح مما تقدم:

ـ (نعت النعت) لم يذكره أغلب النحويين في مصنفاتهم لاسيما ابن مالك والأشموني، فإن تعددت النعوت عندهم في الجملة فتعود جميعها إلى المنعوت الأول، ولذلك أفرد لها الصبّان فائدة وذكر فيها ما ذكر.

ـ نقل الصبّان رأيين الأول لسيبويه أجاز فيه نعت النعت والآخر لابن جني رفض فيه نعت النعت، ولم يرجّح الصبّان أحدهما.

(١) يُنظر نتائج الفكر في النحو: ١٦٥- ١٦٦.

(٢) يُنظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٥٥.

(٣) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش : ٣٧٤/٨.

وصف الأسماء المختصة بالنداء

النداء هو أحد أساليب العربية ويعرّف بأنّه: ((طلب الإقبال بـ(يا) أو إحدى أخواتها، والمراد بالإقبال مطلق الإجابة)).[١]

هناك أسماء لازمت النداء من دون أساليب العربية الأخرى وقسّمها النحاة إلى قسمين أسماء سماعية كـ(اللهمّ، و ابتِ، وأمتِ، وفُل...) وأسماء أخرى قياسية اختصت بالنداء فذكر النحاة مثلاً أنّ وزن (مَفْعَلاَن) نحو: يا مكرمان و (فُعَلُ) نحو: يا فُسَقُ و يا غُدَرُ، وعلى وزن (فَعالِ) نحو: يا خباث و يا لكاع [٢]. وقد ذكر الصبّان فائدة حول وصف (اللهم) إذ قال:

((لا يوصف اللهمّ عند سيبويه[٣] كما لا يوصف غيره من الأسماء **المختصة بالنداء، وأجاز المبرد[٤] وصفه بدليل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الزمر: ٤٦] ، ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ﴾ [سورة آل عمران: من الآية ٢٦] ، ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف انتهى. دماميني [٥]**

وعلل بعضهم مذهب سيبويه بأنّ اللهمّ بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفًا، وصار مثل حيهل إذ الميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقائهما على معنييهما بخلاف، مثل: سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءًا من الكلمة)). [٦]

فـ(اللهمّ) من الأسماء الملازمة للنداء السماعية وكثر استعمال هذا النداء في اللغة، وقد اختلف النحاة فيه، فـ(اللهمّ) عند الخليل(١٧٠هـ) وأغلب البصريين مركّبة من الميم

(١) حاشية الخضري : ٦٤٢/٢.

(٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٣٢٨/٣-١٣٣٠.

(٣) يُنظر: الكتاب: ١٩٦/٢- ١٩٧.

(٤) يُنظر: المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٥) يُنظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٤٨١/٢.

(٦) حاشية الصبان: ٢١٧/٣.

المشدّدة واسم الجلالة، وهذه الميم عوض عن (يا) النداء التي تكون في (يا الله). وفي هذا يقول سيبويه: ((قال الخليل رحمه الله: اللهمّ نداء والميم ها هنا بدل من يا، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها، إلا أن الميم ها هنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولُهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب))[١]

أمّا الكوفيون فقالوا: إنّ الأصل في (اللهمّ) (يا الله أمّنا بخير) فحذفوا بعض الكلام منه طلبا للخفة وذلك لكثرة استعمال هذا النداء واستدلوا على ذلك بأنّ اللهمّ تجتمع مع يا النداء كما في قول أبي خراش الهذلي:

إنـــي إذا مـــا أَلَـمٌ أَلَمَّـــا

أقول: يا اللهمّ، يا اللهمّا[٢]

فلو كانت الميم عوضا عن (يا) لما جاز اجتماعهما لأنّ العوض والمعوض لا يجتمعان. وردّ البصريون هذا الاعتراض بأنّ اجتماعهما لا يكون إلا للضرورة وهو محصور بالشعر. [٣]

وهذه الأسماء المختصة بالنداء لا يجوز وصفها عند سيبويه فلا يصح أنْ نقول (يا لكاع الخبيثة)؛ لأنّ سيبويه عدّ هذه الأسماء علامات، فعاملها معاملة الأصوات، ومنها (اللهمّ) وذهب في قوله تعالى: ﴿ **اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾ إنّ (فاطر السماوات) ليست صفة لـ(اللَّهُمَّ) وإنّما هي على نداء مستأنف أي (اللَّهُمَّ يا فاطر السموات والأرض).[٤]

(١) الكتاب : ١٩٦/٢.

(٢) البيتان من الرجز، يُنظر: شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري: ٣/ ١٣٤٦.

(٣) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري: (المسألة: ٤٧) ٢٧٩/١- ٢٨١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١٩٦/٢، والمقتضب : ٢٣٧/٤- ٢٣٩.

ورجّح أبو حيان مذهب سيبويه إذ قال: ((والصحيح مذهب سيبويه؛ لأنّه لم يسمع فيه مثل اللهمّ الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء)).[١]

وصحح ناظر الجيش مذهب سيبويه وعلل ذلك بأنّ المنادى أشبه الضمير وإنّ الضمير لا يوصف[٢]، ومن العلماء المحدثين مصطفى الغلاييني فقد وافق سيبويه فيما ذهب وقال في الآية: ((وأمّا قوله تعالى (قل اللهم، فاطر السموات والأرض)، فهو على أنه نداء آخر، قل اللهم، يا فاطر السموات)).[٣]

وقد خالف المبرّد سيبويه بقوله: ((ولا أراه كما قال سيبويه لأنّها إذا كانت بدلا من يا فكأنك قلت يا الله ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع))،[٤] فذهب إلى جواز وصف (اللهمّ) بوصف مرفوع على اللفظ أو منصوب على المحل، وجعل (فاطر) وصف لـ (اللهمّ).

أمّا الزجاج فردّ قول سيبويه أنّ للَّهُمَّ لا توصف؛ لأنّ (الميم) قد ضمت إلى لفظ الجلالة (الله)، وذكر أنّ (فاطر السماوات والأرض) صفة لـ (الله)، فكما أنّ الصفة لا تمتنع مع الاسم المقترن بـ(يا) فإنها لا تمتنع مع الاسم المقترن بالميم.[٥]

وذهب الشاطبي(٧٩٠هـ) في شرحه للألفية إلى جواز نعت المنادى، وذكر أنّ ابن مالك موافق للمبرد في جواز نعت المنادى بإطلاقه إذ إنّ المنادى عنده اسم ظاهر كباقي الأسماء ويجوز نعته، أمّا تقدير سيبويه في ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾على أنّ (فاطر) نداء مستأنف فهذا خلاف الظاهر، وعدّ المشتق (فاطر) بدلاً هذا خلاف الأصل فالتابع المشتق يكون نعتا. ونعت الأسماء المختصة بالنداء من المسموع عند العرب فقد حكى يونس (يا فاسق الخبيث)، فعدم صحة وصف المنادى مخالف للقياس

(١) نقلا عن همع الهوامع: ٦٤/٢، وحسب اطلاعنا إننا لم نجد هذا الرأي في مصنفات أبي حيان.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد: ٣٥٦٦/٧.

(٣) جامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني: ١٥٤/٣.

(٤) المقتضب: ٢٣٩/٤.

(٥) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٩٤/١.

والسماع.[١] وابن هشام(٧٦١هـ) وافق المبرّد في صحة وصف (اللهم) حيث عدّ فاطر صفة لاسم الله.[٢]

ومِنَ المحدثين الأستاذ عباس حسن من وافق المبرّد فيما ذهب إليه بجواز صحة الوصف وقال: ((ولا مانع أن يجيء بعد: (اللهم) صفة له؛ كقوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ويمنع هذا بعض النحاة؛ بحجة أنّ الأسماء الملازمة للنداء "ومنها: اللهم" ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها، ويعرب الصفة إعرابا آخر -كأن تكون نداء مستأنفا في الآية السالفة- والأنسب الأخذ بالإباحة)).[٣]

ومن النحويين من اكتفى بنقل الآراء فقط من دون بيان رأيه أو ترجيح رأي معين، كابن الأثير(٦٠٦هـ)[٤] وابن عقيل(٧٦٩هـ)[٥] فقد اكتفيا بنقل رأي سيبويه ورأي المبرّد ولم يبديا رأيهما في المسألة، أمّا ابن يعيش فاكتفى بنقل رأي سيبويه فقط.[٦]

ومن المحدثين محيي الدين درويش في تفسيره فقد نقل آراء النحاة فذكر أنّ الخليل وسيبويه لا يجيزان الوصف، أمّا المبرّد والزجّاج فيجيزان الوصف من دون بيان رأيه أو ترجيح أحد الآراء.[٧]

وسبب الخلاف في صحة وصف (اللهم) هو كون الاسم مع دخول الميم عليه أصبح كالصوت الواحد، أي غير متمكن، هذا على رأي سيبويه ومن وافقه،[٨] وصارت مثل (حيهل) المركّبة من الصوتين (حَيَّ) و(هَلَ) وهما صوتان معناهما الحَث والاستعجال،

(١) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي: ٢٩٧/٥- ٢٩٨.

(٢) يُنظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٥٨٥.

(٣) النحو الوافي: ٣٧/٤.

(٤) يُنظر: البديع في علم العربية: ٤٠٤/١.

(٥) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥١١/٢.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٨/١.

(٧) يُنظر: إعراب القرآن لدرويش: ٤٢٨/٨.

(٨) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٥١١/٢.

وسُمي بهذا التركيب للمبالغة، وهو غير متصرف كما في (سيبويه)، و(حيهل) اسم من أسماء الأفعال وقع موقع فعل الأمر فبني مثله، و(حيهل الثريد) بمنزلة: (ايتوا الثريدَ).[1] فالميم بمنزلة صوت مضموم إلى اسم مع بقاء الميم على معناها، وأصبحت الكلمتان كلمة واحدة، وإذا عوملت معاملة الصوت فإنّها لا توصف فكما لا يجوز وصف (حيهل) فإنّ (اللهمّ) لا توصف لأنّها أصبحت بمنزلة الأصوات بدمج لفظ الجلالة (الله) مع (يا) كما دمجت (حَيَّ) مع (هلَ)، وخرجت (اللهمّ) عن التصرف فلم تعد متمكنة كبقية الاسماء، فـ(اللهمّ) فيها اختصاص بالاستعمال فقد كان لفظ الجلالة (الله) يستعمل في مواقع مختلفة والآن بعد أن حذفت (يا) وعوضت عنها بـ(ميم) أصبحت مختصة بالنداء وهذا الاختصاص والتعويض جعلها بمنزلة الأصوات، وأخرجها عن التصرف والتمكن كباقي الأصوات، وحكمها كحكم الأصوات التي لا تنادى.

وذكر الصبّان أنّ (اللهم) لا تعامل معاملة (سيبويه) وذلك أنّ (اللهم) متكونة من صوتين، وهذان الصوتان مع تركيبهما فإنّ لكل منهما معنىً منفصلاً، أمّا في (سيبويه) فصار الصوت جزءاً من الكلمة.

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان ذكر آراء النحاة في وصف الأسماء المختصة بالنداء، ولعلّه رجّح رأي سيبويه بعدم صحة وصف هذه الأسماء وذلك بذكر تعليل لرأيه.

ـ بيّن الصبّان الاختلاف بين تركيب (اللهمّ) وتركيب (سيبويه) ففي الأول ضُم الصوت وبقي على معناه، أمّا في الثاني فقد صار الصوت جزءاً من الكلمة.

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٠/٣ ، ٣٦.

ضمير الربط

خبر المبتدأ يأتي مفرداً، وهو الأصل في الخبر نحو (محمد قائم) و يأتي الخبر جملة، سواء أكانت فعلية نحو: (محمد قام) أو اسمية نحو:(زيد أبوه قائم)، ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تحتوي على ضمير ملفوظ كما تقدم في الأمثلة أو منوي نحو(السمن منوان بدرهم)أي منه[١]، وذكر الصبّان فائدة حول الضمير الرابط قال فيها:

((قد يكون الضمير الذي في الجملة لغير المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه قيام ظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾[سورة البقرة: من الآية٢٣٤] بناء على قول الناظم[٢] كالكسائي[٣] [١٨٩هـ] **الأصل يتربص أزواجهم فجيء بالنون مكان الأزواج لتقدّم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لأنّ النون لا تضاف كسائر الضمائر، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى ضمير المبتدأ، وقيل[٤]: يقدر أزواج قبل الذين وقيل[٥]، يقدّر أزواجهم قبل يتربصن، وقيل[٦] يقدّر بعدهم بعد يتربصن كذا في المغني[٧])).[٨]**

الجملة الواقعة خبراً إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو (هو زيدٌ منطلقٌ) وإنْ لم تكن نفس المبتدأ في المعنى فلابدّ من

(١) يُنظر: شرح الأشموني: ٩١/١، وحاشية الصبّان: ٣١٠/١.

(٢) يُنظر: تسهيل الفوائد:٤٨.

(٣) يُنظر: الإغفال لأبي علي الفارسي: ٨٨/٢، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب: ١٣١/١ .

(٤) ذكر هذا الرأي النحاس، يُنظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس: ١١٧/١.

(٥) نسب الزجاج هذا الرأي للبصريين ورجّحه، يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣١٤/١.

(٦) يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ١٨٩/١.

(٧) يُنظر: مغني اللبيب: ٦٥٢.

(٨) حاشية الصبّان: ٣١١/١.

وجود رابط يربطها بهذا المبتدأ، وثمة روابط متفق عليها عند النحويين وأخرى مختلف فيها، أمّا الروابط التي اتفقوا عليها فهي خمسة[1]:

١ـ ضمير المبتدأ، نحو: زيد قام غلامه.

٢ـ أن يُعاد المبتدأ بلفظه نحو ﴿ الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾[سورة الحاقة: ١-٢]

٣ـ وإشارة إلى المبتدأ، نحو قوله: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[سورة الأعراف: من الآية ٢٦]

٤ـ أن يكون الخبر عموماً يشمل المبتدأ نحو: (زيد نعم الرجل)

٥ـ أن تعطف جملة ذات ضمير على جملة أخرى خالية من الضمير أو بالعكس بالفاء السببية نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[سورة الحج: من الآية ٦٣]

أمّا الروابط التي اختلف فيها النحويون فعددها أربعة وهي[2]:

١ـ أن يُعاد المبتدأ بمعناه نحو (زيد جاءني أبو عبد الله) إذا كان أبو عبد الله كنية لزيد

٢ـ أن يكون العطف بين الجملتين بالواو نحو: (زيد قامت هند وأكرمها) بناء على أنّ الواو للجمع فالجملتان كالجملة الواحدة كما في العطف بالفاء السببية.

٣ـ أن يحلّ الضمير محلّ الظاهر الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾

٤ـ ضمير يعود على المبتدأ، ويكون هذا الضمير بدلاً من بعض جملة الخبر نحو: (حسن الجارية أعجبتني هو)، فالضمير (هو) يعود على (حسن) وهو بدل من ضمير التأنيث في أعجبتني.

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ٣١/٤-٣٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٣/٤-٣٦.

وإنّ ما يهمنا من هذه الروابط هو الرابط الثالث (أن يحلّ الضمير محلّ الظاهر)، فمن الجمل المختلف في خبرها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ هذه الآية تحدّثت عن عدّة المرأة التي يتوفى زوجها، و(الذين) التي ابتدأت بها هذه الآية مبتدأ اختلف في خبره وقد نقل الصبّان خلاف النحاة فيها.

فرأي الكسائي أنّ الخبر هو جملة (يتربصن) والأصل (يتربص أزواجهم) فحذف أزواجاً واقيمت النون مقامه، ولا يجوز أن يضاف الضمير(هم) إلى النون، فحصل الربط بالنون التي قامت مقام الظاهر المضاف إلى ضمير المبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا ... ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [سورة التوبة: من الآيتين ١٠٧، ١٠٨] أي لا تقم في مسجدهم.[١] وردّه أبو حيان: بأنّ هذا الربط ربط بالمعنى وهو غير مقيس ففي قولهم: (مررتُ برجلٍ حسن أبواه جميلين) ((ربط الصفة التي هي (جميلين) بالموصوف الذي هو الرجل الضمير المستتر فيها، وهو عائد على الأبوين لا على الموصوف، لكون ذلك الضمير يفيد ما يفيده قولك: (جميلين أبواه)، لم يجز النحويون قياسًا عليه أن تقول: (مررت برجل حسنين جميل أبواه) على إعمال الصفة الثانية والإضمار في الصفة الأولى، ويجعل الضمير العائد على الأبوين من الصفة الأولى رابطًا للموصوف، كما جعل في الصفة الثانية من قولك: مررت برجل حسن أبواه جميلين؛ لأنه ربط بالمعنى إنّما سمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يتعد به موضع السماع))[٢]

ورأي الفرّاء أنّ الآية على معنى (وأزواج الذين يتوفون يتربّصن) فـ(الذين) مبتدأ لا خبر له؛ لأنّ الاخبار في (يتربّصن) للنساء،[٣] وقد ردّ هذا الرأي وخطأه الزجّاج إذ قال: ((وهذا القول غير جائز. لا يجوز أن يَبْدَأ اسم ولا يحدَّث عنه لأنّ الكلام إنّما

(١) يُنظر: الاغفال: ٨٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١١٦/١-١١٧، ومشكل اعراب القرآن: ١٣١/١.

(٢) التذييل والتكميل: ٣٥/٤-٣٦

(٣) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١٥٠/١.

وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح، وهو أيضاً من قولهم محال، لأن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدئ مثله أو ذكر عائد عليه، فهذا على قولهم باطل، لأنّه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائد عليه)).[١]

وقال أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ): إنّ خبر(الذين) هو (يتربصن) على معنى (يتربصن بعدهم أو بعد موتهم) لأنّ التربص يكون بعد موت الأزواج.[٢]

أمّا رأي البصريين فهو بتقدير (أزواجهم) قبل (يتربّصن) وحذف (أزواجهم) لأنّ هناك في الكلام ما يدلّ عليه، والجملة الاسمية (أزواجهم يتربّصن) خبر للمبتدأ، واستصوب هذا الرأي الزجاج[٣] إذ قال: ((وهذا إطباق البصريين وهو صواب))[٤]. ونسب النحّاس ومكي بن أبي طالب(٤٣٧هـ) هذا الرأي للمبرّد واستحسنه النحّاس ذاكرا أنّه أحسن ما قيل في هذه الآية.

ويبدو أنّ ابن هشام قد توهم في نسبة الآراء لأصحابها إذ نسب رأي البصريين للأخفش ورأي الأخفش للفرّاء وذلك بقوله: ((وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج وتقديرهما إما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن وهو قول الأخفش وإما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفرّاء))،[٥] إلا أنّ هذا الخطأ لم نجده عند الصبّان وإن اعتمد في نقل فائدته على مغني اللبيب إلا أنّه ذكر الآراء التي قيلت في هذه الآية من دون أن ينسبها لأصحابها وقد يكون هذا هو السبب في عدم ذكره أصحابها، أي إنّه أدرك خطأ ابن هشام في ذلك لكنّه لم يشر إليه ولم يصححه.

أمّا الزجّاج الذي استصوب رأي البصريين كما ذكرنا فقد أدلى برأيه في هذه المسألة بعد ذكره ما قيل فيها إذ قال: ((والذي هو الحق في هذه المسألة عندي أنّ ذكر (الذين)

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٣١٥/١.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للأخفش: ١٨٩/١.

(٣) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٣١٤/١.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) مغني اللبيب: ٦٥٢.

قد جرى ابتداءً وذكر الأزواج قد جرى متصلاً بصلة الذين، فصار الضمير الذي في (يَتَرَبَّصْنَ) يعود عَلَى الأزواجِ مضافاتٍ إلى الَّذِينَ. كأنك قلت: يتربَّصُ أزواجهم، ومثل هذا من الكلام قولك الذي يموت ويُخلف ابنَتَينِ ترثان الثلثين، المعنى ترث ابنتاه الثلثين)).[١]

والظاهر أنّ الرأي الحق الذي يراه الزجّاج هو قول الكسائي نفسه، وإن لم يصرّح بنسبته إليه ولم يذكر رأي الكسائي ضمن الآراء التي ذكرها في هذه الآية.

ثم ذكر أنّ هناك رأياً خامساً في المسألة نقله النحّاس ومكي وابن هشام من دون أن ينسبوه لقائله هو: أن يكون الحذف في أول الكلام والتقدير: (أزواج الذين يتوفون منكم...).[٢]

وذكر مكي رأيا في المسألة قياسا من كلام سيبويه في ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [سورة المائدة: من الآية ٣٨] هو أنّ الخبر في الآية محذوف مقدّر قبل المبتدأ تقديره: (فيما يتلى عليكم الذين يتوفون منكم.[٣] وقد ردّ ابن عطية(٥٤٢هـ) هذا الرأي بقوله بانه لا يتّجه إلا إذا كان في الكلام لفظ آمر، وفي الآية الأمر معنى لا لفظاً.[٤]

ووافق ابن مالك الكسائي في رأيه إذ قال: ((وإن اتحدت بالمبتدأ معنىً هي أو بعضها، أو قام بعضها مقام مضاف إلى العائد استغنت عن العائد))[٥] وإلى هذا الرأي ذهب ابن عقيل أيضا إذ قال: ((المعنى: يتربصن أزواجهم، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين)).[٦]

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣١٥/١-٣١٦.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١١٧/١، ومشكل إعراب القرآن: ١٣١/١، ومغني اللبيب: ٦٥٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٣١/١، و التذييل والتكميل: ٢٩/٤ -٣٠.

(٤) يُنظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٣١٤/١.

(٥) تسهيل الفوائد: ٤٨.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٢/١.

أمّا المحدثون فنجد أنّ الدكتور محيي الدين درويش (١٤٠٣هـ) عند إعرابه لهذه الآية لم يرجح قولاً فيها بل اكتفى بذكر ما رآه أقرب إلى الصواب منها واصفاً ما قيل في هذه الآية المباركة بقوله: ((اضطرب كلام المفسرين والمعربين وأئمة اللغة في إعراب هذا التركيب البليغ، وأدلى كل واحد منهم بحجة، وحشد كل ما لديه، لإثبات ما ارتآه. ولهذا تعذّر على المعرب المفاضلة والترجيح)).[١]

وهذا ما وجدناه أيضاً يزاد عليه ما وقع من خطأ من بعض العلماء في نسبة الآراء إلى أصحابها، ولم يقتصر الأمر على ابن هشام بل تعداه إلى أبي حيان الذي اختلفت عنده نسبة الآراء بين كتاب وآخر من كتبه إذ نراه في التذييل والتكميل ينسب تقدير (أزواجهم يتربصن) للمبرّد والزجّاج، ونسب تقدير(يتربصن أزواجهم) إلى الأخفش والكسائي[٢]. مع أنه نسب للأخفش فيه تقدير (يتربصن بعدهم)،[٣] وفي البحر المحيط نسب(يتربصن أزواجهم) إلى الزجاج. و (أزواجهم يتربصن) للمبرّد فقط.[٤]

يتّضح ممّا تقدم:

ـ أنّ الصبّان أشار الى مسألة (أن يحلّ الضمير محلّ الظاهر ويحصل به الربط) ولم يذكر هذه المسألة ابن مالك في ألفيته والأشموني في شرحه.

ـ ذكر الصبّان أغلب آراء النحاة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْن﴾ بيد أنّه لم يرجح رأيا منها، ولم ينسب أغلب الآراء إلى أصحابها.

ـ أنّ من النحويين من وقع في الخطأ في نسبة الآراء إلى أصحابها، كابن هشام وأبي حيان وقد بيّنت ذلك.

(١) إعراب القرآن وبيانه درويش :٣٥١/١.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٣٠/٤، ٣٥.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٠/٤.

(٤) يُنظر: البحر المحيط: ٥١٥/٢ .

الفصل الثاني

فوائد الصبّان المتعلقة بالأفعال

حذف الخبر من الأفعال الناقصة

الفعل: هو ما دلّ على وقوع حدث مقترن بزمن محدد، والفعل يكون مسنداً ويرفع فاعلاً يكون مسنداً إليه ويكتفي الفعل بهذا المرفوع ويكوّن معه كلاماً إنْ كان الفعل لازما.[١] أمّا إذا كان الفعل متعدّياً فإنّه يحتاج إلى نصب المفعول ليتمّ معه الكلام.

وهناك أفعال تسمى بالناقصة تدخل على الجمل الاسمية فترفع المبتدأ كما يرفع الفعل الفاعل ويسمى اسمها، وتنصب الخبر كما نصبت الأفعال المفعول ويسمى خبرها. [٢] فلا تكتفي برفع الاسم فاعلا لها بل تتعدى إلى نصب الخبر ولا تستغني عنه، وهذه الأفعال هي ((كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ، وما كان نحوهن من الفعل))[٣].

وسميت هذه الأفعال بالناقصة؛ لأنّ أصل الأفعال أنْ يُتِمَّ بها المعنى مع مرفوعها فتكتفي برفع الفاعل، أمّا الأفعال الناقصة فهي لا تكتفي بالمرفوع ولا تكوّن معه كلاماً بل تحتاج إلى المنصوب ولا تستغني عنه وبه يتمّ الكلام.[٤] وعلى رأي أكثر النحويين سميت بالناقصة؛ لأنها تدلّ على الزمن فقط من دون الحدث[٥]، ويُبطِلُ ابن الناظم الرأي الأخير بقوله:((هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى، فلابد فيها من معنى زائد على الزمان))[٦]. فيُرجّح الرأي الأول في سبب التسمية.

وتحدّث الصبّان عن هذه الأفعال ومتى يصحّ الاقتصار على اسمها فقط وحذف خبرها في فائدة نحوية قائلاً:

---

(١) يُنظر: الأصول في النحو: ٣٨/١، ٥٤، وأسرار العربية: ٣٩.

(٢) يُنظر: أسرار العربية: ١١٦.

(٣) الكتاب : ٤٥/١.

(٤) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩.

(٥) يُنظر: شرح قطر الندى: ١٣٧/١.

(٦) شرح ابن الناظم: ٩٨.

((ذكر في التسهيل أنّ (ليس) تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها[١]. قال الدماميني: ((حكى سيبويه[٢] (ليس أحد) أي هنا. انتهى)).[٣] وقد بسّط المسألة صاحب الهمع فقال: ((قال أبو حيان[٤] : نصّ أصحابنا على أنّه لا يجوز يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارًا ولا اقتصارًا، أمّا الاسم فلأنه يشبه الفاعل، وأمّا الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنّه إنْ روعي أصله وهو خبر المبتدأ جاز حذفه، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عوضًا من المصدر لأنه في معناه إذ القيام مثلًا كون من أكوان زيد، والأعواض لا يجوز حذفها. قالوا وقد يحذف في الضرورة[...] [٥]ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً وفصّل ابن مالك[٦]فمنعه في الجميع إلا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارًا ولو بلا قرينة إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهًا بلا، وإلى هذا ذهب الفرّاء[٧]أيضًا. انتهى)).[٨] وكتب سم[٩] على قوله (ولا حذف خبرها) انظر هذا يخالف يخالف ما يأتي في نحو (إن خير فخير) من أن خير الأول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوّزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذاك أو بحذف الخبر وحده فليحرر. انتهى))[١٠].

(١) يُنظر: تسهيل الفوائد: ٥٥.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣٤٦/٢.

(٣) تعليق الفرائد: ٢١٦/٣.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٠٥/٤.

(٥) بتر الصبّان هنا جزءا من كلام السيوطي الذي نقله من همع الهوامع، يُنظر: همع الهوامع ٤٢٦/١.

(٦) يُنظر: تسهيل الفوائد : ٥٥.

(٧) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٨٣/٢.

(٨) يُنظر: همع الهوامع : ٤٢٥/١ ـ ٤٢٦، نقل الصبّان هذا النص بتغيير طفيف.

(٩) يقصد بـ(سم) ابن قاسم العبادي (٩٩٤ هـ) ، له مؤلفات عديدة منها حاشية ابن قاسم العبادي على شرح شرح الأشموني على ألفية ابن مالك يُنظر: الفكر اللغوي عند الصبّان: ١٢(أطروحة دكتوراه).

(١٠) حاشية الصبّان: ٣٥٨/١.

تقدّم إنّ الأفعال الناقصة تدخل على الجمل الإسمية فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وقد تأتي هذه الأفعال تامة فتكتفي بالمرفوع فاعلاً لها، ولا تحتاج إلى خبر ليتم معناها، واختصّ الفعل (ليس) من بين هذه الأفعال بلزوم النقص، وهذا محل وفاق بأنّه لا يستعمل تاماً، وإنّما يكون ناقصاً فقط.(١)

وإنّ حذف خبر (كان) وأخواتها ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، لأنّه من أركان الجملة، وعلى الرغم من أنّ خبر كان أصله خبر المبتدأ فهو شبيه له من حيث الأصل ويشبه أيضا المفعول به؛ لأنه منصوب بعد فعل، وحذف الخبر أو المفعول سائغ في كلام العرب، لكنّه قُبح أو قلّ حذف الخبر من هذه الأفعال الناقصة، لسببين:

الأول: لأنّ الخبر تعويضٌ لما نقص منها من دلالة الحدث، فالخبر متمّم للكلام ومعوّض للنقص، فلا يجوز حذفه لأنّ الغرض من مجيئه سينتقض.(٢)

الثاني: أنّ الخبر هو المصدر في المعنى، وهو عِوض عنه والدليل على أنّه عوض عن المصدر، لا يصحّ القول (كان زيدٌ قائماً كوناً)، لكراهية الجمع بين المعوض والمعوّض منه، والخبر هنا بمعنى المصدر، فإنّ القيام كون من أكوان زيد، فالخبر كأنه من أجزاء الفعل، فقد استُغني به عن المصدر، وعُوّضَ عنه، فلا يصح حذف العِوض. (٣)

(٣)

وممّن ذهب إلى عدم جواز الحذف من هذه الأفعال أبو حيان، وإنْ دلّ دليل على المحذوف، وما ورد من شواهد تدلّ على الحذف فهي غير مقيسة عنده(٤). وإلى المنع ذهب الصبّان أيضا، وما يؤيّد هذا أنّه قد ورد في حاشيته قوله: ((لو قيل ما أكون زيدًا قائمًا لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائماً لامتناع حذف خبر كان))(٥)

(١) يُنظر: التذييل والتكميل:١٤٤/٤، و همع الهوامع:٤٢٤/١.

(٢) يُنظر: شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي:٣١٧/٧.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٤١٠/١- ٤١١، والتذييل والتكميل : ٢٠٥/٤.

(٤) يُنظر: البحر المحيط: ١٩٨/٧، ٣٧٩/٨.

(٥) حاشية الصبّان:٣١/٣.

وفي نصّ آخر لأبي حيان قال فيه: ((نصّ أصحابنا على أنّه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً))[١] فذكر الصبّان في هذه الفائدة تعليقا لابن قاسم العبادي حول قوله: (ولا حذف خبرها) قال فيه مخالفة لقولهم (إنْ خير فخير) فقد ذكر النحويون[٢] أنّ العامل في (خير) الأولى هي كان المحذوفة والتقدير: (إن كان في عملهم خير فخير) فحذفت كان وخبرها، وممّن جوّز الحذف ابن جني مستشهدا بقول الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِةِ إذ هَجا تَمِيماً بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ [٣]

فإنّ تقديره: أكان سكران ابن المراغة، فلمَّا حذف (كان) فسّرت بكان الثانية، أمّا خبر (كان) المحذوفة فهو محذوف معها، وإنّ (كان) الثانية دلّت على الأولى، وخبر كان الثانية الظاهر دلَّ على خبر الأولى المحذوف مع كان. [٤]

وإن كان الحذف فيما تقدّم للفعل والخبر معا فإنّ ابن الشجري (٥٤٢هـ) قد أجاز حذف خبر (كان) لوحده ومثّل له بأن يقول لك قائل: (من كان في الدار؟) فتقول: (كان أبوك)، فتحذف الظرف، ويقال: (من كان قائما؟) فتقول: (كان حموك)، فحذف الخبر (قائما)[٥] وجُوِّز الحذف هنا لوجود دليل على المحذوف، ومن الشواهد الأخرى للحذف للحذف قول عمر بن الاهتم:

فإنْ قَصَدُوا لِمُرِّ الحَقِّ فاقْصِدْ وإنْ جارُوا فَجُرْ حتَّى يَصِيرُوا[٦]

(١) التذييل والتكميل: ٢٠٥/٤.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي : ١٥٦/٢، و شرح الأشموني: ١١٩/١.

(٣) البيت من الطويل، يُنظر: الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي: ١٤٧، والكتاب: ٤٩/١ ، ولم أجده في ديوانه.

(٤) يُنظر: الخصائص لابن جني : ٣٧٧/٢.

(٥) أمالي ابن الشجري: المقدمة /٥٣.

(٦) البيت من الوافر، يُنظر: شعر الزّبرقان بن بدر وعمرو بن الاهتم :٨٥.

يريد: حتى يصيروا لك تبعا، [١] فحذف خبر يصير.

وحذف الخبر من هذه الأفعال مُختلَف فيه - كما تقدّم - إلا (ليس) فقد اختصّت ((بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، لمّا كان النفي من مسوّغات جواز الابتداء بالنكرة، وكانت (ليس) موضوعة للنفي))[٢]، فلم نجد اختلافا في حذف خبرها لوجود السماع المقتضي ذلك، فيجوز حذف خبرها اختياراً عند سيبويه[٣] إذ حكى عن العرب قولهم (ليس أحد) أي: هنا، فـ(ليس)هذه ليست تامة، بل هي ناقصة فاسمها (أحد)والخبر محذوف تقديره (هنا)، كذلك يسوغ حذف خبر(ليس) في قولهم (ليس الطيبُ إلا المسكُ) أي: ليس الطيب في الدنيا، ثم أبدل المسك من الطيب. [٤]

وذهب ابن مالك إلى جواز الاقتصار على اسم (ليس) من دون قرينة أي من دون قرينة سوى كون اسمها نكرة عامة تشبيها باسم (لا) النافية للجنس، فقال: يجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر، [٥]واستشهد على ذلك بعدد من الشواهد منها قول عبد الرحمن بن حسان:

ألا يا ليلُ وَيْحَكِ نَبِّئينا فأمّا الجودُ منكِ فليسَ جودُ[٦]

فحذف الخبر وتقديره (منك جودُ) أو (عنك جودُ)، ومثله قول الآخر:

يَئِسْتم وخِلْتم أنه ليس ناصر فَبُوِّئْتُم من نصرنا خيرَ مَعْقِلِ[٧]

(١) يُنظر: شرح ابيات مغني اللبيب: ٣١٧/٧.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٢٠٤/٤.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٤٦/٢.

(٤) يُنظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيّ : ٢٣١- ٢٣٢، و شرح أبيات مغني اللبيب٣١٧/٣.

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد: ٣٥٨/١

(٦) البيت من الوافر، يُنظر: الكتاب : ٣٨٦/١ ، تمهيد القواعد: ١١٤٦/١.و لم أعثر عليه في ديوانه.

(٧) البيت من الطويل وهو بلا نسبة يُنظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك : ١/ ٣٥٩، وارتشاف الضرب: الضرب: ١١٨٤/٣.

وردّ أبو حيان كلام ابن مالك مبيِّناً أنّ هذا القول ((ليس بجيّد لأنّه لم يستغنِ به عن الخبر، بل لابدّ من تقدير الخبر ضرورة أن كلّ محكوم عليه لابد من محكوم به له، فليس هذا من باب الاستغناء)). [1]

ولم يرتضِ ناظر الجيش قول ابن مالك بجواز حذف الخبر بلا قرينة موضحاً أنّ القرينة موجودة؛ إذ إنّ الشواهد التي ذكرت بالاكتفاء بالاسم النكرة وحذف الخبر كانت بقرينة تدل على المحذوف ففي قول الشاعر: (ليس جود) التقدير: فليس منك جود، ومنك مذكورة قبل فهي دليل على المحذوف، وأمّا قوله: (وخلتم أنه ليس ناصر) فلا شك أنّ سياق الكلام وبقية البيت يدلان على المحذوف والتقدير أنّه ليس لكم ناصر، وأمّا ما حكاه سيبويه (ليس أحد)، فلا بد أنّ هذا الكلام يكون جوابا لسؤال: هل هنا أحد؟ ولذلك كان التقدير ليس هنا أحد.[2] وردّ ناظر الجيش اعتراض أبي حيان على ابن مالك مبيّناً أنّ قول ابن مالك يعني به ((الاستغناء به عن ذكر الخبر لا عن تقديره فإن التقدير لا بد منه كما أنّ خبر (لا) الذي نظر به لا بد من تقديره)). [3]

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ حذف الخبر من الأفعال الناقصة مختلَف فيه لأنّه عوض والأعواض لا يجوز حذفها، لكن ورد في كلام العرب حذف الخبر للضرورة إن دلّ عليه دليل، ومن النحويين من أجاز حذف الخبر في غير الضرورة وهو ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال.

ـ حذف الخبر من الفعل (ليس) جائز لورود السماع بذلك إن دلّ عليه دليل، ويجب تقدير الخبر، فالفعل (ليس) لا يساوي (لا) النافية للجنس في الاستغناء عن خبرها.

(١) التذييل والتكميل:٤/٢٠٤.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد :٣/١١٥٠، ١١٥١.

(٣) تمهيد القواعد: ٣/١١٥٠.

ـ أنّ الصبّان كان ناقلاً للنصوص ولم يعطِ رأيه في المسألة إلا أنّه مع عدم جواز حذف الخبر من الأفعال الناقصة لكنه لم يصرّح بهذا الرأي هنا، وإنّما ذكر ذلك في موضع آخر من الحاشية.

ـ لقد كان الصبّان أمينا في نسبة النصوص إلى أصحابها.

الأوجه الإعرابية لـ(كان)

ذكر ابن مالك الأوجه الإعرابية لكان وأخواتها في قوله:

وَمَـنْعُ سَبْقِ خَـبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَـا بِـرَفْعٍ يَكْتَفِي
وَمَــا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَتِـئَ لَيْسَ زَالَ دَائِـمًا قُفِي
وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوْهِمُ مَا استَبَانَ أَنّهُ امْتَنَع
وَقَدْ تُـزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَـمَا كَــانَ أَصَحّ عِـلْمَ مَنْ تَقَدّمَا[1]

فبيّن الأشموني أنّ (كان) لها أربع حالات: (تامّة) أي تكتفي بمرفوعها ويكون فاعلا لها كما هو الحال في أصل الأفعال، و(ناقصة) لافتقارها إلى المنصوب فلا تكتفي بالمرفوع بل تحتاج إلى منصوب ليتم المعنى به، و(شأنية) يكون اسمها ضمير الشأن، و(زائدة) وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب، وزيدت بين الصفة والموصوف، وبين نِعمَ وفاعلها، ولا تزاد في لفظ المضارع إلا نادرا، ولا تزاد في غير الحشو.[2] وعندما شرح الصبّان كلام الأشموني، ذكر الفائدة الآتية :

((**قال في المغني: يجوز في كان من نحو** ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾**[سورة ق: من الآية٣٧] [...] نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها،[...]**

(١) ألفية ابن مالك، لابن مالك : ١٩.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني: ١/ ١١٤ – ١١٨، وحاشية الصبّان: ١/٣٤٦- ٣٥٢.

والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة[١] ومنصوب على النقصان إلا إنْ قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنّه خبر المبتدأ. وكان في:﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ**﴾ [سورة النمل: من الآية ٥١] تحتمل الأوجه الثلاثة لكنّها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر (لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها)[٢]، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة. انتهى[٣] مع زيادة من الشُّمنُيّ[٨٧٢ هـ]))**.[٤]

وردت هذه الفائدة في باب (كان) وأخواتها ويُقصد بالأخوات النظائر أي (كان) ونظائرها، ويقسّم النحويون[٥] (كان) إلى ثلاثة أقسام :

الأول: ناقصة

أ- أنْ تدل (كان) على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: كان زيد قائماً ويلزمها الخبر[٦]، ويكون خبر (كان) مقترناً بالزمان التي جاءت عليه الصيغة إمّا ماضياً إذا كانت صيغة الفعل في الماضي(كان)، أو حالاً، أو استقبالاً إذا كانت صيغة الفعل (يكون)، وقد يدلّ على استمرار مضمون الخبر كما في قوله تعالى:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا

(١) في حاشية الصبّان(زيادة) وما أثبتناه من مغني اللبيب هو الصواب. يُنظر: مغني اللبيب: ٧٢٦.

(٢) ما بين الأقواس كلام الشمني الذي أشار إليه الصبّان ، يُنظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، للدماميني :٢١٧/٢.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ٧٢٦/١ بتغيير طفيف.

(٤) حاشية الصبّان: ٣٧٨/١.

(٥) يُنظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب : ٤٨.

(٦) يُنظر: أسرار العربية: ١١٦/١.

بَصِيرًا﴾ [سورة النساء: من الآية ١٣٤] ويكون هذا الاستمرار بقرينة، فالقرينة في الآية السابقة هي وجوب كون الله سميعاً بصيراً[١]

ب ـ أن تكون (كان) بمعنى صار نحو قوله تعالى: ﴿وكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة البقرة من الآية:٣٤، و ص: من الآية: ٧٤] ﴿ فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ ﴾ [سورة هود: من الآية ٤٣] أي بمعنى صار[٢].

ج ـ أن يجعل في (كان) ضمير الشأن، في هذا الوجه يضمر اسم (كان) وَهُوَ ضمير الشأن والحديث، فتَقع الجمل بعْدهَا أخباراً عنها تقول (كان زيدٌ قائِمٌ) أي كان الشّأن والحديث زيد قائم، وكقول عجير السلولي:

إذا مُتُّ كان، الناسُ نِصْفين: شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ[٣]

أَي: كَانَ الشَّأْن والْحَدِيث النَّاس نِصْفَين[٤]، وعُدّت (كان) الشأنية قسماً مستقلاً عن الناقصة ـ وإن كانت داخلة في أقسامها ـ لأمور عدّة منها:

أنّ اسم (كان) الشأنية لا يكون إلا مضمراً، ولا يجوز أنْ يُعْطَف ضميرٌ عليه، ولا يؤكد ولا يبدل منه، أمّا الخبر في (كان) الشأنية لا يكون إلا جملة ولا تحتاج هذه الجملة إلى عائد يعود على ضمير الشأن [٥]

الثاني: التامة

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي الإستراباذي: ١٨٩/٤.

(٢) يُنظر: أسرار العربية:١١٥.

(٣) البيت من الطويل يُنظر: شعر العجير السّلوليّ: ٢١٠. (بحث).

(٤) يُنظر: اللمع في العربية: ٣٨.

(٥) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٥٠/٤.

تستعمل (كان) تامة أي تكتفي بالمرفوع فقط ولا تحتاج إلى خبر، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [سورة البقرة: من الآية ٢٨٠]، أي: وإن حصل ذو عسرة، : ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[سورة الروم: ١٧]، أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح، فالأفعال هنا تامة لأنها دلت على حدث وزمن، أمّا إذا سُلبت الحدث واختصّت بالزمن فهي ناقصة [١]

الثالث: زائدة

فإنّ (كان) هنا تكون مؤكّدة فلا تحتاج إلى اسم ولا إلى خبر ولا تزاد إلّا إذا كانت ماضية، متوسّطة أو متأخرة، نحو: (مررت برجل كان قائم)، وأنشد سيبويه قول الفرزدق:

فَكَيفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَومٍ وَجِيرَانٍ لنَا كَانوا كِرَامِ[٢]

أي: جيران كرام.[٣] فعدّ سيبويه (كان) هنا زائدة، وهي غير زائدة عند الجمهور لرفعها الضمير[٤] ويجعل النحاة لجواز زيادتها شرطين:

الأول: أن تكون بلفظ الماضي وشذّ قوله:

أنتَ تكون ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شمْال بليلُ [٥]

(١) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٤٧/١.

(٢) البيت من الوافر يُنظر: شرح ديوان الفرزدق :٨٣٥.

(٣) يُنظر: اللمع في العربية: ٣٩ ، و البديع في علم العربية: ٤٦٢/١، وأسرارالعربية:١١٥، وأوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٢٥٠/١.

(٤) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥١/١، ومغني اللبيب: ٣٧٨.

(٥) البيت من الرجز، وينسب الى أم عقيل بن أبي طالب فاطمة بنت أسد، يُنظر: شرح الكافية الشافية :٧٠/١، و ارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً، نحو (مَرَرْت بِرَجُل كَانَ قَائِم) أَي: مَرَرْت بِرَجُل قَائِم، فقد زيدت (كان) بين المبتدأ وخبره، وإن زيدت بين الجار والمجرور فهي من الشواذ[1] كقول الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بكر تَسَامَى عَلَى كَانَ المسَوَّمةِ العِرَابِ [2]

ذكر الصبّان في هذه الفائدة أنّ (كان) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ لها أربعة أوجه. و (لمن كان له قلب) أي: لمن كان له عقل وتمييز، فالعرب تكني بالقلب عن العقل، فيقولون: قد دلّه قلبه على الشيء، يريدون: دلّه عقله[3].

وفصّل في هذه الأوجه ابن يعيش قائلاً: إذا كانت ناقصة فاسمها (قلب) وخبرها الجار والمجرور (له)، وجاز هنا الإخبار عن النكرة؛ لأنّ الخبر شبه جملة جار ومجرور وقد تقدّمت على المبتدأ.

أمّا إذا كانت تامة فتكتفي بالمرفوع (قلب) ولا تحتاج إلى خبر، والجار والمجرور في موضع الحال كأنّه كان صفة النكرة، وقد تقدم عليها.

وأمّا إذا كانت زائدة فالمراد: لِمَن له قلبٌ، ويكون (له قلب) جملة في موضع الصلة. وأمّا كون (كان) بمعنى صار فيكون المعنى: لمن صار له قلب.[4] وقد نبّه ابن يعيش على أنّ (كان) هنا هي قسم من أقسام (كان) الناقصة لكنّ الزمخشري (٥٣٨هـ) أفردها لما فيها من معنى مختلف، وهذا الوجه لم يذكره لا الزمخشري،[5] ولا الصبّان في هذه الفائدة فهو قد نقل كلام ابن هشام في مغني اللبيب ولم يرد في مغني اللبيب[6]

(١) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٤٨/١- ٢٥٠.

(٢) البيت من الوافر وهو بلا نسبة، يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤٧٩/٢، واللمع في العربية:٣٩.

(٣) يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري: ٣٧٣/٢.

(٤) يُنظر: شرح المفصل، لابن يعيش : ٣٥١/٤.

(٥) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥١.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب: ٧٢٦.

هذا الوجه. وذكر ابن يعيش هذه الأوجه الأربعة(ناقصة، وتامة، وزائدة، وبمعنى صار)، ولم يذكر أنّها تكون شأنية، بيد أنّ الزمخشري[١] و ابن هشام [٢] ذكرا أنّ (كان) في الآية السابقة يمكن أن تكون شأنية واسمها ضمير الشأن، فيصبح التقدير (كان الشأن له قلب)، فالشأن اسمها والجملة الاسمية خبرها.

أمّا في قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِم﴾ فإنّ أغلب المفسرين والنحويين لا يذكرون في (كان) هنا إلا الناقصة بيد أنّ ابن هشام ذكر لها ثلاثة أوجه وهي:

ناقصة: اسمها (عاقبة) وخبرها اسم الاستفهام (كيف) مقدم.

تامة: مرفوعها (عاقبة) و(كيف) حال.

زائدة: (عاقبة) مبتدأ واسم الاستفهام (كيف) خبره.

وفي هذه الآية (كان) لا تكون شأنية؛ لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، وهنا خبر المبتدأ قد تقدّم وهو اسم الاستفهام (كيف) فامتنع هذا الوجه. [٣]

يتضح مما تقدم:

ـ بعد أنْ ذكر الأشموني أنّ (كان) تأتي ناقصة وزائدة وتامة وشأنية وبمعنى صار نبّه الصبّان إلى أنّ هذه الأقسام قد تحتملها جملة واحدة.

(١) يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥١.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب : ٧٢٦.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب : ٧٢٦.

ـ أنّ (كان) في قوله تعالى ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ لها أربعة أوجه محتمَلَة هي الزيادة والنقصان والتمام، وأنْ يكون اسمها ضمير الشأن، أمّا في قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِم﴾ لها ثلاثة أوجه فكان هنا لا يكون فيها ضمير الشأن؛ لأنّ ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها.

ـــ لم يكن للصبّان رأي في المسألة بل كان ناقلا لرأي ابن هشام مع زيادة تفسيرية من الشمني.

ـ كان الصبّان أمينا في نسبة النصوص إلى أصحابها لكنّه لم يكن دقيقا في نقل النصوص.

الموقع الإعرابي للجملة بعد المعلق

يختصّ التعليق بالأفعال المتصرفة القلبية، فيبطل عملها لفظاً لوجود مانع[١]، والموانع التي تمنع نصب المعمول لفظاً كثيرة منها أنْ يكون المعمول اسم استفهام أو تاليا للاستفهام، أو يكون متضمنا معنى الاستفهام، أو مضافاً إلى مُتضمّنه، أو مضافاً إلى اسم الاستفهام أو مستفهماً عنه في المعنى، أو يكون تالياً للام القسم أو للام الابتداء، أو يكون تاليا لـ (ما و إنْ و لا) النافيات، فهذه الأشياء توجب التعليق[٢]

والتعليق يختصّ بالأفعال القلبية سواء أكان الفعل لازماً أم متعدياً إلى مفعول واحد أم إلى اثنين[٣]، ويوجب إبطال العمل لفظا لا محلاً ، بخلاف الإلغاء فهو يجيز إبطاله لفظاً ومحلاً[٤]، ففي قولنا: (علمت لزيد قائم)، لم يعمل الفعل (علم) فيما بعده لوجود المانع وهو لام الابتداء، فعلق عن العمل لفظا لا محلاً فالجملة الاسمية (زيد قائم) في موضع نصب، بدليل أنّك لو عطفت عليها لنصبت نحو: (علمت لزيد قائم وعمراً منطلقاً). [٥]

وقد أُلحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال أخر ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: (أما ترى أيّ برق ههنا)[٦]، فقد علق الفعل (ترى) عن العمل بالرّغم من أنّ الرؤيا هنا بصرية وليست قلبية.

وللجملة بعد الفعل المعلّق أحكام بيّنها الصبّان في فائدته قائلاً :

(١) يُنظر: إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، لابن قيّم الجوزية: ٢٧٤/١.

(٢) يُنظر: المقرب لابن عصفور الاشبيلي،: ١١٩/١، و شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٢/ ٨٨.

(٢) المقرب:١/ ١١٩.

(٣) يُنظر: تمهيد القواعد : ١٥٣٣/٣.

(٤) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك : ٨٨/٢.

(٥) يُنظر: حاشية الصبّان :٤٤/٢-٤٥.

(٦) يُنظر: الكتاب : ٢٣٦/١.

((الجملة بعد المعلّق سادة مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول، فإن نصبه سدّت مسدّ الثاني، نحو علمت زيدا أبو من هو، وإن لم يتعدّ إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب بإسقاط الجار نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا وإن كان يتعدى إلى واحد سدّت مسدّه نحو عرفت أيهم زيد، فإن كان مفعوله مذكوراً نحو عرفت زيدا أبو من هو، فقال جماعة الجملة حال[١]. وردّ بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالا[٢]. وقال آخرون بدل[٣] فقيل بدل كل بتقدير مضاف أي عرفت شأن زيد، وقيل بدل اشتمال ولا حاجة إلى تقدير[٤]. وقال الفارسي[٥] [٣٧٧هـ] مفعول ثانٍ لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان[٦] كذا في الهمع[٧] ومثله في المغني المغني وزاد أنّ القول الأخير رُدّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس. ورجح في محل آخر[٨] القول بالبدلية قال:((وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: علمت زيدا لأبوه قائم[٩] أو ما أبوه قائم، فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على أنّها[١٠] مفعول ثان وخالف

(١) ذهب الْمبرّد والأعلم وَابْن خروف إِلَى أَن الْجُمْلَة فِي مَوضِع نصب حال يُنظر: همع الهوامع:١/٥٦٠-٥٦١.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٤٥، و تعليق الفرائد: ١٨٤/٤.

(٣) ذهب إلى هذا الرأي السيرافي يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٣٧/٢ و ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: ٣٠٢/١، ٣٠٣.

(٤) ذهب إلى هذا الرأي ابن الصائغ يُنظر: همع الهوامع : ٥٦٠/١.

(٥) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي: ٦٩/١.

(٦) يُنظر: التذييل والتكميل : ١٠٧/٦.

(٧) يُنظر: همع الهوامع: ٥٦١/١.

(٨) يُنظر: مغني اللبيب : ٤٩٤- ٤٩٥.

(٩) في حاشية الصبّان(علمت زيد لا أبوه قائم) وما أثبتناه هو الصحيح. يُنظر: مغني اللبيب : ٥٤٥.

(١٠) في حاشية الصبّان (انه) وما أثبتناه هو الصحيح. يُنظر: المصدر نفسه : ٥٤٥.

بعضهم؛ لأنّ حكم الجملة في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق نحو علمت زيدا[١] أبوه قائم)) [٢])). [٣]

تحدّث الصبّان في هذه الفائدة عن موضع الجمل الواقعة بعد الفعل المعلق، ولأهمية هذا الموضوع عند الصبّان فقد أفرد له هذه الفائدة لاسيما وأنّ الأشموني لم يتطرّق لهذا الموضوع في شرحه.

وإعراب هذه الجمل يعتمد على نوع الفعل المعلق وأنواع الفعل كما وردت في هذه الفائدة ثلاثة الأول: أنْ يكون متعدياً إلى مفعولين، والثاني: أنْ يكون متعدياً إلى مفعول واحد، والثالث: أنْ يكون متعدياً بحرف الجر.

ففي الفعل المتعدي إلى مفعولين فإنْ لم ينصب الأول كانت الجملة سادّة مسد المفعولين فقولهم: (علمت زيد أبو من هو)، فان الفعل (علمت) معلقاً وسبب التعليق هو أنّ المعمول مستفهم عنه في المعنى، فعندما نقول (علمت زيد أبو من هو) فمعناه: أزيد أبو عمرو أم أبو غيره؟ فإنّ جملة زيد أبو من هو سدت مسد مفعولي (علم).[٤]

أمّا إذا نُصب الفعل المتعدي إلى مفعولين مفعوله الأول فالجملة بعد المفعول الأول سادّة مسد المفعول الثاني كقولهم (علمت زيداً أبو من هو) فزيداً هو المفعول الأول وجملة (أبو من هو) سادّة مسد المفعول الثاني. وجاز رفع (زيد) في هذه الحالة والفعل يكون معلقا وجملة (زيد أبو من هو) سادّة مسدّ المفعولين، أي جاز في علمت التعليق والعمل.[٥]

أمّا إنْ كان الفعل المعلق يتعدى إلى مفعول واحد بواسطة حرف الجر فتسد الجملة التي بعد الفعل مسد المفعول، إذ قال ابن مالك: ((والجملة بعد المعلق في موضع نصب

(١) في حاشية الصبّان (زيد) وما اثبتناه هو الصحيح. يُنظر: مغني اللبيب : ٥٤٦.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب : ٥٤٥، ٥٤٦ بتغيير ملحوظ مما أدى إلى تغيير في المعنى .

(٣) حاشية الصبّان:٤٥/٢.

(٤) يُنظر : شرح جمل الزجاجي: ٣٠٢/١.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

بإسقاط حرف الجر إن تعدى به))[1] نحو قولك (فكّرت أهذا صحيح أم لا) فالفعل (فكّر) لا يتعدى إلا بواسطة، فجملة(أهذا صحيح أم لا) في محل نصب مفعول لفكّر على إسقاط حرف الجر.[2]

ولم أجد خلافا فيما سبق إلا أنّ الخلاف يكمن فيما إذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد قد ذكر مفعوله، فقد اختلفوا في الجملة الواقعة بعد المفعول المنصوب، كما في قولهم: (عرفت زيدا أبو من هو)، فذكر الصبّان الأوجه الإعرابية لجملة (أبو من هو) فقال إنّ جماعة من النحويين ذهبت إلى أنّها حال، ومنهم المبرّد، وردّ السيرافي (٣٦٨هـ) هذا الرأي ووصفه بالغلط ((لأنّ الجملة إذا كانت في موضع الحال، جاز أن تدخل عليها الواو كقولك: مررت بزيد وأبوه قائم وأنت لا تقول عرفت زيدا وأبوه من هو، فقد بطل الذي قال من الحال)).[3] أمّا أبو حيان فأوضح أنّ المعنى بعيد عن الحال فجملة (عرفت زيداً أبو من هو) ليست على معنى(عرفت زيداً في هذه الحال)[4] ورُدّ أيضا بأنّ الجملة الإنشائية لا تكون حالا[5] وقد ذكر الصبّان الرد الأخير في فائدته - كما تقدم -.

أمّا الرأي الآخر فهو القول بأنّ الجملة **بدل** وهذا هو مذهب السيرافي إذ قال: ((والصواب عندي أن تكون الجملة بدلاً من (زيد) وموضعها نصب بوقوع (عرفت) عليه، كأنّك قلت: عرفت أبو من هو))[6] وبعد أن عرض ابن عصفور (٦٦٩هـ)رأي السيرافي ذكر أنّه من باب بدل الشيء من الشيء. ثم قال: ((فإنْ قيل: زيد ليس بالجملة التي هي أبو من هو، فالجواب أنّ ذلك على مضاف محذوف تقديره (عرفت قصة زيد

(١) تسهيل الفوائد : ٢٤.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠٤/٦، وهمع الهوامع: ٥٦٠/١.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣٧/٢.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل : ١٠٧/٦.

(٥) يُنظر: تعليق الفرائد:١٨٤/٤.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٣٧/٢.

أبو من هو)، والقصة هي الجملة.))[١] ولجأ إلى التقدير كي تصبح العبارة من عطف الجملة على الجملة، والظاهر أنّ ابن عصفور يرجّح كونه بدلاً هنا؛ لأنّه علل هذا الرأي ولم يعترض عليه كما فعل مع بقية الآراء التي ذكرها[٢]، في حين أجاز ابن جني والزمخشري وابن مالك إبدال الجملة من المفرد[٣] كما في قول الشاعر:

إلى اللهِ أَشْكُو بالمدِينَةِ حاجَة وبالشامِ أُخْرَى كيفَ يَلتَقِيانِ ؟[٤]

وجعل منها ابن مالك جملة ((عرفت زيدا أبو من هو))[٥].

أمّا ابن الضائع (٦٨٠هـ) فجعلها بدل اشتمال، كقولك: عرفت زيداً خبره[٦].

وهناك من عدّ الجملة في محل نصب مفعولٍ ثانٍ للفعل(عرفت)؛ لأنه ضُمّن معنى (علمت) وهو رأي أبي علي الفارسي[٧]، وقد اختار أبو حيان الأندلسي هذا المذهب إذ قال: ((والذي أختاره هو هذا المذهب. والدليل على ذلك ـ أنّه ضُمِّنَ معنى علمت، فتعدت إلى مفعولين ـ جواز رفع الاسم بعد عرفت، وانعقاد جملة من مبتدأ وخبر بعد عرفت، فتكون إذ ذاك معلقة عنه لأنّه مستفهم عنه في المعنى، فتقول: عرفت زيد أبو من هو، كما كان ذلك في علمت زيد أبو من هو، فزيد مبتدأ، و (أبو من هو) جملة في موضع الخبر، فإذا انتصب كان على هذا المعنى من أن أصله مبتدأ وخبر،

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠٤٩/٢.

(٤) البيت من الطويل نسب للفرزدق ونسب لعمر بن أبي ربيعة أيضا وليس في ديوانيهما. يُنظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك : ٣٤٠/٣، وخزانة الأدب: ٢٠٨/٥.

(٥) يُنظر حاشية الصبّان: ١٩٦/٣.

(٦) يُنظر: تعليق الفرائد: ١٨٤/٤.

(٧) يُنظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٦٩/١.

وكان المنصوب مفعولاً أولاً، والجملة موضع المفعول الثاني، كما كان خبرًا حين ارتفع الاسم الأول))[١]

ووافقهما ابن عصفور في (المقرب) فبعد ذِكْره لرأيين فقط في هذه المسألة هما البدل والتضمين رجّح التضمين بقوله: ((قيل إنّ الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين، إمّا بحق الأصل وإمّا بالتضمين وهو الصحيح عندي))[٢]، ولكنّه رفض التضمين في كتابه (شرح جمل الزجاجي) إذ قال: ((وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة)).[٣]

إنّ الصبّان اكتفى في فائدته بعرض الآراء الواردة في هذه المسألة اعتماداً على ما ذُكر في مغني اللبيب وهمع الهوامع ولم يرجح رأياً معيناً إلا أنّه قد صرّح برأيه في هذه المسألة في موضع آخر من الحاشية وذلك عند شرحه لجملة (عرفت زيداً أبو من هو) قائلا:(((أبو من هو) أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر والجملة بدل من زيداً بدل اشتمال لا مفعول ثان؛ لأن عرف إنما يتعدى إلى مفعول واحد)).[٤]

ويبدو للباحث أنّ جملة (أبوه قائم) الواقعة بعد المعلِّق أقرب للبدل وذلك لعدم رد هذا الرأي أو نقضه أو تضعيفه من النحاة.

وقد أشار الصبّان في آخر فائدته إلى جانب آخر من هذه المسألة وهو اختلاف القائلين بالتضمين في (عرفت زيداً أبو من هو) هل يقال إنّ الفعل معلّق أو لا؟ واختلافهم هنا مبني على اختلافهم في جملة (علمت زيدا لأبوه قائم) ونحوها فإنّ جملة (لأبوه قائم) في محل نصب مفعول ثان للفعل (علم) المعلق بعد أنْ نصب (زيدا) مفعولاً أولاً، وهذا ما ذهب إليه مجموعة من المغاربة إلا أنّ بعضهم لم يرتض هذا القول وذهبوا إلى أنّ الجملة في موضع نصب في الأصل إذ وقعت مفعولاً ثانياً مع عدم وجود المعلِّق، في

(١) التذييل والتكميل : ١٠٧/٦.

(٢) المقرب: ١٢١/١.

(٣) يُنظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٠٢/١ .

(٤) حاشية الصبّان: ١٩٦/٣.

نحو (علمت زيدا أبوه قائم) فـ(أبوه قائم) جملة اسمية في محل نصب مفعول ثان للفعل (عرف) من دون تعليق، فليس للعامل الداخل على الجملة تأثير في لفظها.

يتّضح ممّا تقدم:

ـ كان للصبّان أكثر من صورة في نسبة الآراء التي يوردها فتارة يصرّح باسم صاحب الرأي فيقول: (قال الفارسي)، (اختاره أبو حيان) وتارة يقول: قال جماعة أو آخرون أو قيل. وتارة أخرى يذكر اسم الكتاب فيقول: (كذا في الهمع) أو (مثله في المغني)، وإنّ هذا الاختلاف قد يكون سببه أنْ ينقل من مصادر معينة، فيعتمد أحيانا على طرقهم في نسبة الآراء ويلجأ في أحيان أخرى إلى طريقته الخاصة.

ـ يرجّح الصبّان بدل الاشتمال في إعراب جملة (أبو من هو) في قولهم (عرفت زيدا أبو من هو) وقد صرّح بهذا الرأي في موضع آخر في حاشيته.

ـ كان أميناً في نسبة الآراء إلى أصحابها، ولكنّه لم يكن دقيقا في نقله عن ابن هشام مما أدى إلى تغيير في المعنى ، ونعتقد أنّ الخطأ من الناسخ أو في النقل.

ـ ذكرَ الصبّان جميع الآراء فيما يخص مسألته التي عرضها وهذا دليل على علمه وسعة اطلاعه.

إعراب المضارع الداخل بين الشرط والجزاء

قال ابن مالك:

والفِعْلُ من بعد الجزَا إن يَقْتَرِنْ بالفا أو الواو بتَثْليثٍ قَمِنْ

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا[1]

فأوضح الأشموني حالات الفعل المضارع، فإنْ كان موقعه بعد جواب الشرط فهو يحتمل الأوجه الثلاثة الجزم فيكون معطوفا على جواب الشرط، والرفع على بناء على أنّ الفعل مستأنف، والنصب بناء على أنّ ما قبله سببا فيما بعده، أمّا إنْ توسط الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط وفعل الجزاء فيجوز فيه الوجهان الجزم والنصب.[2] فيجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، وينصب بأنْ المضمرة وجوباً بعد الفاء أو الواو. قال سيبويه: ((سألت الخليل عن قوله: إن تأتني فتحدثني أحدثك، وإن تأتني وتحدثني أحدِّثك، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه. ووجه نصبه على أنّه حمل الآخر على الاسم، كأنّه أراد إن يكن إتيانٌ فحديث أحدِّثك، فلمَّا قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن، لأنّ الفعل معها اسمٌ)).[3] وقد ورد نصب المضارع في قول الشاعر:

ومَنْ يَقتَرِبْ مِنَّا ويَخضَعَ نُؤوهِ ولَا يَخشَ ظلمًا ما أقامَ ولا هَضْمًا[4]

فالنصب مصرح به فلا يصح الوزن إلا بنصب (يخضع).

(١) ألفية ابن مالك: ٥٩.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني: ٥٩١/٣، وحاشية الصبّان: ٣٥/٤- ٣٧.

(٣) الكتاب: ٨٨/٣.

(٤) البيت من الطويل وهو بلا نسبة، يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك:٤٥/٤، شرح ابن الناظم: ٥٠١.

وقال الكوفيون[١] إنّ (ثُمّ) جارية مجرى الفاء والواو في (إن تأتني ثم تحدثّني أكرمك)، فنصبوا تحدثني. مستشهدين بقراءة بعضهم لقوله تعالى : ﴿وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۗ﴾ [سورة النساء: من الآية ١٠٠] بنصب يدركه[٢]. ونلاحظ ممّا سبق أنّ حديث ابن مالك والأشموني كان عن المضارع المقرون بالفاء أو الواو، ولم يتحدثا عن الفعل المتوسط بين الشرط والجزاء إذا خلا من العطف فأورد الصبّان فائدته قائلا:

((إذا عُرّي الفعل من العاطف أُعرب بدلاً إنْ جُزِم كما في قوله:

مَتَى تَأتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فيِ دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبَا جَزْلاَ وَنَاراً تَأَجَّجَا [٣]

وحالاً إن رُفِعَ كما في قوله:

مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ [٤]

أفاده الفارضي)). [٥]

تحدّث النحويون عن الفعل المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء الخالي من حروف العطف ومنهم ابن مالك قائلاً: ((وإن توسّط بين الشّرط والجزاء مضارع جائز الحذف غير صفة أبدل من الشّرط إن وافقه معنى وإلّا رفع وكان في موضع الحال))[٦]. فقد جعل للمضارع الداخل بين الشرط والجزاء شرطين وهما: أن يكون

(١) يُنظر: شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: ٤٠٩/٣.

(٢) على قراءة الحسن والجراح، يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني : ١٩٥/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن الحر، يُنظر: الكتاب: ٣/ ٨٦، و المقتضب: ٢/ ٦٣.

(٤) البيت من الطويل وهو للحطيئة يُنظر: ديوانه، لجرول وكان يعرف بالخُطيئَة:٥٣.

(٥) حاشية الصبّان: ٣٦/٤-٣٧.

(٦) تسهيل الفوائد :٢٣٩.

جائز الحذف، وألّا يكون صفة. فقد أبعد بقوله جائز الحذف خبر (كان) كما في قولنا (إن تكن تحسن إلي أحسنت إليك) ومن ذلك قول زهير:

ومَن لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاس نفسَه ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهر يُسْأَمِ[1]

فالفعلان (تحسن، يستحمل) لا يجوز حذفهما لأنهما خبر لـ(تكن) و(يزل). وأبعد بالشرط الثاني المضارع الذي يكون في موضع الصفة نحو (إن يأتني رجل يأمر بالمعروف أكرمه) فيأمر بالمعروف صفة للرجل.[2]

أمّا إذا انطبق الشرطان على المضارع الخالي من العطف فيكون على نوعين:

الأول: إذا كان الفعل الداخل بين المجزومين في معنى فعل الشرط، فيجوز فيه الجزم على البدل من الأول وبين الرفع على الحال، فقولهم: (إنْ تأتني تمشِ أمشِ معك) فتجزم على البدل من الأول؛ لأنّ (تأتني) بمعنى (تمش) فالمشي ضرب من الإتيان، وجاز رفعه على الحال فيكون بمعنى ماشيا.[3]

والبدل في الأفعال جائز إذا اتفق الفعلان في الزمن والمعنى كما في قوله تعالى[4]:﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [سورة الفرقان: من الآيتين ٦٨-٦٩]، ويختلف البدل في الأفعال عنه في الأسماء، فإنّ البدل في الأسماء فيه التبعيض والاشتمال، أمّا الفعل فإنّه لا يجمع فيكون له بعض فيبدل من جميعه، ولا يقع فيه ما يقع في الأسماء بالاشتمال[5].

الثاني: أن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى فعل الشرط فيكون مرفوعاً ليس غير ولا يكون بدلا نحو (إنْ تأتنا تسألُنا نعطك) فلا يحسن في ذلك غير

(١) البيت من الطويل، يُنظر: الكتاب٨٥/٣، والمقتضب:٦٥/٢، لم أجده في ديوان زهير.

(٢) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٤٤٠٠/٩.

(٣) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش :٢٨٣/٤.

(٤) يُنظر: البديع في علم العربية:٣٥١/١.

(٥) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٠/٣.

الرفع، فإنّ (تسأل) ليس من (الإتيان) فهو في موضع الحال كأنّه قال (إنْ تأتني سائلاً)، فإن أبدلته منه على أنّه بدل غلط لم يمتنع[١]، وبدل الغلط في الأفعال وارد ـ كما ذكرنا آنفاً ـ وقال السيرافي: ((إن تأتنا تسألنا نعطك، كأنه أراد إن تسألنا نعطك، فسبقه لسانه إلى تأتنا، وألغاه، وجعل تسألنا مكانه، كما تقول: مررت برجل حمار)).[٢]

والشاهد الأول الذي أورده الصبّان في فائدته جاء فيه المضارع المتوسط مجزوماً فأُعرب بدلاً قال سيبويه: ((سألت الخليل عن قوله:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فيِ دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا[٣]

قال: تلمم بدلٌ من الفعل الأول. ونظيره في الأسماء: مررت برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخر)).[٤] ويجوز رفع (تلمم)على الحال إذ قال ابن يعيش: ((ولو رفع على الحال، لجاز في العربية، لولا انكسارُ وزن البيت))[٥] فالرفع على معنى (متى تأته ملماً).[٦]

أمّا شاهد الصبّان الثاني وهو قول الشاعر:

مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ[٧]

فرفع الفعل (تعشو) على أنّه حال، والمراد: متى تأته عاشياً، أي: قاصداً في الظلام[١]، وقد اختلفت أقوال النحويين في هذا البيت فمنهم من ذهب إلى صحة وقوع (تعشو) بدلاً

(١) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش:٢٨٣/٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩١/٣.

(٣) سبق تخريج هذا البيت: ص٧٠.

(٤) الكتاب: ٨٦/٣.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٣/٤.

(٦) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، للرماني: ١٠١٩.

(٧) سبق تخريج هذا البيت: ص٧٠.

من (تأته) مستدلاً بأنّه بعض الاتيان، فالثاني من جنس الأول[٢] ومن ثم يصح كونه بدلاً لو لم يكن في الشعر؛ لأنّه سيكون مجزوماً (تعشُ) وسيختل وزن البيت. ومنهم من قال: بأنّه لا يجوز فيه البدل؛ لأنّ (تعشو) ليس بإتيان زيادة على ما فيه من كسر للشعر وأكّد على عدم جواز وقوعه بدلاً وإن كان في غير الشعر لاختلاف المعنى.[٣]

يتّضح ممّا تقدم:

ـ نبّه الصبّان على أنّ الفعل المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء قد يخلو من العطف وجاء بشواهد على ذلك، وهذا ما لم نجده في ألفية ابن مالك، ولا في شرح الأشموني.

ـ هناك نوعان من الأفعال المتوسطة الأول متفق في المعنى مع فعل الشرط والآخر مختلف عنه في المعنى، ولم ينبّه الصبّان على ذلك.

ـ لم يذكر الصبّان في هذه الفائدة رأيه الخاص أو رأي النحويين السابقين في هذه المسألة بل اكتفى بنقل الفائدة فقط.

ـ نقل الصبّان فائدته عن الفارضي ويبدو للباحث أنّه لو أخذها عن نحويين سابقين كابن مالك لكان أفضل؛ لأنّ ابن مالك ذكر شروطاً للفعل المتوسط بين الشرط والجزاء وهذا ما لا نجده عند الفارضي الذي نقل عنه الصبّان هذه الفائدة.

(١) يُنظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٠/٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي : ٣/ ٢٩١، وشرح الرضي على الكافية: ١٢٠/٤، وفي المسألة كلام طويل يُنظر: سفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي: ٢٢٦/٢-٢٢٧.

(٣) يُنظر: سفر السعادة وسفير الإفادة: ٦٢٧/٢.

حالات المضارع بعد فاء الجواب

قال ابن مالك:

وبَعْدَ فا جَوابِ نَفْي أو طَلَبْ مَحْضَيْنِ أنْ وَسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ[1]

فأوضح الأشموني أنّ (أنْ) تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [سورة فاطر: من الآية ٣٦]، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن، واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف. ففي قولنا: (ما تأتينا فتحدثنا)؛ إذا كان المراد (ما تأتينا فما تحدثنا)، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، أو (ما تأتينا فأنت تحدثنا) على إضمار مبتدأ، فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني، أمّا إذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى (ما تأتينا محدثاً)، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى (ما تأتينا فكيف تحدثنا) فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول، واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بإلّا والمتلو بنفي.[2] فجاء الصبّان بفائدة قال فيها:

((إذا قلت: (ما يليق بالله الظلم فيظلمنا) فالفعلان منفيان، وانتفاء الثاني مسبب عن انتفاء الأول، فيجوز رفع الثاني على مجرد العطف أي: فما يظلمنا، ونصبه على ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول أي: فكيف يظلمنا، وإذا قلت: (ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور[3]) فالثاني فقط هو المنفي والنصب واجب على جعل الثاني قيداً للأول أي: ما يكون منه حكم يترتب عليه جور))[4]

إنّ للفعل الواقع بعد الفاء حالات عدّة ذكرها النحاة سنوجزها باختصار:

(١) ألفية ابن مالك: ٥٨.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني:٥٦٤/٣، وحاشية الصبّان: ٤٤١/٣ – ٤٤٦.

(٣) في حاشية الصبّان [يجوز] وما أثبتناه هو الصواب.

(٤) حاشية الصبّان:٤٤٥/٣.

الأولى: الفعل الواقع بعد الفاء يكون منفياً، منصوباً بأنْ مضمرة وجوباً والفاء للسببية، تعطف المصدر المقدر بعدها على المصدر المقدر قبلها، ففي جملة (ما تأتينا فتحدثنا) يكون التقدير: (ما يكون منك اتيان في المستقبل فلا يكون منك حديث)[١]، أو يكون المعنى (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي: لا يكون هناك حديث إذا لم يكن هناك إتيان[٢]، فالإتيان هنا سبب للحديث فإذا انتفى الإتيان انتفى الحديث؛ ((لأنّ انتفاء السبب يلزم منه انتفاء المُسبَّب))،[٣] ومن مجيء النصب بعد النفي قول الله عز وجل: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾،[٤] وجعل ابن هشام منها قول مويلك المزموم:

فلقدْ تركتَ صبيَّةً مرحومةً لمْ تدرِ ما جزع عليك فتجزعُ[٥]

أي: لو عرفت الجزع لجزعت ولكنّها لم تعرفه فلم تجزع.[٦]

الثانية: أن يكون الفعل ما بعد الفاء منصوباً بأن مضمرة كذلك، ولكن هنا في جملة (ما تأتيني فتحدثني) ((يكون الإتيان منفياً بقيد اقتران الحديث به، كأنّه قيل: ما تأتيني إلا لم تحدثني، أو لا تأتيني محدثاً، أي: منك إتيان كثير بلا حديث))[٧]. أمّا المعنى فيكون: تأتيني كثيراً غير محدث، والفاء هنا عاطفة ولا يمكن أنْ تكون سببية؛ لأنّ ما قبل الفاء مثبت وما بعدها منفي، ولا يمكن أن يثبت السبب مع انتفاء المسبَّب [٨]

(١) يُنظر: الرّد عَلى النّحاة، لابن مضاء: ٧٣ ، و النحو الوافي: ٣٦١/٤.

(٢) يُنظر: الكتاب : ٣٠/٣، والمقتضب : ١٦/٢، و علل النحو، لابن الوراق: ٧٣.

(٣) تمهيد القواعد: ٤٢١٨/٨.

(٤) يُنظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام: ٣٩٣.

(٥) البيت من الكامل، يُنظر: مغني اللبيب: ٦٢٥، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي: ٥٣١/٨.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب : ٦٢٥.

(٧) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣٠/٤.

(٨) يُنظر: الكتاب:٣٠/٣، والبديع في علم العربية: ٥٩٨/١، وتمهيد القواعد: ٤٢١٨/٨.

الثالثة: إنّ الفعل الواقع بعد الفاء يكون مرفوعاً منفياً على اعتبار أنّ الفاء عاطفة ففي جملة (ما تأتينا فتحدثنا) يكون التقدير: (ما تأتينا فما تحدثنا) ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[سورة المرسلات: ٣٦] فالفاء هنا عاطفة، والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق فيأخذ حكمه من رفع ونفي فكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون(١)

الرابعة: أن يكون الفعل بعد الفاء واجب الرفع والفاء سببية ويبنى الفعل بعد الفاء على مبتدأ محذوف ففي جملة (ما تأتينا فتحدثنا) يكون التقدير:(ما تأتينا فأنت تحدثنا) وكما في قوله تعالى: ﴿ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ عند من قدرها (فهم يعتذرون).(٢)

الخامسة: أن تنفي الإتيان وتثبت الحديث على معنى: (ما تأتينا فأنت تحدثنا)، فيكون الفعل بعد الفاء مرفوعا مثبتا لخلوه من الناصب والجازم، والفاء هنا تكون للاستئناف، فما بعدها جملة مستقلة في إعرابها عن الأولى، فلا تتأثر بنفيها، ومثله قولك لأحدهم: (لن أراك عدة أشهر؛ فأودعك داعيا لك) تريد: (لن أراك في المستقبل فأنا أودعك الآن)،(٣) وكما في قول الشاعر:

غير أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجِّي ونكثرُ التأميلا(٤)

كأنّه قال: فنحن نرجي أبدا(٥)، ولم يجوز ابن هشام هذا الوجه مبينا أنّ من الاستحالة أنْ أنْ يكون هناك حديث من دون إتيان لذلك كانت حالات الفعل بعد الفاء عنده أربعة

(١) يُنظر: الكتاب: ٣٠/٣، والمفصل في صناعة الإعراب : ٣٢٩، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٩١.

(٢) يُنظر: الكتاب: ٣١/٣، و شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٣١/٤، وشرح ابن الناظم: ٤٨٤.

(٣) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري: ٤٣/٢، والنحو الوافي : ٣٥٩/٤.

(٤) البيت من الخفيف وهو لبعض الحارثيين يُنظر: الكتاب: ٣١/٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٢٩. ٣٢٩.

(٥) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك : ٣١/٤.

وليست خمسة"[١] وإنّ ابن يعيش جعل هذه الحالة من عطف الجمل إذ قال: ((أن يكون الإتيان منفيًّا، والحديث مُوجَبًا، ويكون فيه عطف جملة على جملة، كأنّه قال: (ما تأتيني فأنت تحدّثني على كل حال)، وليس أحدهما متعلِّقاً بالآخر، ولا هو شرطٌ فيه))،[٢] وهذا ما ذكره الأستاذ عباس حسن أيضا[٣].

وذهب الكوفيون إلى أنّه ((قد يكون الرفع على معنى النصب، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ قالوا: رفع (يعتذرون) على النسق، وفيه معنى النصب، فأفادت الفاء ما أفادت في قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾))[٤] وذهب ابن هشام إلى ذلك أيضاً إذ قال يصح نصب (يعتذرون) في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، فإن معناها: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون.[٥] وقال الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ) : وذلك قليل، وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعياً للأكثر في كلام العرب[٦].

ونبه الصبّان في فائدته على المعنى ودوره في هذه المسألة فعرض لنا مثالين الأول (ما يليق بالله الظلم فيظلمنا) فيصح تأويل هذا المثال على كون الفاء عاطفة والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي السابق فيأخذ حكمه، فكأنه قيل (ما يليق بالله الظلم فما يظلمنا)، ويصح تأويله على كون الفعل منصوباً بأنْ مضمرة والفاء تكون

(١) يُنظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٩١- ٣٩٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٨/٤.

(٣) يُنظر: النحو الوافي : ٣٦٠/٤.

(٤) ارتشاف الضرب : ١٦٨٢/٤، ١٦٨٣.

(٥) إنّ النصب في الآية جائز على هذا الوجه لكن لم يقرأ به أحد من القراء المشهورين لسببين، أحدهما: أحدهما: أنّ القراءة سنة متبعة وليس كل ما تجوزه العربية تجوز القراءة به، والثاني: أنّ الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآيات والنصب بحذفها فيزول معه التناسب. يُنظر: شرح شذور الذهب لابن هشام:٣٩٣.

(٦) يُنظر: ارتشاف الضرب:٤/ ١٦٨٣.

للسببية تعطف المصدر المقدر بعدها على المصدر المقدر قبلها والتقدير(ما يليق بالله الظلم فكيف يظلمنا) فالمعنى يجوز ذلك.

وقد سبق ابن الخباز(٦٣٩هـ) الصبّان إلى هذا المعنى إذ قال:((ما بالله حاجة فيظلمك، أي إنّما يظلم من يحتاج والله غير محتاج فلا يظلم))[١]

أمّا في المثال الثاني الذي ذكره (ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور) هنا الفعل(يجور) واجب النصب ولا يمكن ان يُحمل إلا على الحالة الثانية (التي يكون فيها الفعل منصوباً بأن مضمرة والفاء عاطفة)، فيكون الفعل (يجور) قيدا للفعل الأول (يحكم) أي أنّ الحكم منفي بقيد اقتران الجور به أي: لا يكون من حكم يترتب عليه جور ففيه إثبات الحكم ونفي الجور والمعنى أنّ الله تعالى ما يحكم جائراً بل يحكم غير جائر. ولا يمكن أن يحمل على الحالة الأولى كما في المثال الأول الذي ذكره وإن كان الفعل فيها منصوباً؛ لأنّ المعنى سيكون غير صحيح وهو (ما يحكم الله بحكم فما يجور) وهذا المعنى فاسد؛ لأن الله يحكم في كل وقت.

يتضح مما تقدم:

ـ زاد الصبّان للقارئ: أنّ الفعل بعد الفاء يكون منصوباً منفياً؛ لأنّه قيد لما قبل الفاء، والفعل ما قبل الفاء يكون مرفوعاً مثبتاً ولا يجوز أنْ يكون منفياً؛ لما يترتب عليه من فساد في المعنى. وهذا ما لم ينبه عليه الأشموني في شرحه.

ـ لم يأت الصبّان برأي جديد وما ذكره في هذه الفائدة قد تطرق له نحويون سابقون وقد بيّنا ذلك في الحالات التي ذكرناها.

(١) توجيه اللمع: ٣٦٣.

إعراب المضارع بعد (أن) الصالحة للتفسير

قال ابن مالك:

وبِلَنِ انْصِبْهُ وكي كذا بأنْ لا بعدَ عَلْمٍ والتي من بعْدِ ظَنّ

فانْصَبْ بها والرفعَ صحِّحْ واعتقِدْ تَخْفيفها من أن فهو مُطَّرِدْ[1]

تعدّ (أنْ) المصدرية إحدى نواصب الفعل المضارع، وعند شرح الأشموني لكلام الناظم عليها أورد مجموعة من التنبيهات منها أنّ (أنْ) تأتي مفسرة فلا تنصب المضارع، وبيّن معناها وبعض الأمثلة عليها،[2] وكانت فائدة الصبّان هنا خاصّة بـ(أنْ) المفسرة إذ جاء فيها:

((إذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا، نحو: أشرت إليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية، وعليهما فأن مفسرة ونصبه على تقديرها نافية، وأن مصدرية فإن فقدت لا امتنع الجزم، وجاز الرفع والنصب انتهى. مغني[3] أقول: يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون أن مصدرية بناء على الأصح من كونها توصل بالأمر والنهي))[4]

ذكر النحويون أنّ (أنْ) المصدرية لا يأتي بعدها اسم فهي مختصة بالأفعال، ولا يعمل فيها إلّا الفعل الذي وقوعه غير متحقق كأفعال الشك والرجاء والطمع، كما في قوله تعالى﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى ﴾ [سورة الشعراء: من الآية ٨٢] أمّا إنْ كان الفعل

(١) ألفية ابن مالك: ٥٧.

(٢) يُنظر: شرح الأشموني: ٥٥٣/٣ ، وحاشية الصبّان: ٤١٧/٣-٤١٨.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب بتغيير طفيف: ٥٠.

(٤) حاشية الصبّان ٤١٨/٣.

وقوعه متحقق كما في قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [سورة المزمل: من الآية٢٠] فهي مخففة من الثقيلة.[١]

أمّا (أنْ) المفسرة وهي حرف مهمل وتكون بمعنى (أي) وتصلح أن تكون مكانها.[٢] وفائدة (أنْ) هي ((التنبيه على حاجة ما قبلها إلى التفسير، ورفع توهم كون التابع بدل غلط أو نسيان أو إضراب.))[٣]

ولا تكون (أنْ)مفسِّرة إلا باجتماع الشروط الآتية: أنْ تسبقها جملة مستقلة كاملة، فيها معنى القول من دون حروفه، وألّا تقع بعد صريح القول، وألّا يدخل عليها حرف جر لا لفظاً ولا تقديراً، وأنْ تأتي بعدها جملة وليس مفرد[٤] كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ [سورة المؤمنون: من الآية ٢٧] فـ(أوحينا إليه) هو نفس (اصنع الفلك)[٥].

والقول (أن) تأتي للتفسير هو قول البصريين، وأنكره الكوفيون وذهبوا إلى أنّها الناصبة للمضارع، ورَدّ أبو حيان رأي الكوفيين واصفاً إياه بعدم الصحة إذ قال: وليس ذلك بصحيح؛ لأنّها غير مفتقرة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون مصدرية إلّا بتأويلات بعيدة وتكلفوا ذلك في مواردها، ومن المتكلف القول بأنّ: ﴿أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ﴾ [سورة ص: من الآية ٦] محذوف الخبر، وهو مبتدأ، والتقدير: خير لكم[٦].

(١) يُنظر: توجيه اللمع: ٣٥٧، والنحو الوافي: ٢٨١/٤-٢٨٢.

(٢) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي: ٢٢١.

(٣) تمهيد القواعد: ٨/ ٤٢٦٩.

(٤) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢١، شرح شذور الذهب لابن هشام : ٣٧٧.

(٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٢٢/٣

(٦) يُنظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ١١٢/٣، و الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، لابن معصوم: ٨١٦.

أمّا ابن هشام فقد جعل قول الكوفيين وجيهاً إذ قال: ((وهو عندي متجه؛ لأنّه إذا قيل: (كتبت إليه أن قم) لم يكن (قم) نفس (كتبت) كما كان الذهب نفس العسجد في قولك (هذا عسجد أي ذهب) ولهذا لو جئت بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم تجده مقبولا في الطبع))[1] وردّه الدماميني مبيناً أنّ ابن هشام فسّر (قم) تفسير لكتبت وأبطل هذا لأنّهما متغايران، ولكن (قم) تفسير لمتعلق (كتبت) وهو الشيء المكتوب، و(قم) هو نفس ذلك الشيء[2].

وفي هذه الفائدة التي أخذها الصبّان من ابن هشام بيّن الحكم الأعرابي للفعل المضارع الواقع بعد (أن) ففي نحو: (اشرت إليه أنْ يفعل) جاز رفع (يفعلُ) بناءً على أنّ (أنْ) هنا تفسيرية إذ تنطبق عليها الشروط المذكورة فـ(أن) مسبوقة بجملة مستقلة فيها معنى القول، وتأخرت عنها جملة أخرى تتضمن معنى الأول وتوضح المراد منها، ولم تقترن بحرف جر لا ظاهر ولا مقدّر، وجاز نصب الفعل بناءً على أنّ (أنْ) مصدرية ناصبة فتقول (أشرت إليه أن يفعلَ).

أمّا إذا كان الفعل مقترنا بـ(لا) فيجوز فيه الرفع والنصب والجزم فتقول:

(أشرت إليه أنْ لا يفعلُ) برفع يفعل بناءً على أنّ لا نافية وأنْ مفسرة

(أشرت إليه أنْ لا يفعلَ) بنصب يفعل بناءً على أنّ لا نافية وأنْ مصدرية

(أشرت إليه أنْ لا يفعلْ) بجزم يفعل بناءً على أنّ لا ناهية وأنْ مفسرة

(أشرت إليه أنْ لا يفعلْ) بجزم يفعل بناءً على أنّ لا ناهية وأنْ مصدرية

والحالات الإعرابية الثلاث الأُول ذكرها ابن هشام أمّا الحالة الرابعة فقد زادها الصبّان منبهاُ على صحة دخول (أنْ) المصدرية على الأمر والنهي.

(١) مغني اللبيب: ٤٧-٤٨.

(٢) يُنظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب:١/ ١٣٠.

ووصل (أنْ) بفعل الأمر والنهي مختلف فيه فقد جوّز سيبويه ذلك إذ قال: ((ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بـ(تفعل) إذا خاطبت حين تقول (أنت الذي تفعل)، فوصلت (أن) بـ(قم)؛ لأنّه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقول وأشباهها إذا خاطبت))[١]

فأنْ المصدرية توصل بالذي يكوّن معها مصدراً سواء أكان فعل أمر أو خبراً، فالمعنى المراد من الكلام يبقى ذاته ولا يختلف (فأمرت بالقيام) هو نفسه (أمرته بأنْ قم)[٢].

كما قدّر الزمخشري[٣] في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ [سورة نوح: من الآية ١] ، أي: بالأمر بالإنذار. فلا يتغيّر معنى الطلب.

أمّا أبو حيان فقد ضعّف دخول (أن) على فعل الأمر لسببين:

الأول: اختلاف المعنى بين المصدر المنسبك من (أنْ) والفعل، والأمر بالقيام المدلول عليه بصيغة فعل الأمر ففرق بين معنى كتبت إليه بالقيام، وكتبت إليه أن قم.

الثاني: لم يرد عن لسان العرب أنّ (أنْ) تدخل على فعل الأمر بل الوارد دخولها على الفعل الماضي والمضارع، وخرّج قول سيبويه (كتبت إليه بأنْ قم) أنّ الباء زائدة.[٤]

وذهب إلى المنع أيضاً الدماميني محتجاً بأنّ لا دليل على دخول (أن) على فعل الأمر والنهي وما ورد من ذلك في بعض المواضع فـ(أنْ) فيه محتمل أن تكون تفسيرية كما في (كتبت اليه بأن قم) وعلّل كونها زائدة هنا بكراهة دخول حرف الجر على الفعل.[٥]

(١) يُنظر: الكتاب: ١٦٢/٣.

(٢) يُنظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: ٤٠٢/٣.

(٣) يُنظر: الكشاف: ٦١٥/٤.

(٤) يُنظر: التذييل والتكميل : ١٤٨/٣-١٤٩.

(٥) يُنظر: تعليق الفرائد: ٢٧٣/٢.

يتضح ممّا تقدّم أنّ الصبّان موافق لسيبويه ومن تبعه في جواز دخول أنْ على فعل الأمر والنهي، وما ذهب إليه الصبّان سبقه إليه بعض النحويين منهم ابن الناظم إذ قال: ((وإنْ كان الفعل بعد (لا) جاز جزمه على النهي، وكون أنْ مصدرية، ورفعه ونصبه على النفي ومعنى أي، أو كون أن مصدرية))[1] ، ولا نعرف إنْ كان الصبّان قد اطلع على رأي ابن الناظم أو غيره وتابعه فيه أو أنّه قال بهذا الرأي من دون أن يكون متابعاً لنحوي سابق.

يتضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان قد أخذ فائدته من ابن هشام علماً أنّ هناك من سبق ابن هشام في ذكر هذه المسألة وبعبارة تكاد تكون مشابهة لعبارته وهو المرادي (٧٤٩هـ) إذ قال: ((وإذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا، نحو: أشرت إليه أن لا تفعل. جاز رفعه، وجزمه، ونصبه. فرفعه على جعل أن مفسرة، ولا نافية. وجزمه على جعل لا ناهية. ونصبه على جعل أن مصدرية، ولا نافية. وإنْ كان المضارع مثبتاً جاز رفعه ونصبه، بالاعتبارين)).[2] وهذا يدلّ على أنّ الصبّان يستعين بمصادر معينة كمغني اللبيب مثلا إمّا لتوفر هذه المصادر لديه أو لأهميتها كما يعتقد.

ـ أنّ الصبّان قد زاد على قول ابن هشام أنّه يصح الجزم بلا الناهية وكون أنْ مصدرية، وزيادته هذه أفادت القارئ، وصحّحت حكماً كان يُعتقد خطأه.

(١) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك : ٥٣/٤.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٠، ٢٢١.

اجتماع شرطين

يُعرّف الشرط على أنّه: ((تَرْتِيب أَمر على أَمر آخر بأداة))،[١] ومن هذا التعريف يتضح أنّ أركان الشرط ثلاثة: الأداة والجملتان، الجملة الأولى تسمى جملة الشرط والثانية تسمى جواب الشرط. [٢] وذكر ابن مالك في ألفيته أحكام هذه الأركان، إلا أنّه لم ينبّه على مسألة اجتماع شرطين، فتناول الأشموني في شرحه هذه المسألة،[٣] وأورد تنبيهات عدّة أوضح فيها مسألة (اجتماع الشرطين) ثم ذكر الصبّان فائدةً في هذا الموضوع قال فيها:

((ليس من قاعدة توالي الشرطين قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [سورة الفتح: من الآية ٢٥] وإنْ اقتضاه كلام المغني[٤] وإلّا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلاً على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين[٥] وهو غير ظاهر كما قاله الدماميني[٦] واستظهر ما ذكره الزمخشري[٧] من جعل جواب لولا محذوفاً لدلالة الكلام عليه. والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم))[٨]

(١) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٤٧٩/١(الشرط).

(٢) يُنظر: أسرار العربية: ٢٣٦/١، و علل النحو: ١٩٨/١.

(٣) يُنظر: شرح الأشموني: ٥٩٥-٥٩٦، وحاشية الصبّان: ٤٣/٤-٤٥.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٨١٠.

(٥) هذا مذهب ابن مالك يُنظر: تسهيل الفوائد: ٢٣٩

(٦) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٢٣١-٢٣٢.

(٧) ينظر: الكشاف : ٣٤٣/٤.

(٨) حاشية الصبّان: ٤٥/٤.

إنّ مسألة اجتماع شرطين أو توالي شرطين تعني أنّ هنالك شرطين أو أكثر وجواباً واحداً، ولكي يتحقق اجتماع الشرطين هذا فلابد من أنْ يأتي الشرط الثاني بين الشرط الأول وجوابه، فإذا ذُكر جواب الشرط الأول تالياً له فليس هناك اجتماع.(١)

وهناك شواهد كثيرة على اجتماع الشرطين منها الآية التي ذكرها الصبّان قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَئُوهُمْ... لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ويقول الزركشي: إنّ هذه الآية هي العمدة في باب اجتماع الشرطين إذ أنّ (لولا، ولو) شرطان ولهما جواب واحد وهو (لعذبنا)(٢).

وأوّل النحويون هذه الآية تأويلاتٍ ثلاثةً:

الأول: أنْ يكون الجواب المذكور للشرط الثاني، وجواب الشرط الأول محذوف أغنى عنه جواب الشرط الثاني، وممّن قال بهذا الرأي مكي بن أبي طالب(٣)، و الزمخشري إذ قال: ((ولولا كراهة أن تهلكوا ناساً مؤمنين بين ظهراني المشركين وأنتم غير عارفين بهم، فتصيبكم بإهلاكهم مكروه ومشقة: لما كف أيديكم عنهم، وحذف جواب (لولا) لدلالة الكلام عليه)).(٤) وقال بهذا الرأي أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) إذ قال:((وجواب لولا محذوف، وأغنى عنه جواب (لو)))،(٥) وهذا رأي أبي حيان الأندلسي أيضاً إذ قال: إنّ الشرط الثاني (لو) وجوابه يدلان على جواب (لولا) المحذوف(٦)، وإلى هذا ذهب العكبري إذ قال: إنّ الجواب لـ((لو تزيلوا، وجواب لولا

(١) يُنظر: اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام: ٣٢، و توالي شرطين في النحو العربي، لـ أ. د. محمد نوري الموسوي: ١٧٦(بحث).

(٢) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: ٣٧٢/٢.

(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لمكي بن أبي طالب: ٦٩٦٥/١١.

(٤) الكشاف : ٣٤٣/٤.

(٥) البيان في غريب اعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري: ٣٧٨/٢.

(٦) يُنظر: البحر المحيط: ٤٩٦/٩.

محذوف أغنى عنه جواب لو))[1] فالجواب المذكور للشرط الثاني وليس للأول، فلن يكون هناك اجتماع شرطين عندهم، فجواب الشرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه. وإلى هذا التأويل ذهب الصبّان في فائدته.

الثاني: أنْ يكون الجواب المذكور جوابا للشرطين معاً وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش فقال إنّ الجواب المذكور هو جواب للشرط الأول والثاني معا.[2] وذهب إلى هذا الرأي أيضاً الزمخشري فبعد أن ذكر رأيه الأول فيها قال: ((ويجوز أن يكون لَوْ تَزَيَّلُوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون، لمرجعهما إلى معنى واحد، ويكون لَعَذَّبْنَا هو الجواب)).[3] والصبّان لم يذكر ذلك، ولم يشر إلى أنّ الزمخشري له رأيان هنا بل اكتفى بذكر رأي واحد له وهو قوله بحذف جواب لولا.

إلا أنّ أبا حيان رفض مذهب الزمخشري إذ قال: ((لمرجعهما إلى معنى واحد ليس بصحيح؛ لأن ما تعلق به لولا الأولى غير ما تعلق به الثانية: فالمعنى في الأولى: ولولا وطء قوم مؤمنين، والمعنى في الثّانية: لو تميزوا من الكفّار وهذا معنى مغاير للأول مغايرة ظاهرة)).[4] وتابعه في ذلك السمين الحلبي (٧٥٦هـ)،[5] وقد شرح الطيبي (٧٤٣هـ) المراد من قول الزمخشري بأنّ مرجعهما واحد ذاكراً اختياره في هذه الآية إذ قال: ((قوله: (ويجوز أن يكون ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ كالتكرير لـ ﴿لَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ﴾)

يعني: تلخيص المعنى الأول: أن هناك قومًا مختلطين بالمشركين غير متميّزين منهم، وهو ضد ﴿تَزَيَّلُوا﴾، لأن معناه: حصل التميز وتفرق المانع، و(لولا): لامتناع الشيء لوجود غيره، و(لو) لامتناع الشيء لامتناع غيره، فيكون مقتضى جوابهما واحداً، فكان تكريراً. الانتِصاف: (إنّما كان مرجعهما هاهنا واحدًا، وإن كانت (لولا) تدلُّ على

(١) التبيان في إعراب القرآن: ١١٦٧/٢.

(٢) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٨٩٤/٤، و الدر المصون: ٧١٧/٩.

(٣) الكشاف : ٣٤٣/٤.

(٤) البحر المحيط: ٤٩٦/٩.

(٥) ينظر: الدر المصون ٧١٧/٩.

الامتناع لوجود غيره، و(لو) تدلُّ على الامتناع للامتناع؛ لأنّ (لولا) دخلت هاهنا على وجود معناه العدم، إذ التّزيُّلُ معناه المفارقة، فصار ثبوتاً، وكان جَدِّي يختار الوجه الثاني، ويجعله تطرئة لطول الكلام).

وقلت: ولعلّ المختار الأول؛ لأنه حينئذ يقرب من باب الطّرد والعكس، لأنّ التقدير: لولا وجود رجال مؤمنين مختلطين بالمشركين غير متميّزين منهم لوقع ما كان جزاءً لكفرهم وصدّهم، ولو حصل التميّز وارتفع الاختلاط لحصل التعذيب)).[١] ومثل هذا الشرح نجده عند ابن عاشور(١٣٩٣هـ) بقوله: ((ويجوز اعتبار جواب لو مرتبطاً على وجه تشبيه التنازع بين شرطي لولا ولو لمرجع الشرطين إلى معنى واحد وهو الامتناع فإن لولا حرف امتناع لوجود أي تدل على امتناع جوابها لوجود شرطها. ولو حرف امتناع لامتناع، أي تدلّ على امتناع جوابها لامتناع شرطها فحكم جوابيهما واحد، وهو الامتناع، وإنّما يختلف شرطاهما فشرط (لو) منتف وشرط (لولا) مثبت)).[٢]

الثالث: أنْ يكون الجواب المذكور جواباً للشرط الأول، وعلى هذا التأويل فإنّهم يقولون بوجود الاجتماع (اجتماع الشرطين)، وهذا مذهب ابن مالك إذ قال: ((وإن توالى شرطان، أو قسم وشرط، استغني بجواب سابقهما))[٣] فجعل الجواب للشرط الأول أمّا جواب الشرط الثاني فهو محذوف.

وممن ذهب إلى هذا التأويل أيضاً ابن هشام إذ قال: إنّ قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ... لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ من مصاديق توالي الشرطين[٤]، و يتّضح رأيه في قوله: ((وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه))[٥] أي إنّه جعل الجواب المذكور للشرط الأول.

(١) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي: ٤٠٨/١٤.

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور: ١٩٢/٢٦.

(٣) تسهيل الفوائد: ٢٣٩.

(٤) يُنظر: اعتراض الشرط على الشرط: ٣٧- ٣٨.

(٥) مغني اللبيب: ٨١٠.

وقد صرّح بذلك ابن الشجري أيضا إذ قال: ((كذلك مجيئ لولا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا رِجالٌ مُؤْمِنُونَ﴾ ثم مجيئ (لو) بعدها في قوله: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا﴾ وجاء الجواب في قوله: ﴿لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وجب الحكم بأنّه جواب (لولا) لتقدّمها، وهو سادّ مسدّ جواب (لو))).[1]

هذه هي التأويلات الثلاثة التي قال بها العلماء فمنهم من ذهب إلى أنّ اجتماع الشرطين حاصل في هذه الآية ومنهم من ذهب إلى أنّه ليس فيها اجتماع، ومنهم من ذهب إلى أنّ الجواب المذكور هو جواب للشرطين معاً.

يتّضح ممّا تقدم:

ـ أنّ الصبّان يذهب إلى ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري، وأبو حيان وغيرهم ممن يقول بعدم توالي شرطين في قوله تعالى: **﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ ... لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾** وأنّ الجواب المذكور(لعذبنا) هو جواب للشرط الثاني (لو).

ـ لم يذكر الصبّان أنّ هناك من قال بأنّ الجواب المذكور هو جواب للشرطين معاً، وهذا هو مذهب الأخفش والزمخشري كما بيّنا.

(١) أمالي ابن الشجري: ٣٥٧/١.

الفصل الثالث

فوائد الصبّان المتعلقة بالأدوات

عدم اقتران الجملة المعترضة بـ(ثمّ)

تنقسم الجملة من حيث المحل الإعرابي إلى قسمين :

جملٌ لها محل من الإعراب وهي سبع: الواقعة خبراً، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والمضاف إليها، والواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.

وجملٌ ليس لها محل من الإعراب وهي سبع جمل أيضاً: الابتدائية، والمعترضة، والتفسيرية، والمجاب بها القسم، والواقعة جواباً لشرط، والواقعة صلة لاسم أو لحرف، والتابعة لما لا محل له.[١]

فالجملة المعترضة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب وعرّفت هذه الجملة بأنّها ((الواقعة بين جملتين شديدتي الاتصال من حيث الغرض المسوق له الكلام))،[٢] والمراد بالاعتراض: ((أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب))،[٣] والجملة المعترضة عند أهل المعاني هي ما اعترضت بين جملتين متصلتين في المعنى، أمّا المعترضة عند النحويين فهي التي تقع بين جملتين متصلتين لفظاً.[٤]

وذكر الصبّان فائدة عند تعليقه على شرح الأشموني على أول بيت في ألفية ابن مالك وهو قوله:

قَالَ مُحَمَّدٌ - هُوَ ابْنُ مَالِكِ- أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ[٥]

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٠٠- ٥٥٦.

(٢) التحرير والتنوير: ٦٧١/١.

(٣) الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لإبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي: ٧١/١.

(٤) يُنظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح : ٦١٥/١.

(٥) يُنظر: ألفية ابن مالك: ٩.

فقد ذكر الأشموني أنّ جملة (هو ابن مالك) جملة معترضة تميز الناظم من غيره ممن شاركه في اسمه،[١] وبعد أن بيّن الصبّان الوجوه المحتملة في إعراب هذه الجملة ذكر هذه الفائدة وهي أول فائدة وردت في كتابه إذ قال:

((يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم)).[٢]

جاءت الجملة المعترضة كثيراً في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وشعر العرب ونثرهم، وتفيد هذه الجملة تقوية الكلام وتحسينه، وتقع الجملة المعترضة في مواضع فصّلها ابن هشام[٣] وعدّ منها سبعة عشر موضعاً منها أن تقع بين الفعل ومرفوعه كقَول الشاعر:

وَقَدْ أَدْرَكَتْني، - وَالحَوادِثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ وَلا عُزْل[٤]

فجملة (والحوادث جمة) معترضة بين الفعل والفاعل، ومنها بين الفعل ومفعوله كَقَوله:

وَبُدِّلَت - وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ - هَيْفاً دَبُوراً بِالصَّبا وَالشَّمْأَلِ[٥]

فجملة (والدهر ذو تبدل) اعتراضية واقعة بين الفعل (بدّل) ومفعوله (هيفا)، وبين المبتدأ وخبره كَقَول معن بن أوس :

وَفِيْهِنَّ - وَالأيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى - عَوَايِدُ لا يَمْلُلْنَهُ وَنَوَائحُ[٦]

فجملة (والأيام يعثرن بالفتى) اعترضت بين الخبر المقدم والمبتدأ المتأخر، وبين ما أصله المبتدأ والخبر كقول عوف بن ملحم:

---

(١) يُنظر: شرح الأشموني: ٤/١، وحاشية الصبّان : ٤٢/١.
(٢) حاشية الصبّان : ٤٢/١.
(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٠٦.
(٤) البيت من الطويل وهو لرجل من بني دارم، يُنظر: المسائل الحلبيات: ١٤٦، والخصائص: ٣٣٢/١.
(٥) البيت من الطويل ولم نهتدِ إلى قائله، يُنظر: المسائل الحلبيات: ١٤٨، والخصائص :٣٣٧/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب: ٤٩٦/٦.
(٦) البيت من الطويل يُنظر: الأمالي، لأبي علي القالي : ١٩٠/٢، والخصائص ٣٤٠/١.

إنَّ الثَّمـانـينَ - وبُلِّــغْـتَـها - قد أحْوَجَتْ سَمعي إلى تَرْجُمانْ[1]

فجملة (وبلغتها) اعترضت بين الثمانين وقد أحوجت، وتقع بين الشرط وجوابه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [سورة النحل: من الآية ١٠١] فجملة (والله أعلم بما ينزّل) اعترضت بين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه كقوله تعال: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أقول ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[سورة ص:٨٤ - ٨٥] فجملة (والحق أقول) هي الجملة المعترضة،[2] ولا يكون الاعتراض في هذه الجمل المعترضة إلا لغرض عند المتكلم كالدعاء، أو لتهيئة نفس المخاطب لقبول ما بعده، أَو لغيرهما من الأَغراض كتقوية الكلام وتسديده.[3]

وهناك حرفان يقترنان بالجملة المعترضة هما الواو والفاء، وفي الأصل هما حرفا استئناف أو عطف، ويأتي هذان الحرفان لمعان مختلفة فالواو يكون لمطلق الجمع،[4] أمّا الفاء فهي للتعقيب[5]، وذُكر أنّها قد تكون سببية.[6] وقد ذكر الصبّان في هذه الفائدة أنّ الجملة المعترضة ورد اقترانها بهذين الحرفين(الواو والفاء) والشواهد على ذلك كثيرة منها ما تقدم ذكره، وأنّه لا يصح اقترانها بـ(ثم). وقد منع بعض النحويين وقوع الفاء في الجملة المعترضة وذهب ابن عاشور إلى أنّ دخولها في الجملة المعترضة هو الأصح[7] ويرى أنّ علّة منع ذلك عند بعض النحويين هي

(١) البيت من السريع، يُنظر: البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس: ٨٥/٦، وفقه اللغة وسر العربية، للثعالبي: ٢٧٨.

(٢) يُنظر: مغني اللبيب: ٥٠٦- ٥١٠.

(٣) يُنظر: الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني: ٤٠٠.

(٤) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٢٤٨/٢.

(٥) يُنظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٦٢٣/٢.

(٦) يُنظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني: ٧٢٥/٢.

(٧) يُنظر: التحرير والتنوير: ٧٢/٤.

الوهم إذ قال: ((وقد ذُكر في (مغني اللبيب) دخول الفاء في الجملة المعترضة ولم يذكر ذلك في معاني الفاء فتوهم متوهمون أن الفاء لا تقع في الجملة المعترضة))[1] والشواهد الكثيرة التي وردت بدخول الفاء على الجملة المعترضة، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن عاشور منها قول الشاعر:

واعلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُه أَنْ سَوْفَ يَأْتيْ كلُّ ما قُدِرا[2]

فجملة (فعلم المرء ينفعه) جملة اعتراضية،[3] وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [سورة ال عمران: ١٢٣، ١٢٤] فجملة ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ اعترضت بين﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ وبين ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ وغيرها من الأمثلة.

والبحث يفرض علينا سؤالاً وهو لماذا أخرج الصبّان (ثم) من دون بقية حروف العطف الأخرى؟ وللجواب على هذا التساؤل نضع عدة احتمالات ممكنة منها:

ـ أنّ الصبّان قد اطّلع على قول - لم نصل إليه- يجيز فيه دخول (ثم) على الجمل المعترضة فرفض ذلك.

ـ أنّ الصبّان بإخراجه (ثم) قد أخرج بقية الحروف وذكر (ثم) اختصاراً.

(١) يُنظر: المصدر نفسه : ٨-ب/١٣.

(٢) البيت من الكامل ولم يعرف قائله، يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٣٧٧/٢، والإيضاح في علوم البلاغة، لخطيب دمشق: ٢١٥/٣.

(٣) يُنظر: معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي: ٣٧٧/١.

ـ أنّ (الواو) و(الفاء) و(ثم) أشهر أحرف العطف وأحكامها متقاربة، ولكثرة استعمالها وورودها في النصوص، فقد يتبادر إلى الذهن أنّ ما يسري على (الواو) و(الفاء) من حكم يسري عليها، فأفاد أنّ (الواو) و(الفاء) يصح دخولهما على الجمل المعترضة من دون (ثم).

ونرجّح الرأي الأخير؛ لأنّ الأول يُرد بأننا بحثنا في المصادر التي يرجع إليها الصبّان عادة ولم نجد قولاً كهذا، ولأن الصبّان في منهجه المتبع في الحاشية يذكر الرأي أو صاحبه. ومن ثم يرد عليه، أمّا الرأي الثاني فيُرد بأنّ الاختصار ليس منهجاً متبعاً في الحاشية فقد اعتدنا على إطنابه في الشرح ـ في الغالب ـ.

فلم يبقَ لنا إلا الرأي الثالث وما يعزز هذا الرأي أنّ العرب توحّد بين مجموعة كلمات؛ لاشتراكها في أصل أو شهرة، فيتبادر إلى المتعلِم أنّه كلما ثبت حكم لأحدها ثبت للآخر فأخرج (ثم) من هذه الأحرف.

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان بعد اطلاعه على كتب العربية، لم يجد جملة معترضة قد اقترنت بـ(ثم)، بل الغالب في الجمل المعترضة اقترانها بالواو والفاء.

ـ لم نجد ـ بحسب اطلاعنا ـ من سبق الصبّان إلى هذا القول، فهو أول من أشار إلى عدم اقتران الجملة المعترضة بـ(ثم).

حرفا الجر (اللام والباء) بين الفتح والكسر

تنقسم الحروف ـ وهي أحد أقسام الكلم ـ إلى حرف مبنى ويُقصد بها حروف الهجاء التي تتكون منها الكلمة، وإلى حرف معنى وهو: ((ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ احتاج في جزئيّته إلى اسم أو فعل)).[١]

وحروف المعنى قليلة بالمقارنة بالأسماء والأفعال[٢] فمنها حروف اختصت بالدخول على الأسماء فعملت فيها الجر وهذه الحروف تصل ما قبلها بما بعدها فَتوصِل الاسمَ بالاسمِ والفعلَ بالاسم، فأمّا إيصالها الاسم بالاسم فقولك: (الكتاب لمحمد)، فحرف (اللام) هو الذي أوصل الاسم بالاسم وأمّا وصلها الفعل بالاسم كقولنا: (سلّمت على زيد) فحرف الجر (على) هو الذي أوصل السلام بزيد.[٣] وقد ذكر ابن مالك هذه الحروف في ألفيته قائلا:

هَاكَ حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إلى حَتَّى خَلاَ حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى

مُـذْ مـُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَـيْ وَاوٌ وَتَـا وَالْكَـافُ وَالـبَا وَلَـعَلَّ وَمَتَى[٤]

وعندما شرح الأشموني معاني هذه الحروف فسّر الصبّان المراد من كلامه موضحاً ومفصلاً ما يحتاج إلى توضيح وتفصيل، ثم ذكر فائدة عن حرفي اللام والباء فقال:

((كسر لام الجر مع الظاهر إلا المستغاث، وفتحها مع الضمير إلا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقاً وكسرها خزاعة[٥] مع الضمير.

(١) الكافية في علم النحو لابن الحاجب : ٥١.

(٢) يُنظر: البديع في علم العربية: ٤١٤/٢.

(٣) يُنظر: الأصول في النحو: ٤٠٨/١.

(٤) ألفية ابن مالك: ٣٤.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٨٤/١١.

وكسر الباء مطلقاً هو المشهور قال أبو حيان[١]: وحكى أبو الفتح[٢] عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع[٣]))[٤]

أصل كل حرف مفرد واقع في أول الكلمة أنْ يكون متحركاً بالفتح، نحو واو العطف، وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء. إلا أنّ اللام الجارة تكون مكسورة مع المظهر، نحو: الغلام لِمحمد، ومفتوحة مع المضمر، نحو: الغلام لَه، فقد كان ينبغي لِلام الجر أن تكون مفتوحة مع المظهر كما في كل حرف مفرد وكما أنّها مفتوحة مع المضمر؛ إلا أنّها كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وذلك نحو قولك في المُلك: (إنّ زيداً لِهَذا)، أي هو في ملكه، و(إنّ زيداً لَهَذا)، أي هو هذا؛ فلو فتحت في الموضعين لالتبس معنى المُلك بمعنى الابتداء.[٥]

أمّا إذا استُغِيث الاسم المنادى جُرّ بلام واجبة الفتح ما لم يُعطف، فإن عطف المستغاث بتكرار حرف النداء فُتحت اللام أيضا، كقوله:

يَا لَقَوْمِي ويَا لأَمْثَال قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ في ازْديَادِ[٦]

وإن لم يكرر كسرت لذهاب اللبس، كقوله:

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدارِ مُغتَربٌ يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبان لِلْعِجبِ[٧]

---

(١) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٩٠/١١.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، ولم أعثرـ في حدود اطلاعي ـ على هذا الرأي في مؤلفات ابن جني.

(٣) يُنظر: همع الهوامع : ٤١٦/٢.

(٤) حاشية الصبّان : ٣٢٥/٢-٣٢٦.

(٥) سر صناعة الإعراب، لابن جني :١٠/٢.

(٦) البيت من الخفيف لم نهتدِ إلى قائله، يُنظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٣٥، واللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ: ٦٢٢/٢.

(٧) البيت من البسيط ولم ينسب لقائل يُنظر: الأصول : ٣٥٣/١ ، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، لأبي الفرج النهرواني: ٥٠٢.

فهو لم يكرر (يا) مع (الشبان)،[١] وهناك اسباب عدّة ذكرها النحاة في سبب فتح اللام مع المستغاث وهي:

ـ أنّ المستغاث واقع موقع كاف الخطاب ولام الجر تفتح معها ومع المضمر عموما.

ـ إنمّا فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب،[٢] نحو قول الشاعر:

يا لَلرّجالِ لِيَومِ الأَربَعاءِ أَما يَنفَكُّ يُحدِثُ لي بَعدَ النُهى طَرَبا[٣]

ـ ليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله.

ـ ونقل الصبّان وجهاً آخر وهو أنْ تكون اللام بقية (الـ)[٤]

واللام في لغة غير خزاعة تكون مفتوحة مع جميع المضمرات نحو لَنا، ولَه، إلا مع الياء فإنّها تُكسر كقولك: (لِي غلام) و(لِي ثوب) وإنّما انكسرت مع الياء هاهنا لأنّ من شأن ياء الإضافة أن تُكسر ما قبلها[٥]، أمّا في لغة خزاعة [٦]فهي مكسورة عندهم فلا يفرقون بين دخول اللام على الاسم الظاهر أو المضمر فيقولون لِمحمد، لِه، لِنا... فاللام الجارة مكسورة دائما عندهم[٧].

وقد حكى اللحياني (ق ٤هـ) هذه اللغة التي عدّها ابن جني حكاية شاذة ذاهبا إلى أنّ لغة كسر اللام مع المضمر أشد من فتح اللام مع المظهر؛ وذلك لأنّ ((أصل اللام الفتح؛ فإذا ردّت في بعض المواضع على ضرب من التأول إليه؛ فله وجه من القياس. وأمّا الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع. ووجه جوازه أنه لما شبه المظهر بالمضمر في فتح لام الجر معه نحو قراءة سعيد بن

(١) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٤١/٤، وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، لابن الوردي: ٥٥٥/٢.

(٢) يُنظر: سر صناعة الإعراب ١٠/٢.

(٣) البيت من البسيط وهو من الأبيات المنسوبة للحارث بن حلزة اليشكري يُنظر ديوانه: ١٤٥.

(٤) يُنظر: حاشية الصبّان : ٢٤٢/٣.

(٥) يُنظر: اللامات، للزجاجي: ٩٧.

(٦) أكثر مصادر العربية تعزو هذه الظاهرة إلى خزاعة يُنظر: التذييل والتكميل: ١٨٤/١١، إلا ابن جني فقد عزاها إلى قضاعة يُنظر: الخصائص: ١٢/٢.

(٧) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٨٤/١١.

جبير وغيرها[١]، كذلك شبّه المضمر بالمظهر في كسر لام الجر معه في هذه الحكاية الشاذة)).[٢]

وقد ذكر ابن جني فتح هذه اللام مع المظهر في بعض اللغات ونقل حكاية بعض اللغويين في ذلك منها ما سمعه أبو زيد من قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ﴾ [سورة الانفال: من الآية ٣٣] بفتح اللام في (ليعذبهم) وذهب ابن جني إلى أنّ ذلك شاذ لا يقاس عليه.[٣]

أمّا الباء فهي من حروف الجر أيضاً وهي على نوعين الأولى الباء التي لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بها نحو (سطوت بعمرو)، والأخرى الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله، إذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو (أمسكت بزيد) والأصل (أمسكت زيداً) فأدخلوا الباء ليعلموا أنّ إمساكك إياه كان بمباشرة منك له بخلاف قولهم (أمسكت زيدا) بدون الباء فإنه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة[٤].

وشُبّهت الباء باللام فكُسِرت عند دخولها على الاسم الظاهر فتقول (بِزيدٍ) كما قالوا لِزيدٍ، ووجه الشبه هو كلاهما حرف جر وكلاهما من حروف الذلاقة وكل منهما

(١) ما ذكره ابن جني من أن سعيداً بن جبير قرأ بفتح اللام في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لَيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ﴾ لم تذكره كتب القراءات والتفسير، وتنسب هذه القراءة إلى أبي السمال، يُنظر: الدر المصون: ٥٩٧/٥.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٢، ١٣.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٢، ١٣.

(٤) يُنظر: همع الهوامع: ٤١٦/٢، ٤١٧.

لا يفارق الحرفية.[١] ونقل أبو حيان عن ابن جني أنّ بعضهم فتحَ الباء مع الظاهر فقالوا بَزيدٍ،[٢] ونقل السيوطي هذا عن أبي حيان.

[٣] ولم نجد هذا الكلام عند ابن جني ففي حديثه عن حرف اللام أشار إلى مسألة فتح الباء مع المضمر، لكنه لم يشر إلى فتحها مع الظاهر كما قال أبو حيان ونقله عنه السيوطي في همع الهوامع ثم نقلها الصبّان .

وبحسب بحثي لم أجد ابن جني تحدث في (حرف الباء) عن ذلك، لكنّه في الخصائص[٤] أشار إلى فتح الباء مع المضمر وكسر اللام مع المضمر لغة قليلة هي لغة قضاعة ولم يتحدث عن الظاهر أيضاً، فإمّا أن يكون أبو حيان قد وهِم في النقل عن ابن جني أو قد يكون نقلها من مصدر آخر.

وجاز عند بعضهم[٥] فتح الباء مع المضمر تشبيها باللام مع المضمر فتقول مررت بَه، وهذا التشبيه هو تشبيه بالغلط.[٦] وهذا مما حكاه اللحياني(ق٤هـ) أيضا وقد علّق ابن جني بعد نقله هذه الحكاية بقوله ((إنّ اصحابنا في كثير مما يحكيه اللحياني كالمتوقفين)).[٧]

لم ينقل الصبّان هذه اللغة ـ فتح الباء مع المضمر ـ ولم يشر إليها في فائدته ولعلّ السبب في ذلك ربّما يعود إلى أنّ ابن جني، ويفهم من كلامه السابق أنّه

(١) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ١٥٤/١، ٢/ ١٣.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٩٠/١١.

(٣) يُنظر: همع الهوامع: ٤١٦/٢.

(٤) يُنظر: ١٢/٢.

(٥) نسبها ابن جني والسيوطي إلى قضاعة يُنظر: الخصائص:١٢/٢، والاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي: ٣٨٨ إلا أن أبا حيان وأغلب النحويين نسبوها إلى خزاعة، يُنظر: التذييل والتكميل: ١٨٤/١١.

(٦) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٣.

(٧) المصدر نفسه: ١٣/٢.

ضعّفها، أو لأنّه لم ينقل من كتب ابن جني بالمباشر بل نقل هذا القول عن أبي حيان بواسطة همع الهوامع فلذلك لم يذكرها لأنّهما لم يذكرا هذه اللغة، وهو الراجح عندي.

يتضح مما تقدم:

ـ بيّن الصبّان في هذه الفائدة حركة اللام والباء الجارتين باختلاف الأسماء الداخلة عليها.

ـ أنّ الصبّان وإنْ كان ناقلاً للفائدة ولم يعطِ رأيا فيها، إلا أنّه أجْمَلَ ما ذكره النحويون في ما يتعلق بحركة اللام والباء مع الظاهر والمضمر.

ـ لم يذكر الصبّان أنّ هناك من فتح الباء مع الضمير، تشبيها باللام، وقد أشرت إلى ذلك في البحث.

دخول همزة الاستفهام على حروف العطف

يعرف الاستفهام على أنّه ((استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل: هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن)).[١] وأدواته عدّة وهي (الهمزة، وهل، وأم، وأنّى، وأين، وأي، وأيان، وكم، وكيف، وما، ومتى، ومن) [٢]، ولهذه الأدوات الصدارة في الكلام قال سيبويه في حديثه عن (أين وكيف): ((وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام))[٣]، وكذلك أبو علي الفارسي قال: ((الاستفهام لا يتقدم عليه ما كان في حيزه)) [٤]، والسبب في ذلك أنّ هذه الأدوات تُنبّه على القسم القسم الذي دلّت عليه، فإنّ السامع عندما يسمع أداة من أدوات الاستفهام فإن فهمه يتوجه إلى معنى الاستفهام، أمّا إذا تأخرت هذه الأداة فسيختل فهم السامع والمعنى سيكون مردداً بين أقسام الكلام، فكان التقديم لهذا الغرض[٥]، وقد جمع الدكتور عزمي محمد عيال أغلب آراء علماء العربية في وجوب تقديم الاستفهام وقولهم بأنّ له الصدارة في الكلام،[٦] وجاء الصبّان بفائدة بيّن فيها دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم قائلاً:

((تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ [الأعراف: من الآية ١٨٥] ، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [غافر: من الآية ٨٢، محمد: من الآية ١٠] ، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: من الآية ٥١] ، فالجمهور أنّ الهمزة قدمت من

(١) كتاب التعريفات، للجرجاني: ١٨.

(٢) يُنظر: أسرار العربية: ٢٦٧.

(٣) الكتاب: ١٢٨/٢.

(٤) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ: ٣١.

(٥) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٥٥/٢.

(٦) يُنظر: حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، للدكتور عزمي محمد عيال سلمان: ٤٦- ٤٧.

تأخير وأنّ هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم، وأنّ الهمزة كانت بعد هذه الأحرف فقدمت على العاطف تنبيهًا على أصالتها في التصدير، والزمخشري[١] أنّ الهمزة في محلها الأصلي والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير: أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك، وحكي عنه موافقة الجمهور، وفي دعوى الزمخشري حذف الجملة، وفي دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف. فارضي)).[٢]

تُعدّ همزة الاستفهام من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال، وهي أصل أدوات الاستفهام. ولأصالتها امتازت بأمور، منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم ولا تتقدم الحروف العاطفة عليها كما هو الحال في بقية أدوات الاستفهام الأخرى[٣] كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ ﴾ [سورة ال عمران: من الآية ٨٣] فإن الهمزة لابدّ من تقديمها على حرف العطف أمّا بقية أدوات الاستفهام فيتقدم عليها حرف العطف كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [سورة الأعراف: من الآية ٤٤].

وكونها تتقدم على العاطف في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم ـ كما بيّنا ـ أحد دليلين ذكرهما ابن هشام على تصدرها فهي تتقدم هنا تنبيهاً على أصالتها في التصدير أمّا الدليل الثاني أنّها لا تُذكر بعد أم التي للإضراب فلا تقول (أقرأ محمد أم أكتب) ويجوز ذلك مع أدوات الاستفهام الأخرى فتقول (أقرأ محمد أم هل كتب).[٤]

(١) لم يصرّح برأيه في كتبه النحوية كالمفصل والأنموذج، وإنّما اسْتُنبِط رأيه من توجيهه للآيات القرآنية.

(٢) حاشية الصبّان : ١٥٤/٣.

(٣) يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠- ٣١ ،و شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ١١٠/٤.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٢١- ٢٢.

واختُلِف في دخول الهمزة على حروف العطف ـ كما ذكر الصبّان في فائدته ـ فيرى سيبويه والجمهور أنّ أصل الكلام تقديم حرف العطف على الهمزة إلا أنّ الهمزة قدمت من تأخير وسبب تقديمها هو أنّها من الأدوات التي لها الصدارة في الكلام[١] أي إنّ الهمزة موقعها بعد حروف العطف وقدمت على هذه الحروف لأنّ لها الصدارة في الكلام.

وقد ذكر النحاة[٢] أنّ الزمخشري يرى أنّ الهمزة في محلها الأصلي فلا وجود للتقديم والتأخير، ففي قوله تعالى: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ [سورة البقرة: من الآية ١٠٠] و: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [سورة البقرة: من الآية ٨٧] هناك جملة محذوفة بعد الهمزة وقبل حروف العطف والتقدير (أكفروا وكلما عاهدوا ، وأكفرتم فكلما جاءكم). أي إنّ الهمزة في موقعها الأصلي ولم تتقدم من تأخير.

وذكر أبو حيان أنّ الزمخشري قد تراجع عن رأيه في أكثر من موضع إذ قال: ((وزعم الزمخشري أنّ الواو والفاء وثم بعد الهمزة واقعة موقعها، ولا تقديم ولا تأخير، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدّرة يصح العطف عليها، وكأنه رأى أنّ الحذف أولى من التقديم والتأخير. وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة))[٣].

بيد أنّ الزمخشري لم يصرّح برأيه في كتبه النحوية كالمفصل والأنموذج، وإنّما اسْتُنبِط رأيه من توجيهه للآيات القرآنية، وكثرة المواضع التي قدّر فيها محذوفا بين حرف العطف وهمزة الاستفهام دفعت النحاة إلى نسبة هذا الرأي له. والزمخشري وافق رأي الجمهور في بعض الآيات، وأجاز الوجهين في آيات أخر، وأحيانا يجعل

(١) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ١١١/٤.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه والمكان نفسه، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٠٣٣/٢، ومغني اللبيب: ٢١-٢٢.

(٣) البحر المحيط: ٢٩٦/١.

الواو للحال والفاء للجزاء وليستا للعطف، [١]، أي إنّه لم يكن يتبنى رأياً معيناً وعدل عنه.

وهناك اعتراضات على ما ذهب إليه الزمخشري من تقدير جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف، منها قول ابن مالك: أنّ حذف الجملة التي يصح المعنى بدونها فيه تكلف ومخالفة للأصول[٢] ووافقه ابن هشام في هذا الرأي قائلاً: ((ويضعف قَولهم مَا فِيهِ من التَّكَلُّف وأَنّه غير مطرد فِي جميع المواضع))[٣] فهو يضعّف قول الزمخشري لأمرين، الأول: ما في تقدير الجملة المحذوفة من تكلّف، وإذا ما قورن هذا التقدير بتقديم الهمزة فإنّ تقديم الهمزة أسهل لأنّها أقل لفظاً من الجملة المحذوفة[٤]

ورُدّ هذا الاعتراض إذ جوّز العلماء أنْ يُستغنى بحرف العطف والمعطوف عن المعطوف عليه وهذا وارد في العربية نحو (بلى وزيداً) لمن قال: (ألم تضرب عمراً؟) ونحو قول العرب: (وبك وأهلاً وسهلاً) لمن قال: (مرحباً) فحذف المعطوف عليه لقرينة جائز.[٥] أمّا في مقابلة تقديم الهمزة بحذف المعطوف عليه، فقول ابن هشام: أنّ تقديم الهمزة أسهل والتجاوز بالمفرد أهون من التجاوز بالجملة فهذا ضعيف وإنّ التجاوز بالمفرد أقل منه في العربية من التجاوز بالجملة. [٦]

أمّا الثاني: فهو أنّ تقدير جملة محذوفة غير مطّرد في العربية فلا يمكن القول إنّ هناك جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنۡ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ

(١) يُنظر: دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم في القرآن الكريم دراسة في التركيب والدلالة، إعداد د. صلاح عبد المعز :٤٣٧ – ٤٣٩ (بحث).

(٢) يُنظر: شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك : ٦٤.

(٣) مغني اللبيب: ٢٣.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي:١٠٣٢/٢.

(٦) يُنظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب : ٦٢/١.

كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾[سورة الرعد: من الآية ٣٣] فضلاً عن الاطراد أنّ الزمخشري أخذ بقول الجمهور في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ [...]**أَفَأَمِنَ** أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾[سورة الأعراف: ٩٥، ٩٧] فعطف (فأمِنَ) على (فأخذناهم بغتة) وهذا هو كلام الجمهور. وفي مواضع أخرى جوّز الوجهين أي العطف على جملة محذوفة بين الهمزة وحرف العطف والعطف على ما قبل الهمزة.[١] فكلام الزمخشري غير مطرد.

ورُدّ هذا الاعتراض ففي قوله تعالى: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ...﴾ ليس هناك جزم ولا يجوز العطف على جملة محذوفة بين الهمزة والفاء ((إذ يجوز يجعل (من) مبتدأ خبره محذوف وهو (لم يوحدوه)، وتجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام، والتقدير أهم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه، والهمزة للإنكار التوبيخي))[٢]

وإنّ الاطراد لم يتحقق عند الفريقين فإنّ رأي سيبويه والجمهور غير مطرد كذلك، ففي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿٩٩﴾ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكثرهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [سورة البقرة: ٩٩-١٠٠] لا يمكن هنا عطف (كلما عاهدوا عهداً) على ما قبل الهمزة بل لابد من تقدير جملة محذوفة بين الهمزة والواو.[٣] أمّا الزمخشري في هذه الآية فقد عدّ الواو

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٢٣-٢٤.

(٢) شرح الدماميني على معني اللبيب : ٦٢/١.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه والمكان نفسه.

عاطفة وكلما عاهدوا معطوفة على جملة محذوفة تقديرها (أكفروا بالآيات البينات)[١].

وهناك آراء أخرى نقلها لنا الدكتور صلاح عبد المعز في بحثه تخالف رأي الجمهور والزمخشري وهي أنّ الكسائي عدّ الواو ساكنة عند اجتماعها مع الهمزة فتكون (أوْ) وهي بمعنى بل، أمّا الأخفش فقد ذكر أنّ الواو والفاء بعد الهمزة يجوز أن تكونا زائدتين[٢]

يتّضح مما تقدم:

ـ اعتماد الزمخشري في هذه الظاهرة السياق، فتارة يُقدّر جملة بين الهمزة وحرف العطف وتارة لا يقدّر.

ـ أنّ الصبّان لم يذكر رأي الكسائي ورأي الأخفش في هذه المسألة، وقد يكون السبب في ذلك أنّه اكتفى بذكر الرأيين المشهورين.

ـ أنّ الصبّان كان ناقلاً للفائدة ولم يبدِ رأيه أو يرجّح رأياً معيناً.

ـ أنّه لا يمكن ترجيح رأي معين في هذه المسألة فالسياق والمعنى هما الحاكمان.

(١) يُنظر: الكشاف : ١٧١/١.

(٢) يُنظر: دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم في القرآن الكريم: ٤٤٨(بحث).

في جواب الاستفهام المقترن بـ (أم)

تعدّ حروف العطف أحد أنواع حروف المعاني وقد تحدّث عنها النحويون في مصنفاتهم ذاكرين عدد هذه الحروف ومعنى كل منها واستعمالاتها، وقد أورد الصبّان فائدة عند شرحه لكلام الأشموني على هذه الحروف، وكانت فائدته مختصّة بحرف (أم) والاستفهام به، و(أم) العاطفة على نوعين متصلة ومنقطعة وذكر بعض اللغويين أموراً للتمييز بينها منها ما ذكره السخاوي وهي:

أحدها: أن المتصلة يقدّر الكلام معها بتقدير(أي)، و(أم) المنقطعة لا يقدّر معها الكلام بمعنى (أي).

الثاني: أنّ المتّصلة يجب أن يسبقها الاستفهام والخبر، والمنقطعة لا تقع بعد الاستفهام والخبر.

الثالث: أنّ المتّصلة يجب أن تقع بعد همزة الاستفهام، ولا تقع بعد (هل) وأدوات الاستفهام الأخرى. أمّا المنقطعة فتأتي بعد (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام.

الرابع: أنّ المتصلة يكون جوابها بتعيين أحد الاسمين، وجواب المنقطعة يكون بـ(نعم) أو (لا).

الخامس: أنّ المتّصلة يكون الكلام معها جملتين.

السادس: أنّ المتّصلة لا إضراب فيها، والمنقطعة يقدّر فيها إضراب عن الكلام الأول.

السابع: أنّ المتّصلة يسأل بها عن تعيين مشكوك فيه، والمنقطعة يسأل بها عن مشكوك فيه لا عن تعيينه.[1]

(١) سفر السعادة وسفير الإفادة : ٧٤٥/٢ .

فيتّضح ممّا تقدم أنّ جواب الاستفهام مع المتصلة يكون بالتعيين، أمّا جواب الاستفهام مع المنقطعة يكون بنعم أو لا، فأورد الصبّان فائدة حول جواب الاستفهام مع (أم) قائلا:

((جواب الاستفهام مع المتّصلة بالتعيين، وقد يجاب بلا مقصوداً بها نفي وقوع كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الأشياء كما في قصّة ذي اليدين[١]، وهل يجاب بنعم مقصوداً بها إثبات كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أرَ من ذكره، لكنه مقتضى القياس، وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم. وإذا توالت استفهامات بأم المنقطعة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما قبله فاعرف ذلك)).[٢]

إنّ (أمْ) المتصلة من حروف العطف التي تعطف ما بعدها على ما قبلها وسميت متصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.[٣]وهي على نوعين:

ـ أنْ تتقدم عليها همزة التّسوية وهي الواقعة بعد سواء أو ما أبالي كما في قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ ﴾ [سورة المنافقون: من الآية ٦][٤]، وقول حسان ابن ثابت:

---

(١) ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة، قال: ((صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر، فسلم في ركعتين، فقام ذو اليدين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كل ذلك لم يكن.))، وفي موطأ مالك أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ يَا رَسُولَ اللهِ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ».، وفي مسند أحمد قال رسول الله "لم أنْس ولم تقصر الصلاة"، وفي مصنف ابن أبي شيبة أَنَّهُ قَالَ: " أَنَقَصَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «لَا». يُنظر: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، للنيسابوري : ٤٠٤/١، والموطأ، لمالك بن أنس : ١٢٨/٢، ومسند أحمد بن حنبل، لأحمد بن محمد بن حنبل : ١٣٠/١٢، والكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة: ٣٩٣/١.

(٢) حاشية الصبّان : ١٥٤/٣-١٥٥.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٠٠٥/٢.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٦١.

ما أبالِي أنبَّ بالحَزْن تيسٌ أم لحَانِى بظَهْرِ غيبٍ لَئيمُ[١]

أي ما أبالي بنبيب تيس، ولا بجفاء لئيم. [٢]

ـ أنْ تتقدم عليها همزة ويطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو أزيد عندك أم عمرو[٣]

والفرق بين (أم) وبين حرف العطف (أو) هو عندما يسأل السائل (أزيد عندك أو عمرو) باستخدام حرف العطف (أو) فالسائل شاكّ بوجود أحدهما عند المسؤول، فهو شاك بالوجود أصلاً، وهنا يكون الجواب بنعم أولا، أمّا إذا سأل أزيد عندك أم عمرو باستخدام أم المتصلة، فالسائل هنا قد علم بوجود أحدهم عند المسؤول ولكنّه جهل تعيينه، فجوابه يكون بتعيين أحدهما إمّا زيد أو عمرو.[٤]

لكنّ الصبّان ذكر أنّ (أم) المتصلة قد يجاب معها بـ(لا) تخطئة لاعتقاد السائل، فإنّ السائل عندما يقول (أقدم زيد أم عمرو)، فإنّه يعتقد بقدوم أحدهما إمّا زيد أو عمرو، فعندما نجيب بـ(لا) على المتصلة ينتفي القدوم أصلاً، أي لم يقدم لا زيد ولا عمرو.

ويرى أنّ من مقتضى القياس الجواب بنعم لإثبات كل من الشيئين أو الأشياء تخطئة للسائل في اعتقاده بوجود أحدهما، فجواب المسؤول عن السؤال السابق بنعم يعني أنّ زيداً وعمراً موجودان كلاهما.

لم يذكر الصبّان شاهداً على كلامه هذا، وما ذكره ـ حديث ذي اليدين – فإنّ عموم النفي المستفاد منه لم يتم بلفظ (لا) بل ما أفاد عموم النفي هو قوله صلى الله عليه واله وسلم: (كل ذلك لم يكن)، وهذا ما ردّ به الخضري (١٢٧٨هـ) كلام الصبّان إذ قال:

(١) البيت من الخفيف : يُنظر: ديوان حسان بن ثابت: ٢٢٥ .

(٢)يُنظر: شرح ابن الناظم: ٣٧٥.

(٣) يُنظر: مغني اللبيب: ٦١.

(٤) يُنظر: العُدّة في إعراب العُمدَة، لبدر الدين المدني: ١٨٢/١.

((إن تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد (لا) بل بقوله: كل ذلك لم يكن))[١] ومِنْ ثُمَ رفض الخضري أنْ يقاس الاثبات على النفي كما ذهب إليه الصبّان إذ قال ((فقياسه في الاثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كأن يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا)).[٢] فنبّه الخضري على أنّ قياسه في الإثبات لا يمكن أنْ يكون بنعم بل لابدّ من الإتيان بما يدلّ على الإثبات كأن يقول: (وقع كل ذلك) أو ما شابهها من معانٍ.

وقد تناول اللغويون حديث ذي اليدين هذا في باب (عموم السلب وسلب العموم) ومعنى عموم السلب أن يتقدّم لفظ العموم على أداة السلب أي أنْ تتقدم (كل) على النفي لفظاً أو تقديراً، أمّا سلب العموم فهو أن يتقدم لفظ السلب على العموم أي تتقدم أداة النفي على (كل) لفظاً أو تقديراً،((فعموم سلب الحقيقة يمنع ثبوت شيء من أفرادها، وسلب عموم الحقيقة لا يمنع ثبوت بعض أفرادها))[٣] وفي جواب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على قول ذي اليدين ((أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ يَا رَسُولَ اللهِ، أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: كُلُّ ذلِكَ لَمْ يَكُنْ)) تقدّمت (كل) على أداة النفي والمعنى هو عموم السلب فهو لم ينس ولم يقصر، ولو قال الرسول (لم يكن كل ذلك) بتقديم النفي على كل لاختلف المعنى وتحول إلى سلب العموم[٤] ومن هذا قول أبي النجم العجلي:

قَدْ أَصْبَحَتْ أَمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٥]

(١) حاشية الخضري: ٦٢٦/٢.

(٢) المصدر نفسه والمكان نفسه.

(٣) الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية، لنجم الدين الحنبلي: ٦٣٦.

(٤) يُنظر: دلائل الإعجاز: ٢٨٤-٢٨٥.

(٥) البيت من الرجز: يُنظر ديوان أبي النجم العجلي : ٢٥٦.

والمعنى على رفع (كل) أنّها ادعت عليه ذنبا لم يصنع منه شيء، ولكن يصح نصب (كل) فتكون في حيز النفي تقديرا، فعلى الرفع يكون المعنى على عموم السلب وهو ما أراده الشاعر، وعلى النصب يكون المعنى سلب العموم. (١)

أمّا أم المنقطعة فهي التي لم تسبق بهمزة التسوية ولا همزة مغنية عن أي،(٢) وذكرنا أنّها تقع في الغالب بين جملتين مستقلتين في معناهما، ولكل منهما معنى خاص يخالف معنى الآخر وهذا هو السبب في تسمية أم بالمنقطعة أو بالمنفصلة، وقد يكون معناها الإضراب فتكون بمعنى: بَل كما في قوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[سورة الأعراف: ١٩٥] وأحياناً قد تفيد معه معنى آخر.(٣) والفرق بين بل وأم هو عندما تقول (ضربت محمداً بل عمراً) فإن المتكلم هنا ناسٍ أو غالط فهو أراد أنْ يخبر أنّه ضرب عمراً لكنّه نسي وقال محمداً ثم استدرك بـ(بل) نافياً الضرب من الأول مثبتاً للثاني، أمّا في قولك (هل محمد منطلق أم عمرو) فـ(أم) معها استفهام أو ظن وإضراب عن الأول، فقد أضرب عن سؤاله عن محمد وسأل عن عمرو.(٤)

وفي قولنا (أ ضربت زيداً أم ضربت محمداً أم ضربت علياً). فإنّ السائل يسأل عن ضرب علي لكنّه توهم وقال: زيد ثم أراد أنْ يصحح فقال: محمد ثم أضرب بأم واستفهم عن ضرب علي، فإنّ الجواب بالنفي أو الإثبات على الاستفهام مع أم المنقطعة هنا يكون لأخيرها للإضراب إليه عما قبله هذا ما ذكره الصبّان في الفائدة، فعندما يجيب المسؤول بالإيجاب يعني أنّه ضرب علياً وبالنفي أي لم يضرب علياً.

(١) يُنظر: دلائل الإعجاز :٢٧٨.

(٢) يُنظر: همع الهوامع : ١٩٧/٣، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل : ٢٣١/٣.

(٣) النحو الوافي : ٥٩٧/٣.

(٤) معاني النحو: ٢٨٩/٣.

يتّضح مما تقدم:

ـ أنّ الصبّان أبدى رأيه في هذه الفائدة ونبّه القارئ على أنّه قد يجاب بالإثبات أو النفي على السؤال مع (أم) المتصلة ـ خلافا للأصل وهو الجواب بالتعيين ـ تخطئة للسائل، وهذا ما لا نجده عند من سبقه من النحاة.

ـ أنّ كلام الصبّان لم يكن معززاً بشاهد، وما ذكره من حديث (ذي اليدين) لا شاهد فيه كما تقدّم.

ـ أنّ جواب الاستفهام بعد (أم) المنقطعة يكون لأخيرها للإضراب إليه عما قبلها.

العطف على التوهم

العطف نوعان: عطف البيان وهو عطف يوضّح أو يكشف أو يفسّر المتبوع،[١] وعطف النسق وهو: ((أن تجمع بين التّابع والمتبوع في الإعراب لفظاً وموضعاً بحرف خارج منهما، مع اجتماعهما في الحكم واختلافهما))،[٢] وعرّفه الفاكهي بـ((هو تابع لما قبله، يتوسط بينه وبين متبوعه في اللفظ أحد حروف العطف))،[٣] وأنّ لعطف النسق ثلاثة أنواع:

الأول: العطف على اللفظ: ذهب العلماء إلى أنّ العطف على اللفظ هو الأصل[٤] نحو ليس محمدٌ بواقفٍ ولا قاعدٍ، بجر قاعد معطوفة على كلمة واقف.

الثاني: العطف على المحل: نحو (ليس محمدٌ بواقفٍ ولا قاعداً)، فواقف اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنّه في الاصل محلّه النصب فهو خبر ليس، وقاعداً معطوف على محل واقف وهو النصب كما ذكرنا.[٥]

الثالث: العطف على التوهم: وهو ((نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهُّماً لوجود عامل مُتَوهَّم))[٦] نحو (ليس محمد واقفاً ولا قاعدٍ)، فإنّ المتكلم قد تخيل أنّ هناك حرفَ جرٍ جرٍ سبق كلمة واقف فتخيلها ليس محمد بواقفٍ، فعطف قاعدٍ عليه وجره. والتقدير ليس محمد بواقفٍ ولا قاعدٍ، ويكون المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه في حركته الإعرابية، وهناك من ذكر أنّ العطف على التوهم في القرآن يسمّى العطف على

(١) يُنظر: فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، للحازمي: ٤٤٤.

(٢) البديع في علم العربية: ٣٥٤/١.

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي: ٢٧٢

(٤) يُنظر : همع الهوامع: ٢٢٩/٣.

(٥) يُنظر: مغني اللبيب: ٦١٦.

(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي:٢٤٦.

المعنى وفي غير القرآن يسمّى بالعطف على التوهم.[١] وقد تقدم بيان الفرق بينهما، وذكر الصبّان فائدةً في حاشيته تحدّث فيها عن العطف على التوهم القائم على تقدير حرف الجر وهذا ما دعانا هنا إلى وضع هذه الفائدة في فصل الأدوات قائلاً:

((قال في التسهيل: ((وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها.))[٢] قال الدماميني[٣]: وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة أنّه غير مقيس. ثم قال في التسهيل[٤]: ويندر ذلك أي جر المعطوف على الخبر المذكور في غير ليس وما، ثم قال: وإن ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه أعطي الوصف ما له مفرداً، فينصب أو يجر على التوهم ورفع به السببي وهو أخوه في المثال، أو جعلا مبتدأ وخبراً، فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذٍ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان أخواه ولا ذاهبون أخوته. ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلاً به أغنى عن الخبر لاعتماده على النفي وإن تلاه أجنبي عطف بعد ليس على اسمها. والوصف على خبرها، فتقول: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو، وإن جر بالباء جاز على الأصح جر الوصف المذكور، وليس ذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأنّ جر المعطوف بباء مقدّرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء؛ لأنّ خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذٍ إلى عطف الجمل[٥]. انتهى مع زيادة من شرح الدماميني.))[٦]

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر البغدادي: ١٥٨/٤.

(٢) تسهيل الفوائد: ٥٨.

(٣) يُنظر: تعليق الفرائد: ٢٧٤/٣.

(٤) تسهيل الفوائد : ٥٨ بتغيير طفيف .

(٥) يُنظر: تعليق الفرائد:٢٧٧/٣- ٣٧٩.

(٦) حاشية الصبّان: ٣٩٣/١-٣٩٤.

لمّا كثر دخول الباء على خبر (ليس) وخبر (ما)، جاز أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب كقول الشاعر:

مَشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً ولا ناعِبٍ إلاَّ بشُؤْمٍ غُرابُها[١]

فقد جر (ناعب) وقال آخر في جر المعطوف على المنصوب بـ(ما):

ما الحَازِمُ الشَّهمُ مِقْداماً ولا بَطَل إنْ لمْ يَكُن للهَوَى بالحق غَلاَّبا[٢]

فكأنّه قال: ما الحازم بمقدام ولا بطل، ولم يحسن قول الشاعر:

وما كُنْتُ ذا نَيْرَبٍ فِيهِمْ ولا مُنْمِشٍ مِنْهم مُنْمِلِ[٣]

وذلك لقلّة دخول الباء على خبر (كان)[٤]، إلا أنّ ابن مالك عدّ جر (منمشاً) بالعطف بالعطف على خبر (كان) المنفية، وأنّ خبر (كان) هنا صالح للباء من باب التشبيه بخبر (ليس) و(ما)، وعدّ هذا العطف من النادر.[٥]

وما سبق من عطف يسمى بالعطف على التّوهم، ونبّه ابن مالك بقوله (الصالح للباء) أي إنّ المعطوف عليه إذا كان خبراً لا يصلح للباء فلا يجوز جرّه، نحو: لست تفعل ولا مقارباً،[٦] وذكر ابن هشام أيضاً شروط العطف على التوهم قائلاً: ((وشرط ((وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله

(١) البيت من الطويل وهو مختلف في نسبته، يُنظر: الكتاب: ٣٠٦/١، وخزانة الأدب ولب لباب العرب : ١٥٨/٤.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة، يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٣٨٦/١، والتذييل والتكميل: ٣١٦/٤.

(٣) البيت من المتقارب وهو لابن الأعرابي: يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٣٨٦/١، وارتشاف الضرب: ١٢١٦/٣ .

(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٦٢٠.

(٥) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٦) يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، وتمهيد القواعد: ١٢٤٥/٣

هناك))،[1] وهذا العطف ذكره النحويون في مواضع عدة من مصنفاتهم، إذ روى سيبويه في كتابه أنّه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠﴾ [سورة المنافقون: من الآية ١٠]، فقال الخليل: ((هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أنّـِي لَسْتُ مُـدْرِكَ مـا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا [2]

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ)؛ لأنّ الأوّل يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا))[3]

وذكر بعض الباحثين[4] أنّ سيبويه لم يوافق شيخه في هذه المسألة ـ العطف على التوهم ـ ، إذ علَّق على رأي الخليل في حمل قول الأعشى على التَّوهم:

قَالُوا الرُّكُوبَ فَقُلْنَا تِلْكَ عَادَتنَا أو تُنْزِلـُونَ فَإنـَّا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ[5]

فقد ذهب الخليل إلى أنّ رفع (تنزلون) من باب عطف التَّوهم، فصار بمنزلة (ولا سابقٍ شيئا). أمّا سيبويه فاستبعد هذا التوجيه، إذ قال: ((والإشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كبعد ولا سابقٍ شيئا))[6]. فهو يستبعد رأي الخليل، كما يستبعد التَّوهم في ولا سابقٍ شيئاً.

(١) مغني اللبيب: ٦١٩

(٢) البيت من الطويل وهو من الأبيات المنسوبة إلى زهير بن أبي سلمى يُنظر: ديوانه: ٧٦.

(٣) الكتاب: ١٠٠/٣، ١٠١.

(٤) يُنظر: العطف على التوهم بين أصاله القاعدة وتطويع الشاهد، لسيف الدين طه الفقراء: ٣٣٧(بحث).

(٥) البيت من البسيط، يُنظر: ديوان الأعشى : ٦٣.

(٦) الكتاب: ٥١/٣.

إلا أنّ هناك من نسب العطف على التوهم إلى سيبويه إذ قال الزركشي: جوّزه الخليل وسيبويه في القرآن وعليه خَرّجا قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ كأنه قيل أصّدّق وأكن[1]

ووجّه الفرّاء بعض القراءات وتعليلها اعتماداً على التوهم، كما في قوله تعالى:﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾[سورة النحل: من الآية ٨] أجاز الرفع حملاً على التوهّم؛ أي توهّم عطفها على قوله: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ ﴾[سورة النحل: من الآية ٥] على إعتبار أنَّ الأنعام يجوز فيها الرفع كأنّك قلت: الأنعامُ خلقها لكم ... والخيلُ والبغالُ.[2]

والعطف على التوهم عند ابن جني من باب الحمل على المعنى؛ لأنّه يدخل في باب حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل، وحمل قوله تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ على هذا الوجه[3]

وجوّز ابن مالك العطف على التوهم وهذا واضح من كلامه الذي ذكرناه في الفائدة، واستشهد ببعض الشواهد الشعرية ولم ينصّ على جوازه في القرآن الكريم[4] وكان ابن هشام أكثر من تحدث عن مسألة العطف على التوهم، وجعل لها فصلاً في كتابه (مغني اللبيب) ذكر فيه شواهد كثيرة حملت على العطف على التوهم، وهو

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ١١١/٤، ١١٢.

(٢) يُنظر: معاني القرآن للفراء: ٩٧/٢.

(٣) يُنظر الخصائص: ٢٢٦/٢.

(٤) يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٣٨٦/١.

يجيز هذا العطف ولا يقيّده بقيدٍ[١]. وذكر الدماميني أنّ الذي عليه جمهور النحاة أنّه غير مقيس[٢]

أمّا المحدثون فقد أشار عبّاس حسن إلى عطف التوهم، واكتفى بعدِّه نوعاً من أنواع العطف التي يرتضيها بعض النحاة، وفضّل الابتعاد عنه وعدم القياس عليه.[٣] وأشار الدكتور فاضل السامرائي إلى مسألة العطف على التَّوهم بإيجاز شديد، وقال هو غير مقيس عند الجمهور وذكر أنّ عطف التَّوهم يكون على إرادة معنى مغاير للأول، فالمجرور على التَّوهم أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنّه على تقدير الباء، كما في قولنا: ما زيد قائماً ولا مسافرٍ[٤].

وفي مسألة إنْ ولي خبر ليس وصفٌ متلوٌ بسببي كما في (قولنا: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه) التي أشار إليها الصبّان في فائدته فقد أجاز النحاة نصبه بعطفه على ما قبله المنصوب، وجاز جره على التوهم على رأي من أجاز عطف التوهم فتقول: ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهبٍ أخوه، فـ(ذاهب) هنا معطوفة على (قائماً) مع تخيل وجود حرف جر فيه، أي ليس زيد بقائم ولا ذاهب أخوه. أمّا السبب (أخوه) فهو مرفوع بالوصف في الحالتين أي في حال نصب (ذاهب) أو جره.

أو جعلهما -الوصف والسببي- مبتدأ وخبراً، فيرفعان كلاهما فتقول: (ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهبٌ أخوه)، وهنا يتطابقان كلاهما في التثنية والجمع فتقول: (ولا ذاهبان أخواه)، (ولا ذاهبون أخوته). أو أنْ يكون الوصف مبتدأً والسببي فاعلاً سدّ مسدّ الخبر.

أمّا إذا تلاه أجنبي نحو: (ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرو)، فإنّ (ذاهباً) يعطف على خبر ليس (قائماً)، و(عمرو) يعطف على اسم ليس (زيد)، وإذا جرّ خبر (ليس) بالباء

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٦١٩- ٦٢٢ .

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: / ٣١٦.

(٣) يُنظر: النحو الوافي: ٦٥٩/٣.

(٤) يُنظر : معاني النحو :٢٦٧/١.

نحو: (ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو)، فيكون الوصف المعطوف (ذاهب) مجرور، كما في قول النابغة الجعدي:

ولَيْسَ بِمَعْروفٍ لنَا أنْ نَرِدْها صِحاحًا ولا مَسْتَنْكرٍ أن تُعْقَرا[١]

فالشاهد فيه جر (مستنكر) معطوفاً على (بمعروف). وهذا العطف ليس من العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأنّ المعطوف مجرور بباء مقدّرة دلّت عليها الباء المتقدمة[٢]

أمّا مع (ما) النافية العاملة عمل (ليس) فإنّه يجب رفع الوصف، والأجنبي مرفوع بالفرض، فيرفعان كلاهما، سواء كان خبرها منصوباً أو مجروراً بالباء؛ لأنّ خبرها لا يتقدم على اسمها، وهذا ما يجب أنْ يكون في خبر ما عطف على اسمها، كقول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسَّرُ[٣]

فيكون العطف في هذه الحالة من عطف الجمل[٤]، وهناك عدّة آراء في توجيه الفعل (أكن) في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ فحملوا العطف في (وأكنْ) على المحل ومنهم المبرّد[٥]، كأنّه قيل إنْ أخرتني أصّدّقْ وأكنْ من الصالحين، وفي قراءة أبي عمرو[٦] بالنصب يكون العطف العطف هنا على اللفظ؛ لأنّ المعطوف عليه (أصدّقَ) مسبوق بأن مضمرة، وحمل

(١) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان النابغة الجعدي: ٧٠.

(٢) يُنظر: تعليق الفرائد: ٢٧٧/٣- ٢٧٩.

(٣) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان الفرزدق: ٥٠٥.

(٤) تعليق الفرائد: ٢٧٧/٣، ٢٧٨، ٢٧٩.

(٥) يُنظر: المقتضب: ٣٣٩/٢.

(٦) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب: ٣٢٢/٢.

الخليل العطف على التوهم، أي: توهم جزم (أصدّق) وسقوط الفاء، كما ذكرناه سابقاً[1]

يتّضح مما تقدم :

ـ أنّ الصبّان أخذ برأي ابن مالك في حاشيته مؤيداً له، ولم يعترض عليه.

ـ لم يأتِ الصبّان بجديد في هذه الفائدة فقد أخذها عن ابن مالك ومن شرّاح التسهيل كالدماميني، وكان أمينا في نقل النصوص.

ـ هناك من نسب العطف على التوهم لسيبويه، كالزركشي كما تقدم ذكره، والحقيقة أنّ العطف على التوهم للخليل فقط لا إلى سيبويه والخليل.

(١) يُنظر: الكتاب: ٣/١٠٠، ١٠١.

الإعراب بالعارية

ذكر النحويون أنّ الاسم المعرب تتغير حركة آخره باختلاف موقعه في الجملة، ويدلّ على معان مختلفة بصيغة واحدة، ولزم تغيير حركة إعرابه دليلاً على هذه المعاني، فيكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ليدلّ على معنى واحد من دون غيره.(١) وذكروا أنّ الحروف معانيها متّضحة من لفظها فلذلك لا تحتاج إلى تغيير حركة آخرها، فبُنيت على حركة واحدة.(٢)

وبنيت بعض الأسماء لشبهها الحروف وقد ذكر العلماء عدّة أوجه للشبه وهي:

الشبه الافتقاري: هو أن يشابه الاسم الحرف في الافتقار فيحتاج إلى ما بعده ليتمّ معناه كالأسماء الموصولة.

الشبه المعنوي: وهو مشابهة الاسم للحرف في المعنى وهو قسمان الأول ما أشبه حرفاً موجوداً كأسماء الاستفهام، والثاني ما شابه حرفاً غير موجود كان حقه أن يوضع فلم يوضع كأسماء الإشارة

الشبه الوضعي: وهو أن يتشابه الاسم مع الحرف في عدد الحروف، كالتاء في كتبت.

الشبه الإهمالي: وهو أن يشابه الاسم الحروف المهملة فيبنى كما في فواتح السور.

الشبه الاستعمالي: وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحرف فيبنى كأسماء الأفعال(٣) وقد ذكر ابن مالك هذا الشبه بقوله:

وَكَنِيابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ وَكافْتِقَارٍ أُصِّلاَ(٤)

(١) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: ١٣٧/١، واللمع في العربية: ٩.

(٢) يُنظر: شرح المكودي على الألفية، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي: ١٢.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٢٩٩/١- ٣٠١.

(٤) يُنظر: ألفية ابن مالك: ١٠.

وشرح النحويون هذا البيت، وقد أورد الصبّان فائدة حول إعراب الشيخ خالد الأزهري (٩٠٥هـ) لقول ابن مالك (بلا تأثر) قائلاً:

((قال الشيخ خالد[١] : (بلا تأثر) متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر[٢] بعامل[٣]. انتهى

أقول: لم قيل بنقل إعراب لا إلى تأثر وتقدير إعراب تأثر، مع أنّ ذلك خلاف الظاهر، ولمَ لم يقل بأنّ لا معربة محلاً أو تقديراً وأنّها مضافة إلى تأثر وإن جر تأثر إعراب له لا للا إلّا أن يستأنس لما مرّ بالقياس على نقل إعراب إلّا بمعنى غير إلى ما بعدها كما في: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[سورة الانبياء: من الآية ٢٢] فتأمل)).[٤]

نقل الإعراب يعني أنّ الحركة الإعرابية تنتقل من الاسم الأول إلى الاسم الذي يليه

وهذا الانتقال في الإعراب يسمى (الإعراب بالعارية) وإنّ أول من استخدم هذا المصطلح من النحويين الرضي (٦٨٦هـ) في شرحه على الكافية[٥]، ومصاديق هذا الإعراب في كتب النحويين كثيرة نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر- ما يأتي:

أولاً: (إلّا) التي بمعنى (غير) فقد ورد نقل إعرابها عند النحاة كثيراً، فإنْ جعلنا -تجوزاً- الإعراب بالعارية باباً فإنّ (إلّا) أمٌ لهذا الباب؛ وذلك لأنّها أكثر وروداً من

(١) ينظر: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب للشيخ خالد الأزهري: ٧ .

(٢) تأثير في الحاشية، وما أثبتناه هو الصحيح. يُنظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) حاشية الصبّان: ١٠٥/١.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤/٣.

أخواتها، ولأنّ بقية أخواتها تقاس عليها، وقد أورد النحاة منهم سيبويه والمبرّد[١] أنّ (إلّا) تأتي وصفاً بمعنى (غير)، والأمثلة كثيرة على (إلّا) التي نقل إعرابها نحو قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾، وقول ذو الرمة:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدَةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلاَّ بُغَامُها[٢]

فـ(إلّا) هنا بمعنى (غير) فكأنّه قال: (غير الله)، و(غير بغامها)،[٣] فـ(إلّا) الوصفية هذه ينقل إعرابها إلى ما بعدها كما في الشاهد السابق فقوله: (إلّا بغامها) فبغامها مرفوع بالنقل فقد نقل الإعراب من (إلّا) إليه، ويكون معنى البيت((إن صوتاً غير بغام الناقة قليل في تلك البلدة، وأمّا بغامها فهو كثير))[٤] وذكر الأشموني لجواز أن تكون (إلّا) بهذا المعنى ويوصف بها شرطين:

الأول: أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه

الثاني: أن يكون نكرة أو شبهها. [٥]

أمّا في قوله تعالى: ﴿ لوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ فقد قال النحاة أنّ الإعراب نقل من (إلّا) إلى لفظ الجلالة، وأعربَ بعض الباحثين (إلّا) هنا صفة بمعنى (غير) وقال: قد ظهر إعرابها على ما بعدها.[٦]

ثانيا: الواو فقد ينقل الإعراب من الواو إلى ما بعده كما في قولنا (سرت والطريقَ) فالواو هنا واو المعية وذكر الصبّان أنّ الواو لا يحتمل النصب ولذا أعطي إعرابه إلى الاسم التالي له على العارية تشبيها بإلّا التي بمعنى (غير).[٧]

(١) يُنظر: الكتاب : ٣٣١/٢-٣٣٢، والمقتضب: ٤٠٨/٤-٤٠٩.
(٢) البيت من الطويل، يُنظر: ديوان ذي الرمة: ٦٣٨.
(٣) يُنظر: الكتاب: ٣٣١/٢-٣٣٢، والمقتضب: ٤٠٨/٤- ٤٠٩.
(٤) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٠/٢.
(٥) يُنظر: شرح الأشموني: ٢٣٣/١- ٢٣٤، وحاشية الصبّان : ٢٣٠/٢.
(٦) يُنظر: إعراب القرآن وبيانه لدرويش: ١٨/٥.
(٧) يُنظر: حاشية الصبّان : ٢٠٠/٢.

ثالثاً: (ال الموصولة) فهي مختصّة بالدخول على الأسماء ولم تعمل فيها لأنّها كالجزء منها، أمّا العامل فإنّه يتخطى (ال) ويعمل في الاسم التالي لها؛[١] لأنّ اللام الاسمية هنا شابهت اللام الحرفية[٢] وكذلك قاس الرضي والدماميني (ال) على (إلّا) التي بمعنى (غير) في نقل إعرابها عارية إلى ما بعدها[٣]

رابعاً: (لا) التي بمعنى غير كما في قول الشاعر:

ما المستفِزُّ الهوى محمودُ عاقِبَةٍ ولو أُتِيحَ له صفوٌ بلا كَدَرِ[٤]

و قول ابن مالك في الفيته:

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ، أَوْ مَفعُولِ[٥]

فـ(لا) في قوله (بلا كدر) و(بلا دليل) اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعده بطريقة العارية[٦]، فالأصل في الإعراب أنْ يؤثّر حرف الجر على (لا) لا على ما بعده، فـ(كدر) اسم مجرور بالباء بعد نقل الإعراب من (لا) إليه.

وفي قول ابن مالك (بلا تأثر) فإنّ الظاهر والمشهور في إعرابها (الباء) حرف جر و(لا) زائدة و(تأثر) الذي بعدها مجرور. وقيل: إنّ (لا) بمعنى (غير) فهي في محل جر وما بعدها مضاف إليه. وإنّ الشيخ الأزهري قد أعرب (لا) هنا اسم بمعنى غير، ونقل إعرابها إلى ما بعدها أي: إنّ الحركة الإعرابية ظهرت في الاسم التالي لـ (لا)، ووافقه في نقل الإعراب هذا كثير من الباحثين منهم محمد محيي الدين

(١) يُنظر: حاشية الصبّان : ٢٥٣/١، ٢٠٠/٢ ، ٢٩٩/٢.

(٢) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤/٣.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١٤/٣، وتعليق الفرائد: ٢١٤/٢.

(٤) البيت من البسيط ولم نهتدِ إلى قائله، يُنظر: شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك: ٢٠٧/١، وتوضيح المقاصد: ١/ ٤٥٤ .

(٥) يُنظر: ألفية ابن مالك: ٢٤.

(٦) يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٧٥/١، وشرح ابن عقيل: ٥٥/٢.

(١٣٩٢هـ) في مواضع عدة في تحقيقه لشرح ابن عقيل [١].وقال الصبّان : يصح الإعراب بالعارية على قول الأزهري لقوله: (بلا تأثر) وذلك حملاً على (إلّا) التي بمعنى غير، وقد جوّز الأشموني هذا الحمل أيضاً وجعل له شروطاً كما ذُكر في الحديث عن (إلّا).

فالإعراب بالعارية وارد عند النحاة، إلّا أنّه هنا مخالف للظاهر، فأراد الأزهري أنْ يدلي برأي فقال ما قال وإنّ التركيب ثابت ومتداول، وهذه توجيهات تُعرض ووجهات نظر تحترم. لكنّنا نأخذ بالأليق منها.

يتّضح مما تقدم:

ـ بيّن الصبّان في هذه الفائدة نقل الإعراب أو الإعراب بالعارية وجعل منه قول الأزهري في إعرابه لكلمة (لا) من قول ابن مالك (بلا تأثر) حملاً على (إلّا).

ـ أنّ الرضي في شرحه على الكافية هو أول من استعمل مصطلح الإعراب بالعارية.

ـ أنّ الأزهري أول من أعرب (لا) في قول ابن مالك (بلا تأثر) بهذه الطريقة - العارية – من بين شُرّاح الألفية، ومن ثم أعربه النحاة والمحققون بهذا الإعراب ومنهم محمد محيي الدين عبد الحميد.

(١) يُنظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد : ٦٥/٢، ١١٣/٢، ٢٠٦/٢.

المعاني التي يخرج إليها الحرف المشبّه بالفعل (كأنّ)

يُعرّف الحرف في اصطلاح النحاة على أنّه: ما((جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)).[١] وللحروف أنواع عديدة منها حروف تدخل على الجمل الاسمية فتنصب المبتدأ ويكون اسماً لها، وترفع الخبر ويكون خبراً لها، وهذه الحروف تسمى المشبّهة بالفعل؛ لأنّها تشبه الفعل المتعدي، فهي تحتاج إلى اسمين ليتم بها المعنى، كما أنّ المتعدي يحتاج إلى اسمين[٢] وهذه الحروف عددها ستة ذكرها ابن مالك في قوله:

لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعْلّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ[٣]

والأشموني في شرحه تحدّث عن هذه الحروف وبيّن معانيها وتحدّث عن (كأنّ) قائلا: ((وكأنّ للتشبيه وهي مركّبة على الصحيح، وقيل بإجماع من كاف التشبيه وأنّ، فأصل كأنّ زيدًا أسد إنّ زيداً كأسد، فقدّم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة أن لدخول الجار)).[٤] وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، ومنهم من قال: إنّ هذا الحرف بسيط غير مركّب وضع للتشبيه[٥] وتوسّع الصبّان في الحديث عن (كأنّ) في حاشيته مفصّلاً في خبرها مبيناً أنّ الخبر إذا كان أرفع أو أحط من اسمها فهي للتشبيه، أمّا إذا جاء خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو فعلاً أو صفة من صفات اسمها كانت (كأنّ) للظن وليست للتشبيه.[٦] ثم ذكر فائدةً هي:

---

(١) الكتاب: ١٢/١

(٢) يُنظر: الكناش لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل : ٩٠/٢.

(٣) يُنظر: ألفية ابن مالك: ٢١.

(٤) شرح الأشموني: ١/ ١٣٦، وحاشية الصبّان : ٤٢٥/١-٤٢٦.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣.

(٦) يُنظر: حاشية الصبّان : ١/ ٤٢٦.

((قال الرضي[1]: أولى ما قيل في(كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل)[2] أنّ التقدير كأنّك تبصر بالدنيا أي: تشاهدها كما في قوله تعالى: ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ﴾ [سورة القصص: من الآية ١١] ، والجملة بعد المجرور بالباء حال، بدليل رواية (ولم تكن ولم تزل). وقولهم: (كأني بالليل وقد أقبل، وكأنّي بزيد وهو ملك)، وأمّا قولهم: (كأنّك بالشتاء مقبل وكأنّك بالفرج آت) فالأولى فيه أنّ ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به)).[3]

الحرف المشبّه بالفعل (كأنّ) هو حرف مركّب من الكاف و(أنّ) وذكر النحويون لهذا الحرف (كأنّ) معاني هي:

أن تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً كما في قولنا: (كأنّ زيداً أسدٌ)، فـ (كأنّ) هنا للتشبيه وهذا المعنى متفق عليه بين الكوفيين والبصريين فالبصريون لا يرون غيره من معنى وما وردت من معانٍ يؤولونها على التشبيه، [4] أمّا الكوفيون فيرون أنّ (كأنّ) تخرج لعدة معانٍ منها:

١ـ الشك بمنزلة توهمت وظننت، إذا كان خبرها فعلاً نحو: (كأنّ زيداً يمشي) أو جملة نحو: (كأنّ الرجلَ أتى راكضاً) أو مشتقاً من الفعل نحو: (كأنّ زيداً راكضٌ)؛ لأنّه لا يشبّه الاسم بالفعل، ووافق الكوفيين في هذا الرأي ابن السيّد(٥٢١هـ) وابن الطراوة (٥٢٨هـ).[5]

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : ٣٣٢/٤.

(٢) اختلف في نسبة هذا القول فمنهم من نسبه إلى الإمام علي (عليه السلام)، يُنظر: ضياء السالك لمحمد عبد العزيز النجار: ٢٩٧/١ ، ومنهم من نسبه إلى الحسن البصري يُنظر: التذييل والتكميل :١٦/٥، وتمهيد القواعد: ١٣٠٠/٣.

(٣) حاشية الصبّان : ٤٢٦/١.

(٤) يُنظر: حروف المعاني والصفات، للزجاجي : ٢٨- ٢٩، وهمع الهوامع: ٤٨٦/١.

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣١/٤، وارتشاف الضرب : ١٢٣٨/٣- ١٢٣٩،وهمع الهوامع: الهوامع: ٤٨٦/١.

ويرى الرضي أنّ الأولى في (كأنّ) هنا أن تكون للتشبيه أيضاً، ففي جملة (كأنّ زيداً راكض) المعنى يكون (كأنّ زيداً شخصٌ راكضٌ) فلمّا حُذِف الموصوف وهو (شخص) أُقيم الوصف (راكض) مقامه أصبح اسم كأنّ (زيداً) يشبه الخبر، فصار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، ولهذا نقول (كأنّك تركض) والأصل (كأنّك رجل يركض) فالضمير في تركض عائد على (الرجل) المقدّر لا على الكاف.[١]

٢ـ التحقيق والوجوب[٢] واستشهدوا على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:

كأنَّهُ يَوْمَ يُمْسِي لا يُكَلِّمُها ذُو بغيَةٍ يَبْتَغِي مَا لَيْسَ مَوْجُودَا[٣]

والمعنى عند الكوفيين والزجاجي (٣٧٧هـ) (إنّه يوم يمسي)، ويقول: أبو حيان الأندلسي في هذا الشاهد ((يرجع إلى التشبيه من جهة أنّه يئس من أن تُكلّمه مع اشتهائه كلامها وإن كانت موجودة، كما يئس من الوصول إلى ما هو معدوم، فصار لذلك كأنّه اشتهى ما لا وجود له أصلاً)).[٤]

٣ـ التقريب قالوا في نحو: (كأنّك بالشتاء مقبل وكأنّك بالفرج آت)، و(كأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل) أنّ المعنى تقريب إقبال الشتاء، وتقريب إتيان الفرج، وتقريب زوال الدنيا.[٥]

والصحيح في هذه الأمثلة أنّ معنى كأنّ هو التشبيه[٦]، وخرّج العلماء هذه الأمثلة تخريجات عدّة منها:

---

(١) يُنظر: شرح الرضي: ٣٣١/٤.

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ٥/ ١٣-١٤، والجنى الداني في حروف المعاني: ٥٧١- ٥٧٢.

(٣) البيت من البسيط، يُنظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٣٢٠.

(٤) التذييل والتكميل: ٥/ ١٣-١٤.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٢٣٩/٣، وهمع الهوامع: ٤٨٦/١.

(٦) الجنى الداني: ٥٧٣ -٥٧٤.

قول أبي علي الفارسي أنّ الكاف في كأنّك للخطاب، والباء زائدة، و(الشتاء) و(الدنيا) و(الآخرة) اسم (كأنّ). والتقدير: كأنّ الشتاء مقبل[١]، وخُرّج أيضا على حذف مضاف، والتقدير: كأنّ زمانك بالشتاء مقبل، وكأنّ زمانك بالفرج آت،[٢] وخرّجه ابن عصفور على أنّ الكاف للخطاب، وهي كافّة لـ(كأنّ) كما تكف (ما) عمل إنّ واخواتها و(كأنّ) ملغاة، والباء زائدة كما زيدت في بحسبك، و(الشتاء مقبل) مبتدأ وخبره.[٣]

أمّا (كأنّك بالدنيا لم تكن) الذي عدّه ابن عمرون (٦٤٩ هـ) من مشكل خبر (كأنّ) فقد خرّجه على أنّ (الكاف) اسم (كأنّ) و(بالدنيا) خبرها، أي: ملتبّس بها، و(تكن) في موضع الحال وإنْ لم يستغن الكلام عنها، مع كونها فضلة؛ لأنّ من الفضلات ما لا يتم الكلام إلّا به، ويدلّ على صحة الحال جواز دخول الواو نحو: كأنّك بالشمس وقد طلعت.

ورواية (ولم تكن ولم تزل) ففي (تكن) يحتمل أن تكون تامة وناقصة وفي كلا الحالتين أفادت (كأنّ) هنا التشبيه.[٤]هذا على تقدير كون الضمير في (تكن) للدنيا وفي (تزل) للآخرة. وقد حمل ابن عمرون عليه قول الحريري(٥١٦هـ) (كأنّي بك تنحط) ورجّحه على تخريج المطرزي (٦١٠هـ) (كأنّي أبصرك) ثم حذف الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال لما فيه من حذف فعل وزيادة حرف جر[٥] ويبدو أنّ تقدير الرضي لـ(لم تكن ولم تزل) قريبٌ من تقدير المطرزي وإن كان الرضي قد صرّح بكون الجملة حال بخلاف المطرزي.

(١) يُنظر: التذييل والتكميل : ١٦/٥، والجنى الداني: ٥٧٣ -٥٧٤ .

(٢) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٧/٥.

(٣) يُنظر: الجنى الداني: ٥٧٤، ومغني اللبيب: ٢٥٤، وتعليق الفرائد: ١٤/٤.

(٤) يُنظر: مغني اللبيب: ٢٥٤، وتمهيد القواعد: ١٣٠١/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٥/٤.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٦/٤.

وذكر ابن عمرون تأويلاً آخر على تقدير كون الضمير في (تكن) و(تزل) للمخاطب هو((أنّ (الكاف) اسم (كأنّ)، و(لم تكن) خبر، و(بالدنيا) متعلق بالخبر، والتقدير: كأنّك لم تكن بالدنيا، أي: في الدنيا))[١] وهذا التأويل مقارب لما قال به الرضي حول جملة (كأنّك بالشتاء مقبل وكأنّك بالفرج آت) إذ جعل ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به.

وذهب البغدادي إلى ((جعل المرفوع خبر مبتدأ محذوف مع واو الحال أو بدونها، والتقدير: كأنّك بالشتاء وهو مقبل، وكأنّك بالفرج وهو آتٍ، ويكون المعنى في الجميع: كأنّك مقرون بالدنيا في حالة عدمها، وكأنّك مقرون بالآخرة في دوامها، وكأنّك مقرون بالشتاء المقبل، وكأنّك مقرون بالفرج الآتي))[٢]

٤ـ التنبيه والإنكار والتعجب تقول (خرجتَ يوم أمس كأنّي لا أعلم) و(فعلتم كذا كأنّ الله لا يعلم ما تفعلون) قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص: من الآية ٨٢] فكأنّ هنا للتعجب لأنّ (وي) مفصولة[٣] وذهب إلى ذلك الخليل وسيبويه على أنّ (وي) مفصولة وهي بمعنى: أعجب.[٤]

(١) التذييل والتكميل: ١٧/٥.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٦/٤.

(٣) يُنظر: ارتشاف الضرب : ١٢٤٠/٣، وتعليق الفرائد: ١٤/٤، وهمع الهوامع: ٤٨٦/١.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١٥٤/٢، والخصائص : ١٧١/٣.

يتّضح مما تقدم:

ـ (كأنّ) حرف يفيد التشبيه، إلا أنّ الكوفيين قالوا إنّها تخرج لمعان عدّة فضلاً عن التشبيه هي الشك، والتحقيق، والتقريب، والتنبيه والإنكار والتعجب.

ـ لم يعط الصبّان رأياً في المسألة التي ذكرها، بل كان ناقلاً لرأي الرضي من دون الآراء الأخرى وباقتصاره على هذا الرأي يحتمل أنّه يتبناه، أو يرجّحه على الآراء الاخرى.

حذف أمّا

أمّا حرف تفصيل فسّره سيبويه بـ(مهما يكن من شيء)[1] وهذا الحرف يحتاج إلى جملة جواب تتصدر بالفاء نحو: (أمّا محمدٌ فقائم) فنبّه الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك في مسألة (أمّا) على أنّ معنى (أمّا) ليس معنى (مهما يكن من شيء)، وإنّما (أمّا) قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط وجوابه، ولا يلزم تقدير (أمّا) بمهما يكن من شيء بل يجوز تقدير غيره بما يليق بالمحل، وزاد أنّه لا يفصل بين (أمّا) والفاء التي تقع في جوابها بجملة تامة إلّا الدعاء، ويصح الفصل بينهما بأمور ستة ذكرها وهي: المبتدأ، والخبر، وجملة الشرط، واسم منصوب لفضاً أو محلاً، واسم معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء، وظرف معمول لـ(أمّا) لما فيها من معنى الفعل، ثم فرّق بين (أمّا) الشرطية وبين (أمّا) التي أصلها أم المنقطعة وما الاستفهامية الناتجة عن إدغام الميم في الميم. ونبّه إلى أنّه قد تبدل الميم الأولى في (أمّا) إلى ياء

(١) يُنظر: الكتاب : ١٣٧/٣.

فتصبح (أيما) استثقالاً للإدغام.[1] ثم ذكر الصبّان فائدةً في هذا الباب تكميلاً لما جاء به الأشموني من تنبيهات حول أمّا فقال:

((قد تحذف أمّا ويطّرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾[سورة المدثر: ٣- ٥] ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [سورة يونس: من الآية ٥٨] ولا يقال زيداً فضربت ولا زيداً فتضربه بتقدير أمّا انظر حاشية السيوطي على المغني[2])).[3]

إنّ (أمّا) بالفتح والتشديد هي حرف توكيد وتفصيل وشرط، فتؤكد (أمّا) الكلام الداخلة عليه تقول(أمّا زيد فذاهب) فالكلام هنا مؤكد بـ(أمّا) فهو يختلف عن قولنا: (زيد ذاهب)، فإنّ في الجملة الأولى دلالة على أنّ ذهاب زيد مؤكد، أو أنّه عازم على الذهاب، ولذلك فسّرها سيبويه بـ(مهما يكن من شيء فزيد ذاهب)، ويدل هذا التفسير على أنّ (أمّا) قد أفادت التوكيد، وفيها معنى الشرط [4].

أمّا التفصيل فهو غالب أحوال (أمّا) نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ ... ۝٧٩ وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ ... ۝٨٠ ...وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ ... ۝٨٢﴾[سورة الكهف : من الآيات ٧٩- ٨٢] وقد يذكر بعد (أمّا) كلام يستغنى به عنها نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ [سورة ال عمران:

(١) يُنظر: شرح الأشموني: ٦٠٦/٣- ٦٠٨، وحاشية الصبّان : ٤/ ٦٦- ٧٠.

(٢) لم أستطع الحصول على حاشية السيوطي كاملة، ووجدت هذه المعلومة عند الرضي في شرحه على الكافية: ٤٧٤/٤ .

(٣) حاشية الصبّان : ٧٠/٤.

(٤) يُنظر: الكتاب: ١٣٧/٣، والكشاف: ١١٧/١.

من الآية ٧] أي وأمّا غيرهم فيؤمنون به والذي دلّنا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾[سورة ال عمران: من الآية٧] أي: أنّهم يؤمنون بالمحكم والمتشابه ويؤمنون أنّهما من عند الله، وقد يغني أحد قسمي الجملة عن القسم الآخر فلا تتكرر (أمّا) نحو قوله تعال: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾[سورة النساء: من الآية ١٧٥] على تقدير: وأمّا الذين كفروا بالله فلهم كذ وكذا(١).

وأمّا الشرط ففي (أمّا) معنى الشرط وذلك للزوم الفاء بعدها كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [سورة البقرة: من الآية ٢٦] فيقول ابن هشام: ((ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولمّا لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنّها فاء الجزاء))،(٢) وقد تحذف هذه الفاء من جواب (أمّا) وبيّن ذلك ابن مالك إذ قال:

وحذف ذي الفا قلَّ في نثرٍ إذا لم يك قول معها قد نُبِذا(٣)

أي إنّ الفاء لا تحذف إلا إذا دخلت على قول قد طرح واستغني عنه بالمقول فيجب حذفها معه، وهذه المواضع كثيرة كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ

(١) يُنظر: مغني اللبيب: ٨١.

(٢) مغني اللبيب: ٨٠.

(٣) ألفية ابن مالك: ٥٩ .

أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [سورة ال عمران: من الآية ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم، ولا تحذف في غير ذلك إلّا نادراً أو للضرورة[١] كقول الحارث بن خالد المخزومي:

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سيراً في عراضِ المواكبِ[٢]

وفي قوله تعالى:﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ وما شابهها من تراكيب فقد اختلف النحاة في تقدير المحذوف فيها، فمنهم من قال بحذف (أمّا) وعلل الحذف بكثرة الاستعمال وقال: يطّرد ذلك إذا جاء بعد الفاء أمرٌ أو نهيٌ، وكان ما قبل الفاء منصوباً به أو بمفسر به،[٣]

وذهب الأستاذ عباس حسن كذلك إلى حذف (أمّا) إذ قدّر قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ بـ (وأمّا ربك فكبر) وأجاز حذفها هنا لوجود دليل على المحذوف وهو الفاء إذ قال: ((والدليل على حذفها فيما سبق هو (الفاء) التي لا مسوغ لها إلّا دخولها في الجواب. كما أنّ التنويع في السياق يدل على حذفها))[٤]

ومنهم من قال بوجود الحذف إلّا أنّ المقدّر عنده مختلف ففي (زيداً فاضرب) لم يُقدّر (أمّا) محذوفة، بل قَدّر فعلاً محذوفاً هو (تنبّه) أي: (تنبّه فاضرب زيداً) أو ما في معناه من أفعال، فالفاء عاطفة فلمّا حذف المعطوف عليه قدّم المعمول عليها لكي لا تتصدر الكلام.[٥] وإلى هذا الرأي ذهب السمين الحلبي فقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ بتقدير فعل قبل الفاء بمعنى (تنبّه) والفاء هي جواب للأمر

(١) يُنظر: شرح الأشموني: ٦٠٥، وحاشية الصبّان :٦٤/٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٨١٧/٢.

(٢) البيت من الطويل، يُنظر: شعر الحارث بن خالد المخزومي:٤٥.

(٣) يُنظر: شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٧٤- ٤٧٥.

(٤) النحو الوافي: ٥٠٩/٤، ٥١٠.

(٥) يُنظر: التذييل والتكميل: ١٠٧/٤، والجنى الداني: ٧٣-٧٤.

((وهذا الأمرُ: إمَّا مُضَمَّنٌ معنى الشرط، وإمَّا الشرطُ محذوفٌ على الخلافِ الذي فيه عند النحاة))،[١] أمّا الزجّاج فقدّر فعلاً بمعنى (قم) في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ أي: قم فكبر رَبَّكَ[٢]

ومجموعة أخرى من النحويين لم يذهبوا إلى الحذف من هذه التراكيب، بل قالوا بزيادة الفاء منهم الفارسي وابن جني إذ أجازا زيادة الفاء في الأمر والنهي، وحملا قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ على زيادة الفاء أي: وربك كبّر وثيابك طهّر[٣]، وإلى هذا ذهب ابن يعيش أيضاً إذ ذكر إنّ الفاء قد تعدّ زائدة عند جماعة من النحويين المتقدمين في قولنا (زيداً فاضرب) وعدّ من زيادة الفاء أيضاً قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾، أي: كَبّر، وطَهّر، واهجُر.[٤]

ووافقهم الدكتور فاضل صالح السامرائي قائلاً: ((والحق أنّا لا نشم رائحة للشرط هنا، بل هو زيادة في التأكيد والتخصيص، فقدم المفعول للتخصيص، وجاء بالفاء زيادة في التوكيد)).[٥]

وبعد عرض آراء النحويين في هذه التراكيب أذهب مع من قال بزيادة الفاء مخالفا للصبّان فيما نقل، وما يؤيد ما ذهبت إليه:

أولاً: ما ذكره النحويون في بيان معاني الفاء من أنّها قد تأتي زائدة في الكلام دخولها كخروجها.[٦]

---

(١) الدر المصون: ٥٣٤/١٠.

(٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج : ٢٤٥/٥.

(٣) يُنظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٠- ٢٧١ ، والجنى الداني: ٧٣.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٣/٥.

(٥) معاني النحو: ٤/ ١١٠.

(٦) يُنظر: مغني اللبيب: ٢١٩.

ثانيا: يترتب على حذف (أمّا) اجحاف بالحرف لأنّ؛ (أمّا) قائمة مقام أداة الشرط وجملة الشرط، فالإتيان بهذا الحرف كان لغرض الاختصار، واختصار المختصر إجحاف به وهذا غير جائز عند النحاة[1].

يتّضح مما تقدم:

ـ نبّه الصبّان في هذه الفائدة إلى حذف (أمّا) تكميلاً لما جاء به الأشموني من تنبيهات.

ـ أنّ الصبّان كان ناقلاً للفائدة، ولم يصرّح برأيه فيها ولم يذكر اختلاف النحويين في هذه المسألة بل اكتفى بذكر رأي واحد ويبدو من ذلك أنّه يعتقد بصحة هذا الرأي فهو يتبناه متابعاً في ذلك من قال به، وإلّا فمن ألزمه بذكر رأي واحد في المسألة. وهو لاشك غير ملزم بذلك بل هو مختار ما يشاء من آراء.

(١) يُنظر: الإجحاف في الدرس اللغوي للدكتورة نجلاء حميد، جامعة بابل: ٢٥ (أطروحة دكتوراه).

الخاتمة

تضمّنت هذه الخاتمة أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث هي:

ـ الفوائد التي ذكرها الصبّان يلقي فيها ضوءاً ساطعاً على جزئية معينة أو نكتة، إظهاراً لأهميتها بشكل عام أو عنده خاصة.

ـ إنّ من معايير الصبّان لاختيار الفائدة وذكرها هو ندرة هذه الفائدة ونعني بالندرة عدم شيوعها في كتب النحويين، إذ إنّ من تحدّث عن أغلب هذه الفوائد قليل من النحويين وكأنّه أراد بذلك أن يسلط الضوء على مسألة قلّ من ذكرها وأشار إليها مع ما فيها من أهمّية.

ـ أدّت أغلب الفوائد الغرض الحقيقي لوجودها، فوضّحت معنىً مبهماً في المتن وأزالت اللبس عنه وتممت النقص إنْ وجد.

ـ إنّ أغلب هذه الفوائد وإن كانت نصوصاً منقولة إلّا أنّها ضمّت نكتاً لطيفة منها ما لم يذكره الناظم ولا الأشموني، ومنها ما لم يذكره النحويون عامة، وأغلب الفوائد لا يقع عليها الطالب بسهولة. وهذا يدلّ على حسن اختيار الصبّان لفوائده.

ـ لم يتعصب الصبّان إلى مذهب نحوي على مذهب آخر، إلّا أنّه يميل إلى المذهب البصري في بعض القضايا النحوية.

ـ كان الصبّان أمينا في نسبة النصوص إلى أصحابها، لكنّه لم يكن دقيقا في نقل بعض النصوص. فهنالك بعض الأخطاء غيّرت في المعنى ونعتقد أنّ مثل هذه الأخطاء ربّما تكون بسبب طرق النقل، أو من الناسخ.

ـ كان الصبّان متنوعاً في طريقة نسبة الآراء التي يوردها فتارة يصرّح باسم صاحب الرأي فيقول مثلا: (قال الفارسي)، (اختاره أبو حيان) وتارة يقول: (قال جماعة) أو (آخرون) أو (قيل)، وتارة اخرى يذكر اسم الكتاب فيقول: (كذا في الهمع) أو (مثله

في المغني)، وإنّ هذا الاختلاف قد يكون سببه أنْه ينقل من مصادر معينة، فيعتمد أحياناً على طرقهم في نسبة الآراء ويلجأ في أحيان اخرى إلى طريقته الخاصة.

ـ لم تقتصر فوائده على الشرح والجمع بل رجّح بعض الآراء في مواضع عدّة من الفوائد إلّا أنّه كان قليلاً ما يبدي رأيه في المسائل ولعلّ ذلك يعود إلى بعده عن عصر الاجتهاد في النحو.

ـ أبدى رأيه في مسألة أنّه قد يجاب بالإثبات أو النفي على السؤال مع (أم) المتصلة ـ خلافاً للأصل وهو الجواب بالتعيين ـ تخطئة للسائل، وهذا ما لا نجده عند من سبقه من النحاة.

ـ أبدى رأيه في مسألة اقتران الجمل المعترضة بـ(ثم) فبعد اطلاعه على كتب العربية، لم يجد جملة معترضة قد اقترنت بـ(ثم)، بل الغالب في الجمل المعترضة اقترانها بالواو والفاء، و لم نجد ـ بحسب اطلاعنا ـ من سبق الصبّان إلى هذا القول، فهو أوّل من أشار إلى ذلك.

ـ إنّ الصبّان له اضافات على أقوال العلماء الذين ينقل عنهم الفائدة، وهذه الاضافات قد تصحح حكماً كان يعتقد خطأه، ومنها قوله بصحة الجزم بـ (لا) الناهية وكون (أن) مصدرية في جملة (اشرت إليه أنْ لا يفعلْ).

ـ في مسائل كثيرة ينقل الصبّان رأياً واحداً ويبدو من ذلك أنّه يعتقد بصحة هذا الرأي وباقتصاره على هذا الرأي يحتمل أنّه يتبناه متابعاً في ذلك من قال به، وإلّا فمن ألزمه بذكر رأي واحد في المسألة. وهو لاشك غير ملزم بذلك بل هو مختار ما يشاء من آراء.

ـ لاحظنا أنّ الصبان يأخذ في بعض الفوائد بأشهر الآراء ويتجنب الآراء غير المشهورة.

ـ قد يرجّح الصبّان بعض الآراء ـ التي يذكرها في الفوائد ـ في حاشيته، فرجّح بدل الاشتمال في إعراب جملة (أبو من هو) في قولهم: (عرفت زيداً أبو من هو) وقد صرّح بهذا في الحاشية ولم يرجّحه في الفائدة. ومن ذلك أيضاً أنّ الصبّان مع عدم جواز حذف الخبر من الأفعال الناقصة ولكنّه لم يصرح بهذا الرأي في الفائدة التي ذكرها حول حذف الخبر من الأفعال الناقصة، وإنّما ذكر ذلك في موضع آخر من الحاشية.

ـ ينقل الصبان آراءً معينة عن الفارضي أو ابن هشام مثلاً، وقد نجد من سبقهم إلى هذه الآراء، وقد يذكر السابق لهم تفصيلات أكثر للمسألة، وهذا يدلّ على أنّ الصبّان يستعين بمصادر معينة كمغني اللبيب مثلاً إمّا لتوفر هذه المصادر لديه أو لأهميتها كما يعتقد.

ـ إنّ الرضي في شرحه على الكافية هو أول من ذكر مصطلح الإعراب بالعارية.

ـ إنّ الأزهري أوّل من أعرب (لا) في قول ابن مالك: (بلا تأثر) بهذه الطريقة - العارية- من بين شُرّاح الألفية، ومن ثم أعربه النحاة والمحققون بهذا الإعراب.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. **ارتشاف الضرب من لسان العرب،** لأبي حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٢. **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك،** لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي الناشر: أضواء السلف – الرياض ط: الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣. **أسرار العربية،** لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤. **الإشارات الإلهية إلي المباحث الأصولية،** لنجم الدين أبي الربيع سليمان الطوفي الصرصري الحنبلي (٧١٦هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٥. **الأصول في النحو،** لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٦. **الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،** لإبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي (٩٤٣هـ)، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧. **اعتراض الشرط على الشرط،** لعبد الله بن يوسف بن أحمد أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، الناشر: دار عمار – الأردن، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

٨. **إعراب القرآن،** لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ

٩. **إعراب القرآن وبيانه،** لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط: الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

١٠. **الأعلام،** لخير الدين بن محمود بن محمد بن فارس، الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ) الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر - ٢٠٠٢ م.

١١. **الإغفال،** من المسائل المصلَحَةُ من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي اسحاق الزّجّاج (٣١١هـ)، صنّف هذا الكتاب العلامة أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق : الدكتور عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي – الإمارات ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٢. **الإقتراح في أصول النحو وجدله،** لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، ط: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

١٣. **ألفية ابن مالك،** لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ) ، الناشر: دار التعاون.

١٤. **الأمالي،** لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم (٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط: الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

١٥. **أمالي ابن الحاجب،** لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان

قدارة، الناشر: دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

١٦. **أمالي ابن الشجري،** لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.

١٧. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،** لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١٨. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،** لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٩. **الإيضاح العضدي،** لأبي علي الفارسيّ (٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٢٠. **الإيضاح في علوم البلاغة،** لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبي المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط: الثالثة.

٢١. **البحر المحيط في التفسير،** لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط: ١٤٢٠ هـ.

٢٢. **بدائع الفوائد،** لابي عبد الله محمد بن ابي بكر بن ايوب ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، الناشر دار عالم الفوائد، ط: الأولى.

٢٣. **البديع في علم العربية،** لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٢٤. **البرهان في علوم القرآن،** لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

٢٥. **البصائر والذخائر،** لأبي حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق: د/ وداد القاضي، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٦. **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،** لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧. **البيان في غريب إعراب القرآن،** لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الناشر: الهيأة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢٨. **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار،** لعبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (١٢٣٧هـ)، الناشر: دار الجيل بيروت.

٢٩. **التبيان في إعراب القرآن،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٣٠. **التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»،** لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر - تونس ١٩٨٤ هـ.

٣١. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،** لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وبقية الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى.

٣٢. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٣. **التعريفات،** لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٣٤. **التعليقة على كتاب سيبويه،** لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٥. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،** لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (٨٢٧ هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٦. **تمرين الطلاب في صناعة الاعراب،** لزين الدين أبي الوليد خالد بن عبد الله الازهري(٩٠٥هـ)،المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٦هـ.

٣٧. **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،** لمحمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٣٨. **توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز،** دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - مصر، ط: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٣٩. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، ط : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٤٠. **التوقيف على مهمات التعاريف**، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف القاهري، (١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب -القاهرة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤١. **جامع الدروس العربية**، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٤٢. **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٤٣. **الجمل في النحو**، لابي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ) تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٤٤. **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

٤٥. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، لمحمد الخضري الشافعي (١٢٧٨هـ)ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر بيروت- لبنان، ط: الاولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٤٦. **حاشية الدسوقي على مختصر المعاني**، لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢ هـ)،لمحمد بن عرفة الدسوقي(١٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت.

٤٧. **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، للعلامة محمد ابن علي الصبان، (١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: المكتبة التوقيفية – القاهرة.

٤٨. **الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية**، لابن معصوم السيد علي خان المدني، (١١٢٠هـ) تصحيح وتحقيق وتعليق: الدكتور السيد أبو الفضل سجادي، الناشر: ذوي القربى – قم ، ط: الثانية ١٤٣٢هـ .

٤٩. **حروف المعاني والصفات**، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، (٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٩٨٤م.

٥٠. **حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق**، للدكتور عزمي محمد عيال سلمان، الناشر: دار ومكتبة الحامد. ط: الأولى ٢٠١١م.

٥١. **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**، لعبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي (١٣٣٥هـ)، حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية، الناشر: دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٥٢. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٥٣. **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، الناشر: الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.

٥٤. **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: دار الحديث – القاهرة.

٥٥. **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٥٦. **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، ط: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٥٧. **ديوان أبي النجم العجلي،** الفضل بن قدامة بن عبد الله، جمعه وشرحه وحققه: د محمد أديب عبد الواحد: الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٥٨. **ديوان تأبط شرا،** لثابت بن جابر بن سفيان بن عميثل بن عدي بن كعب، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، الناشر: دار المعرفة – بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م

٥٩. ديوان الحارث بن حلزة اليشكري (نحو ٤٣ ق ه)، صنعه مروان العطية، الناشر: (دار الامام النووي، ودار الهجرة) ط: الأولى: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٦٠. **ديوان حسان بن ثابت،** لحسان بن ثابت، (٥٠هـ) شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الاستاذ عبدا مهنا، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦١. ديوان الحطيئة، لجرول، اعتنى به وشرحه حمدُو طمّاس، الناشر: دار المعرفة : بيروت – لبنان ، ط: الثانية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٦٢. **ديوان جرير،** لجرير بن عطية بن حذيفة الخطفي التميمي.، (١١٤هـ) الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٣. **ديوان ذي الرمة،** لغيلان بن عقبة العدوي(١١٧هـ)، شرح أبي نصر الباهلي رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، ط: الأولى، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.

٦٤. الرّدّ عَلى النّحاة، لأحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، القرطبي، أبي العباس (٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الاعتصام، ط: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٦٥. **رسائل في اللغة،** لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (٤٤٤ - ٥٢١ هـ)، قرأها وحققها وعلق عليها: د. وليد محمد السراقبي، الناشر: مركز الملك

فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٦٦. **الزاهر في معاني كلمات الناس،** لمحمد بن القاسم ، أبي بكر الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.

٦٧. **سر صناعة الإعراب،** لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان. ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦٨. **سفر السعادة وسفير الإفادة،** لعلي بن محمد السخاوي (٦٤٣ هـ)، تحقيق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر، ط: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٦٩. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** لابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ت : (٧٦٩هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٧٠. **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك،** لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٧١. **شرح أبيات مغني اللبيب،** لعبد القادر بن عمر البغدادي، (١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ط: (ج ١ - ٤) الثانية، (ج ٥ - ٨ الأولى).

٧٢. **شرح أشعار الهذليين،** صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السُكَّرِي، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، الناشر: مكتبة دار العروبة.

٧٣. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،** لعلي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، (٩٠٠هـ) تحقيق محمد محيي الدين

عبد الحميد، الناشر دار الكتاب العربي . بيروت ـ لبنان، ط: الأولى (١٣٧٥ه ـ ١٩٥٥م).

٧٤. **شرح ألفية ابن مالك المسمى (تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة)،** لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٧٥. **شرح تسهيل الفوائد،** لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

٧٦. **شرح جمل الزجاجي المسمى ب(الشرح الكبير)،** لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، (٦٦٩هـ) قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، ط: الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٧. **شرح الدماميني على مغني اللبيب،** لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، ط: الاولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٨. **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي،** لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة السعادة، ط: الثانية ١٣٨٠هـ - ١٩٦م.

٧٩. **شرح ديوان الفرزدق،** لهمام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي أبي فراس، جمع وطبع وتعليق: عبد الله الصاوي، الناشر مطبعة الصاوي.

٨٠. **شرح الرضي على الكافية،** لمحمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس ـ بنغازي، ط: الثانية، ١٩٩٦.

٨١. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،** لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

٨٢. **شرح قطر الندى وبل الصدى**، لابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، ط: الحادية عشرة.

٨٣. **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٨٤. **شرح كتاب الحدود في النحو**، لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي (٩٧٢ هـ)،تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٨٥. **شرح كتاب سيبويه، للرماني** أبي **الحسن** علي بن عيسى ٢٩٦ - ٣٨٤ هـ، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض – السعودية عام: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٨٦. **شرح كتاب سيبويه للسيرافي**، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط الأولى، ٢٠٠٨ م.

٨٧. **شرح المفصل للزمخشري**، ليعيش بن علي بن يعيش ، أبي البقاء الموصلي، المعروف بابن يعيش (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٨٨. **شرح المقدمة المحسبة**، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، ط: الأولى، ١٩٧٧ م.

٨٩. **شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف**، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠٧ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.

٩٠. **شعر الزّبرقان بن بدر وعمرو بن الاهتم**، دراسة وتحقيق الدكتور سعود محمود عبد الجبار، جامعة قطر، الناشر: مؤسسة الرسالة / بيروت ، ط : الاولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٩١. **شواهد التّوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح**، لابن مالك الطائي، تحقيق: الدكتور طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٩٢. **الصفوة من القواعد الاعرابية**، للدكتور عبد الكريم بكّار، الناشر: دار القلم ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م.

٩٣. **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، لمحمد عبد العزيز النجار، الناشر :مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩٤. **العُدّة في إعراب العُمدَة**، لبدر الدين أبي محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني، (٧٦٩هـ) تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، ط: الأولى.

٩٥. **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، لأحمد بن علي بن عبد الكافي، أبي حامد، بهاء الدين السبكي (٧٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩٦. **علل النحو**، لمحمد بن عبد الله، أبي الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش الناشر: مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٩٧. **العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٩٨. **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية**، لأحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٩٩. **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)،** لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

١٠٠. **الفصول في العربية،** للإمام أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدّهان النحوي، (٥٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فراس، الناشر: دار الأمل - مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٠١. **فقه اللغة وسرّ العربية،** لعبد الملك بن محمد أبي منصور الثعالبي (٤٢٩هـ) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، ط: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

١٠٢. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات،** لمحمد عَبْد الحَيّ، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: ٢، ١٩٨٢م.

١٠٣. **الكافية في علم النحو،** لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط: الأولى، ٢٠١٠ م.

١٠٤. **الكتاب،** لسيبويه عمرو بن عثمان أبي بشر، (١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٠٥. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،** لأبي القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

١٠٦. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،** لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (٤٣٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

١٠٧. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،** لأيوب بن موسى الكفوي، أبي البقاء (١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

١٠٨. **الكناش في فني النحو والصرف،** لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة (٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م.

١٠٩. **اللامات،** لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، أبي القاسم (٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

١١٠. **اللباب في علل البناء والإعراب،** لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١١١. **اللمحة في شرح الملحة،** لمحمد بن حسن، أبي عبد الله، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١١٢. **اللمع في العربية،** لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

١١٣. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،** لأبي الفتح ابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١٤. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز،** لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى - ١٤٢٢ هـ

١١٥. **مختار الصحاح،** لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: الخامسة، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

١١٦. **المرتجل في شرح الجمل،** لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢ - ٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، ط: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

١١٧. **المسائل الحلبيات،** لأبي علي الفارسيّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

١١٨. **المساعد على تسهيل الفوائد،** لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، ط: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

١١٩. **مسند الإمام أحمد بن حنبل،** لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

١٢٠. **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،** لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٢١. **مشكل إعراب القرآن،** لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥.

١٢٢. **المصدر المؤول (بحث في التركيب والدلالة)،** للدكتور طه محمد الجندي، الناشر: دار الثقافة العربية، مطبعة: دار الهاني، ١٩٩٩.

١٢٣. **المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد العبسي (٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، ط: الأولى، ١٤٠٩.

١٢٤. **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط: الأولى.

١٢٥. **معانى القرآن لأبي الحسن الأخفش**، سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، (٢١٥هـ)، تحقيق: د هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

١٢٦. **معاني القرآن وإعرابه**، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٢٧. **معاني النحو**، للدكتور فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٨. **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبي الفتح العباسي (٩٦٣هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب – بيروت.

١٢٩. **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، لجلال الدين السيوطي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، ط: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٣٠. **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة – دار الفرقان – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

١٣١. **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، ليوسف بن إليان بن موسى سركيس (١٣٥١هـ)، الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

١٣٢. **المعجم المفصل في شواهد العربية**، للدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٣٣. **المعجم الوسيط**، تأليف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى، و أحمد الزيات، و حامد عبد القادر، ومحمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

١٣٤. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط: السادسة، ١٩٨٥.

١٣٥. **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، لأبي عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

١٣٦. **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٣.

١٣٧. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

١٣٨. **مقالات منتخبة في علوم اللغة**، للدكتور: عبد الكريم محمد الأسعر، ط:الأولى، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٣٩. **المقتصد في شرح الايضاح**، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجاني، تحقيق د كاظم بحر المرجان، الناشر: وزارة الثقافة والاعلام – الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢

١٤٠. **المقتضب**، لمحمد بن يزيد، أبي العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

١٤١. **المقرب،** لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الاشبيلي، (٦٦٩هـ) ، تحقيق احمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط الاولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٤٢. **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،** لمحمد محيي الدين عبد الحميد، (١٣٩٢هـ) الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .

١٤٣. **المنصف من الكلام على مغني ابن هشام،** للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، بهامشها شرح الامام محمد بن ابي بكر الدماميني. طبع الجزء الاول في مطبعة البهية بمصر، أما الجزء الثاني فطبع بمطبعة محمد أفندي مصطفى.

١٤٤. **الموجز في قواعد اللغة العربية،** لسعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٤١٧هـ)، الناشر : دار الفكر - بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٤٥. **الموطأ،** لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات، ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٤٦. **الميزان في تفسير القرآن،** للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، (١٤٠١هـ) الناشر: مؤسسة دار المجتبى / ايران- قم، ط: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٤٧. **نتائج الفكر في النَّحو،** لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

١٤٨. **النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله،** للدكتور صلاح روّاي، الناشر: دار الغريب للطباعة والنشر ٢٠٠٣م.

١٤٩. **النحو الوافي،** لعباس حسن (١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، ط: الخامسة عشرة.

١٥٠. **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه،** لمكي بن أبي طالب، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٥١. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

الأطاريح والرسائل

١. **الإجحاف في الدرس اللغوي**، لنجلاء حميد مجيد، اطروحة دكتوراه، جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم اللغة العربية ٢٠١٥م.
٢. **الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب**، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دراسة وتحقيق عبد الله أحمد محمود الشنقيطي، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، كلية اللغة العربية.
٣. **الفكر اللغوي عند الصبّان في حاشيته على الاشموني**، لزياد محمد سلمان أبو سمور، اطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، سنة ٢٠٠٦.

البحوث

١. **توالي شرطين في النحو العربي،** لـ أ. د. محمد نوري الموسوي، جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ٢٠٢٠، المجلد : ١٠، العدد:٢.

٢. **دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم في القرآن الكريم دراسة في التركيب والدلالة، لـ** د صلاح عبد المعز ، مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١٦٤.

٣. **شعر العجير السلولي،** لعمير بن عبد الله بين عبيدة بن سلول (٩٠هـ) بحث لمحمد نايف الدليمي، مجلة المورد المجلد الثامن ـ العدد الأول، دار الحرية للطباعة في بغداد سنة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م

٤. **العدول عن المصدر الصريح الى المصدر المؤول في القرآن الكريم دراسة دلالية،** لـ أ. د. إسلام محمد عبد السلام، قسم اللغات والترجمة – المعهد العالي للدراسات النوعية بالهرم .

٥. **العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد،** للدكتور سيف الدين طه الفقراء، مجلة المنارة، المجلد ١٣، العدد١، ٢٠٠٦م

٦. **عود الضمير في القرآن الكريم،** لـ أ. د. دريد حسن أحمد الصالح، مجلة مداد الآداب / العدد الثاني

Abstract

The grammatical benefits of al-Sabban (d. 1206 AH) in his footnote to al-Ashmouni

Ahmed Mussa Hameed

University of Babylon/College of Education-Department of Arabic Language

This thesis aimed to study, clarify (the benefits) and analyze them for the benefit of the researchers, and to highlight the grammatical issues that were included in it. Al-Sabban mentioned in his footnote (eighty-one) a variety of benefits between morphology, grammar, biography and history. Our study was concerned with grammatical benefits only.

We made the way for this thesis with a brief talk about Al-Sabban and his scientific status, the most prominent of his sheikhs, his students and his works, then we talked about the (interest) its definition and use. The research was divided into three chapters that dealt with in the first chapter the benefits of verbs and in the second chapter the benefits of tools, and in the third chapter the benefits of nouns, and I studied the benefits by placing a title for them, then mentioning an introduction to the benefit, and then mentioning the benefit of Al-Sabban with the graduation of the opinions contained therein, and then studying the benefit as a study Grammar with an explanation of the impact of Al-Sabban in it, then I conclude the conversation with the most important of what is mentioned in the interest, then we concluded the letter with a conclusion in which we showed the most prominent results that we reached.

Republic of Iraq
Ministry of higher education and scientific research
College of education for human sciences

The grammatical benefits of al-Sabban d. (1206 AH) in his footnote to al-Ashmouni

A Thesis submitted to the council of the college of education for human sciences / University of Babylon as a partial fartial fulfillment of the requirements for the degree of master in education in Arabic/ Language

By:
Ahmed Mussa Hameed Al-Hattab

Supervised by
Prof.Dr Najlaa Hameed Majeed

1443 2022